

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولي معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون *
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية *
- * تحديد المنشآت السياحية والفندقية *
- * السائح ومركز الأجانب في القانون الدولي والقانون المصري *
- * شركات ووكالات السفر والسياحة في القانون المصري *
- * المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والتزويل *
- * الحجوزات الفندقية *

الطبعة الثانية

فبراير ٢٠٠٠

اهداءات 2002

د/ماحول محمد خير

الاستاذة

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولي معتمد

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقي

- * ملامح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون *
- * الهيئات والمنظمات السياحية المحلية *
- * تعدد المنشآت السياحية والفندقية *
- * السانغ ومركز الأجانب فى القانون الدولى والقانون المصرى *
- * شركات ووكالات السفر والسياحة فى القانون المصرى *
- * المنشأة الفندقية وإلتزاماتها قبل الدولة والنزىل *
- * الحجوزات الفندقية *

كتب عربى
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية (إهداء)

الطبعة الثانية

فبراير ٢٠٠٠

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

رقم التسجيل ٧٦ ٦٠٠

جميع حقوق الطبع والنشر وإعادتها
م محفوظة للمؤلف على وجه الإفراد معلياً
ودولياً وفقاً لأحكام التشريعات المحلية
والإتفاقيات والعاهدات الدولية النافذة .

Copyright © 1992

رقم الإيداع العللي بدار الكتب القومية

١٩٩٢ / ٩٧٦٠

رقم الإيداع الدولي I.S.B.N.

977 - 04 - 0912 - x

يطلب من مكتب المؤلف

(مكتب الدكتور عادل خير للمحاماة والإستشارات القانونية)

١٥ شارع رشدى - برج سلمي - القاهرة

تليفون : ٣٩١٨٢٤٤ - ٣٩٢٥٨٤ - فاكس : ٣٩٥١٣٨٨

E-MAIL
Web site

kheirlaw@link.com.eg
www.kheirlaw.com.eg



إهداء

.. أهدى هذا الكتاب إلى من بسط الله سبحانه وتعالى الجنة
تحت قدميها ... وإلى من قال فيها رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - أنها أحق بصحابتى .

.. وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم حينما قال :
« لو خيروني بين أم وجنة تفيض سحر الحور لإخترت لى أمأ » .
.. أهدى هذا الكتاب إلى العطاء بلا حدود .. إلى أمى .

.. كما أهدى الكتاب إلى إبنيَّ **عادل و محمد**
حفظهما ورعاهما الله سبحانه وتعالى وجعلهما من عباده الصالحين
النابعين .

.. كما أهدى الكتاب إلى **زوجتى** شريكة حياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية^(١)

مرافق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة.

كما أن الحركة السياحية، المحلية والدولية، تنمو بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية.

كما أن النشاط السياحي والفندقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقتصاد القومي في الدول السياحية كالليونان وأسبانيا وإيطاليا وكينيا ومصر.

وتعتبر التشريعات السياحية والفندقية من أحدث فروع القانون جميعاً، إلا أنها، وعلى الرغم من حداثةها، أصبحت تتصل بغالبية فروع القانون الأخرى، وهو مما جعلها تتداخل، في مصر، مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة، وقانون الملاهي، وقانون مكافحة الدعارة، وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر، وقانون الملاحة الداخلية، وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وقانون حماية الآثار، وقانون الجمارك، وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي، وقانون البيئة، وغيرها من القوانين.

ولئن وإن كان النشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦، لم يكن له وزارة تهيمن عليه وتنظم وتخطط له وتسير دفته على النحو السائد الآن، إذ كانت مصلحة السياحة تخضع لوزارة الإرشاد القومي، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ بإنشاء مجلس أعلى للسياحة، ثم القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/١٩١، ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٦/١٤٤١ الذي تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة متخصصة لتضطلع بدورها في المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعي المواطنين بتراث بلادهم وإرتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمي للتنمية السياحية الشاملة.

(١) صدرت الطبعة الأولى في يناير ١٩٩٣ .

ولما كانت التشريعات السياحية والفندقية من فروع القانون الحديثة الأمر الذي يستلزم معه تحديد علاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص من خلال فصول المؤلف.

هذا والنشاط السياحي، بصفة كونه نشاطاً عالمياً، فأنشئت من أجل تنظيمه منظمة السياحة العالمية، يستلزم لقيامه توافر مجموعة من الأركان خصصنا لكل ركن منها مبحثاً مستقلاً من خلال فصول المؤلف.

*** * خطة البحث :**

وقد عالجت موضوع «المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقى» فى بابين :

*** الباب الأول :** ويتناول التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون ومن خلال خصائص وأقسام القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التى يحكمها ومن حيث قوتها الإلزامية ومصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى الرسمية والتفسيرية، مختتماً إياه بالدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمخازعات السياحية والفندقية.

*** الباب الثانى :** ويتناول النشاط السياحي والفندقى فى مصر، ويضم فصلين : الهيكل التنظيمى للنشاط السياحي والفندقى من خلال الهيئات والمنظمات السياحية المحلية مع تحديد المنشآت السياحية والفندقية، وأركان النشاط السياحي الثلاثة بدءاً بالسائح ومروراً بشركات ووكالات السفر والسياحة ووصولاً إلى المنشآت الفندقية.

القاهرة فى الأول من فبراير عام ٢٠٠٠

المؤلف

الدكتور عادل محمد خير

الحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى

رئيس جمعية البحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص

الباب الأول
ملاح التشريعات السياحية والفندقية
من خلال مبادئ القانون

فصلٌ وحيد
خصائص وأقسام القاعدة القانونية

المبحث الأول

خصائص القاعدة القانونية

١ - تعريف القانون :

القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع تنظيمًا عادلاً ومجرداً وعاماً لصون حرياتهم ولتحقيق مصالحهم وكفالة تقدم المجتمع وإرتقائه ^(١) .

والقانون إصطلاحاً يفيد معنيين ، أولهما عام ، وثانيهما خاص .

فالقانون بالمعنى العام ^(٢) ينصرف إلى مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم للمجتمع تنظيمًا يتسم بالعدل والتجريد والعمومية صوناً لحريات أفرادهِ وتحقيقاً لمصالحهم .

أما القانون بالمعنى الخاص ^(٣) فيراد به قاعدة معينة أو مجموعة معينة من القواعد تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين - فيقال في هذا المعنى قانون تنظيم الشركات السياحية وقانون تنظيم المنشآت الفندقية .

والقانون بالمعنى العام هو الذي يعنينا في هذه الدراسة ، وهو يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، ولذا جرى التعبير عن القانون المطبق في بلد معين بالقانون الوضعي ^(٤) لهذا البلد ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، ويختلف عما سيكون عليه القانون المصري في المستقبل ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الإيطالي .

(١) د . عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، طبعة ١٩٦٥ ، بند ٦ ، ١١ .

د . سليمان مرقص ، الوالي في شرح القانون المدني . المدخل للعلوم القانونية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٧ ، بند

٧ ، ص ٩ . د . حسن كيرة ، لمدخل إلى القانون ، الطبعة الخامسة ، بند ٦ ، ص ١٩ .

Le Droit (٢)

La Loi (٣)

Le droit positif (٤)

٢ - القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك :

القاعدة القانونية قاعدة سلوك ياتمر بها الافراد ، وقد يقع من جانبهم ما يخالفها . فالقاعدة التي تلزم النزيل بأن يسدد نفقات إقامته في الفندق تفرض عليه السلوك الذى يجب أن يراعيه في علاقته بالفندق ، وقد يخل النزيل بهذا الإلتزام فيمتنع عن سداد تلك النفقات .

والقاعدة القانونية تتضمن إباحة فعل أو أمراً بفعل أو نهياً عن فعل .

والقاعدة القانونية بهذا المعنى تحكم الروابط الإجتماعية أى تلك العلاقات التى تنشأ بين الافراد في المجتمع - فهي إذن من قواعد السلوك الاجتماعى ^(١) .

٣ - القاعدة القانونية قاعدة عامة (٧) ومجردة (٨) :

والقاعدة القانونية بإعتبارها مجموعة من القواعد التى تحكم السلوك الاجتماعى تنصف بالعمومية والتجريد .

ولما كانت القاعدة القانونية تتضمن مجموعة من القواعد التى تنظم وتحكم الروابط الاجتماعية ، فهي إذن بمثابة خطاب موجه إلى أفراد المجتمع ينهاهم عن ارتكاب فعل يرتب القانون عليه أثراً ما ، أو عن تكليفهم الأثر الذى رتبته على حدوث ذلك الفعل .

فالقاعدة القانونية تطبق على كل شخص تثبت له الصفات المقررة ، وتسرئ على كل واقعة تتوفر فيها الشروط المطلوبة .

فالتجريد يعنى أن خطاب الشارع ^(٩) يتوجه إلى الأشخاص بصفاتهم ، وأن يتناول الخطاب الوقائع بشروطها .

فالقاعدة القانونية لا توجه إلى شخص معين بذاته .

social behaviour (١)

générale - general (٢)

abstraite - abstract (٣)

Legislateur - Legislator (٤)

كما أن القاعدة القانونية لا تتناول واقعة بعينها .

لذا تكون القاعدة القانونية مجردة عند نشوئها لتصبح عامة عند تنفيذها .

فكون القاعدة القانونية عامة ومجردة فإنها بذلك تكون قد أرست المساواة بين أفراد

المجتمع الواحد .

ولا يغير من تلك الخاصية للقاعدة القانونية ، كونها موجهة - فى بعض الأحوال - الى طائفة معينة من الأفراد ، كالعاملين فى المنشآت السياحية والفندقية مثلا ، فالقانون يلزمهم بإستخراج شهادة صحية لمن يعمل متهم فى الفنادق ، أو إلزام طائفة المرشدين السياحيين بالحصول على ترخيص قبل مزاوله مهنة الارشاد السياحى .

٤ - القاعدة القانونية قاعدة ملزمة ^(١) :

يراد بكون القاعدة القانونية قاعدة ملزمة أن يكون لها جزاء ^(٢) توقعه السلطة العامة ^(٣)

جبرا على من يخالفها .

والجزاء هو الأثر الذى يترتب وفقا للقانون على مخالفة القاعدة القانونية ، وهو يختلف باختلاف نوع القاعدة القانونية . فالجزاء الجنائى فى نطاق القواعد القانونية الجنائية يختلف عن الجزاء المدنى فى نطاق القواعد المدنية . وقد يجتمع الجزاء الجنائى مع الجزاء المدنى بالنسبة إلى ذات المخالفة ، كمن يرتكب جريمة تؤدى إلى الإضرار بالمجنى عليه توقع عليه العقوبة الجنائية كالسجن أو الحبس ، ويلتزم فى ذات الوقت بأن يعرضه تعويضا ماليا عما لحقه من أضرار بسبب الجريمة التى إقترفها .

٥ - القاعدة القانونية والقواعد الإجتماعية الأخرى :

سبق القول أن القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك تتسم بالعمومية والتجريد وتتميز بصفة

الإلزام الذى يترتب جزاء يوقع بواسطة السلطة العامة على من يخالفها .

Obligatoire - Compulsory (١)

Sanction - Sanction (٢)

Autorité Publique - Public Authority (٣)

. بيد أن القاعدة القانونية وإن كانت تتفق مع قواعد المجاملات والعادات والتقاليد والأخلاق والدين من حيث كونها جميعا قواعد إجتماعية تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ، إلا أنها تختلف عن تلك القواعد الإجتماعية ، بل وتتميز عنها بـمصدر الإلزام .

فالقاعدة القانونية تتميز عن غيرها من القواعد الاجتماعية كالمجاملات ، والأخلاق والدين بالجزاء الذي توقعه السلطة العامة ، وهو جزاء مادي يَرُدُّ على شخص القرد كحبسه أو وضعه تحت مراقبة البوليس أو على أمواله بمصادرتها أو التحفظ عليها أو منعه من التصرف فيها .

المبحث الثاني

النظام القانوني

المطلب الأول

تقسيم القاعدة القانونية من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها

٦ - التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي :

سبق القول أن القانون بالمعنى العام يتخصص بالزمان والمكان ، فيختلف من بلد إلى آخر ، ومن زمان إلى زمان ، فالقانون المطبق في بلد ما يطلق عليه القانون الوضعي ، فالقانون الوضعي المصري الحالي يختلف عن القانون الوضعي المصري في عهد محمد علي ، كما يختلف عن القانون الوضعي الفرنسي وعن القانون الوضعي الإيطالي ، بل أن القانون الوضعي في ظل نظام اشتراكي يختلف عن القانون الوضعي في ظل نظام رأسمالي أو نظام شيوعي ، بمعنى أن القانون الوضعي يتطور في نفس الوقت مع المجتمع الذي أنتجه .

أما القانون الطبيعي^(١) الذي إعتبره المشرع المصري من المصادر الرسمية للقانون المصري - فقد مرت فكرته في مختلف العصور بمراحل مختلفة من حيث مدلولها ليست مجال دراستنا ، إلا أنه يمكن تعريفه بأن ذلك القانون الكامن في كل القوانين التي تهيم على الظواهر الطبيعية - بحيث لا يختلف بتغير الزمان والمكان ، ويستطيع الإنسان أن يصل إليه من طريق العقل ، فللفرد حق في

أن تحترم حياته ، وله الحق في تأسيس الأسرة ، والحق في العمل والحق في الانتقال ، وتلك الحقوق تقوم على مبدأ أساسى - يدعمه القانون الطبيعى ، وهو مبدأ إحترام شخص الانسان .

٧ - أقسام القانون الوضعى . معيار التفرقة بينها :

يجرى الفقه ^(١) على تقسيم القانون إلى تقسيمين إثنين ، الأول هو تقسيم القانون إلى قانون عام ^(٢) وقانون خاص ^(٣) ، والثانى هو تقسيم القانون إلى قانون موضوعى وقانون شكلى .

والتقسيم الأول - باعتباره التقسيم الرئيسى التقليدى - هو مجال دراستنا .

أما عن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص ، فيقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة ^(٤) لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحة فى إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة السياحية .

فالعلاقات التى ينظمها القانون العام هى التى تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السطان والسيادة ، أما إذا دخلت الدولة فى علاقة قانونية - لا باعتبارها صاحبة السطان والسيادة - وإنما باعتبارها شخصاً اعتبارياً يتعامل كغيره من الأشخاص العاديين ، فتدخل هذه العلاقة فى نطاق القانون الخاص ، فحينما تبيع أو تؤجر الدولة قطعة أرض من الأراضى المملوكة لها ملكية خاصة ، فيضخ عقد البيع أو عقد الإيجار لأحكام القانون الخاص .

أما القانون الخاص فهو ينظم العلاقات القانونية التى تنشأ بين الأفراد سواء أكان مصدرها القانون أم العقود أم الفعل غير المشروع ، كما ينظم القانون الخاص العلاقات القانونية التى تقوم بين الأفراد وبين الدولة حينما لا تستخدم سيادتها على النحو المتقدم .

La Doctrine	(١)
Le Droit Public	(٢)
Le Droit Privé	(٣)
La souveraineté - sovereignty	(٤)

٨ - القانون العام وقدمه :

(١) القانون الدولي العام (١) :

القانون الدولي العام هو مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض الآخر في أحوال السلم والحرب، والحياد ، كما تنظم علاقاتها بالمنظمات الدولية .

كما يعنى القانون الدولي العام ببيان أشخاص المجتمع الدولي ، فيحدد المناصر التي يجب توافرها في الدولة كي تكتسب الشخصية الدولية ، فيقسم الدول في هذا الخصوص إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة .

كما ينظم حقوق الدولة وإلتزاماتها في علاقاتها بالدول الأخرى ، وطرق التمثيل الدبلوماسي والقصصى ، وأحكام المعاهدات (٢) والإتفاقات التي تبرم بينها ، والإجراءات الواجب إتباعها لنقض المنازعات (٣) بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم (٤) والقضاء الدولي ، تلك هي العلاقات الدولية وقت السلم .

كما ينظم القانون الدولي العام - في حالة الحرب ، علاقات الدول المتحاربة ، فيبين طريقة إعلان الحرب ، والأسلحة التي يجوز ويحظر إستخدامها ، وكيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين من المدنيين ، ووسائل المفاوضات وإنهاء الحرب كالهدة والصلح .

وإثر الحربين العالميتين الأخيرتين تبلورت أهمية القانون الدولي العام فظهرت المنظمات الدولية الحكومية العامة والمختصة ، المالية منها والإقليمية (٥) .

Le Droit International Public (١)

Public International Law

Traités - Treaties (٢)

Conflicts - Conflicts (٣)

Arbitration (٤)

(٥) تفصيلاً مولفتا الجوز في المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية الحكومية وغير الحكومية والمحلية . الطبعة

الاولى ، ١٩٩٢ ، بتد ٢١ وما يمهده ، ص ٥٧ .

ويمكن الإشارة إلى أهم المنظمات الدولية الحكومية القائمة الآن على النحو التالي :

فعلى الصعيد العالمى :

توجد المنظمات الدولية الآتية :

١ - منظمة الأمم المتحدة **United Nations** وتضم حتى كتابة هذه السطور مائة وستين دولة .

٢ - منظمة العمل الدولية .

International Labour Office (ILO)

٣ - منظمة الصحة العالمية .

World Health Organization (WHO) .

٤ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

**United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization
(UNESCO) .**

٦ - إتحاد البريد العالمى .

Universal Postal Union (UPU)

٧ - منظمة الطيران المدني الدولية .

International Civil Aviation Organization (ICAO) .

٨ - الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

International Telecommunication Union (ITU) .

٩ - منظمة الارصاد الجوية العالمية .

World Meteorological Organization (WMO) .

١٠ - المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية .

International Maritime Organization (IMO)

١١ - البنك الدولي للتنشأاء والتعمير .

The International Bank for Reconstruction and Development

(IBRD) .

١٢ - المؤسسة المالية الدولية للتنمية الزراعية .

International Fund For Agricultural Development (IFAD) .

١٣ - صندوق النقد الدولي .

International Monetary Fund (IMF).

١٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

International Atomic Energy Agency (IAEA).

١٥ - الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) .

General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) .

١٦ - منظمة السياحة العالمية .

World Tourism Organization (WTO).

١٧ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

World Intellectual Property Organization (WIPO).

International Finance Corporation (IFC).

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

أما على الصعيد القارى والىلىمى :

فإنه تجدر التفرقة بين المنظمات الدولية القائمة فى القارة الأوروبية والقارة الأمريكية والقارة الأفريقية والقارة الآسيوية ، مع ضرورة الإشارة إلى أن (جامعة الدول العربية) تعتبر منظمة إقليمية دولية لها نظامها وأهدافها وأجهزتها وإختصاصاتها من حيث تنسيق علاقات الدول العربية الاعضاء مع بقية دول العالم . وقد أشارت إلى ذلك المادة الثالثة من ميثاق الجامعة بقولها : أن من مهام الجامعة تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، والتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

أما من حيث الوكالات المتخصصة التى أنشأتها جامعة الدول العربية
فهى :

- ١ - إتحاد البريد العربى ، الذى أنشئ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ .
- ٢ - الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وقد أنشئ فى ٩ إبريل ١٩٥٣ .
- ٣ - إتحاد الاذاعات العربية ، الذى أنشئ فى أكتوبر ١٩٥٥ .
- ٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى أنشئ فى ٣ يونية ١٩٥٣ .
- ٥ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، التى أنشئت فى ١٠ إبريل ١٩٦٠ .
- ٦ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، وقد أنشئت فى إبريل ١٩٦١ .
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التى أنشئت فى ٢١ مايو ١٩٦٤ .
- ٨ - منظمة العمل العربية ، وقد أنشئت فى ٢١ مارس ١٩٦٥ .

- ٩ - مجلس الطيران المدني العربي ، الذى تأسس فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١٠ - المجلس العلمى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ، وقد أنشئ فى ٢١ مارس ١٩٦٥ أيضا .
- ١١ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وقد أنشئت فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ .
- ١٢ - الصندوق العربى للإغاثة الاقتصادى والاجتماعى ، وقد أنشئ فى ١٦ مايو ١٩٦٨ .
- ١٣ - منظمة الاطوار العربية المصدرة للبترول ، الذى أنشئ فى ٩ يناير ١٩٦٨ .
- ١٤ - المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والاراضى القاحلة ، وقد أنشئ فى سبتمبر ١٩٦٨ .
- ١٥ - الهيئة السيمائية العربية المشتركة ، التى أنشئت فى ١٥ يناير ١٩٦٨ .
- ١٦ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وقد أنشئت فى ١١ مارس ١٩٧٠ .
- ١٧ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، الذى أنشئ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ .
- ١٨ - المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية بين دول الجامعة العربية والموقعة فى الجزائر بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠ وإنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ / ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ٩/٧/١٩٩٢ .

وهى تعد أحدث منظمة عربية متخصصة فى مجال الإتصالات الفضائية وعلومها وتقنياتها ، ومقرها مدينة الرياض بالسعودية .

- ١٩ - أما عن المنظمة العربية للسياحة ، فقد ألفت بموجب قرار المجلس الإقتصادى والاجتماعى رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥ ، على أن يتم تشكيل (الإتحاد العربى للسياحة) فيما بعد ، إلا أن هذا الإتحاد المقترح لم يظهر إلى النور بعد ^(١) .

(١) يوجد عدد آخر من المنظمات العربية المتخصصة لم تبدأ نشاطها بعد إنتظاراً لتصديق العدد اللزوم من الدول العربية وهى :

- أ - منظمة الصحة العربية التى وافق مجلس الجامعة على مشروع إتفاقيتها فى ١١/٢/١٩٧٠ .
- ب - مؤسسة الخطوط الجوية العربية المانية التى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إتفاقيتها فى ١٧/٤/١٩٦١ .
- ج - المعهد العربى لبحوث البترول الذى وافق المجلس الاقتصادى على مشروع إتفاقيته فى ٢/١٢/١٩٦٦ .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأوروبية فهي (١) :

- ١ - مجلس أوروبا .
- ٢ - السوق الأوروبية المشتركة .
- ٣ - جماعة الفحم والصلب الأوروبية .
- ٤ - الجماعة الأوروبية للنشاط الذرى .
- ٥ - البئولكس .
- ٦ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .
- ٧ - الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة .
- ٨ - المجلس الشمالى .
- ٩ - مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) .
- ١٠ - الحلف الأطلنطى .
- ١١ - حلف وارسو .
- ١٢ - إتحاد أوروبا الغربية .
- ١٣ - اللجنة المركزية للملاحة فى نهر الراين .
- ١٤ - المؤتمر الأوروبي لوزراء النقل .
- ١٥ - المنظمة الأوروبية لأمن الملاحة الجوية .

(١) يجدر الإشارة إلى أنه فى السالى عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٩١ ، تم التوقيع الإتفاق التاريخى للمجموعة

الأوروبية على أسس الوحدة الأوروبية السياسية والتقنية فى مدينة ماستريخت بهولندا الذى تضمن :

أولاً - إنشاء إتحاد فيدرالى أوروبى مرن .

ثانياً - توحيد السياسة الخارجية بين دول المجموعة الأوروبية .

ثالثاً - إيجاد عملة نقدية أوروبية موحدة .

رابعاً - العمل على إنشاء جيش أوروبى مشترك .

وقد كان من المقرر أن يتم التوقيع على الدستور الجديد للمجموعة الأوروبية ، والذى سيحل محل وثيقة عام

١٩٥٧ ، فى شهر فبراير عام ١٩٩٢ ، على أن تصدق عليه برلمانات الدول الموقعة فى نهاية هذا العام ، إلا أن

الشعب الهانفركى إعتراض على الإنضمام إلى الوحدة الأوروبية ، وسسوف يجرى إستفتاء ، خلال شهر سبتمبر

الحالى ، فى فرنسا كى يبدى الشعب الفرنسى رايه رافضاً أو قبولاً للإستمرار فى الوحدة الأوروبية .

١٦ - المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية .

١٧ - المنظمة الأوروبية لأبحاث الفضاء .

وفيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية في القارة الأمريكية فهي :

١ - منظمة الدول الأمريكية .

٢ - منظمة دول وسط أمريكا .

٣ - السوق المشتركة لدول وسط أمريكا .

٤ - جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية فهي :

١ - منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا .

٣ - المنظمة المشتركة لأفريقيا ومدغشقر .

٤ - منظمة الدول الساحلية لنهر السنغال .

أما المنظمات الإقليمية في القارة الآسيوية فهي :

١ - الحلف المركزي .

٢ - حلف جنوب شرق آسيا .

٣ - جماعة أم جنوب شرق آسيا (١).

(١) أنظر تفصيلاً .

د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ١٩٧٢ .

د . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ١٩٧٤ .

د . محمد طلعت التمني ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٤ .

د . عائشة راتب ود . صلاح عامر ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٨ .

د . عبد الواحد محمد الفار ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٧٩ .

د . محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، ط ١٩٩٠ .

(٢) القانون الدستوري ^(١) :

القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وإختصاص كل منها وعلاقاتها بعضها ببعض الآخر والرقابة بين بعضها البعض ، وتقضى بما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم بكفالتها وإحترامها . كالحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية الدين وحرية الإجتماع .

(٣) القانون الإداري ^(٢) :

القانون الإداري هو مجموعة القواعد التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وكيفية مباشرتها لاختصاصاتها والقواعد التي تحكم نشاطها في إدارة المرافق العامة ، كمرافق السياحة والشرطة والكهرباء والمواصلات وغيرها من الخدمات التي تقوم على إدارتها السلطة التنفيذية من خلال وحدات الحكم المحلي كالمحافظات والمجالس البلدية والمحلية والقروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وقد تأخذ السلطة التنفيذية - لتنظيم العلاقة بينها وبين وحدات الحكم المحلي - بطريقة المركزية ^(٣) أو بطريقة اللامركزية ^(٤) .

(٤) القانون المالي ^(٥) :

القانون المالي هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة من حيث إيراداتها ومصروفاتها ، كما يتضمن القواعد التي تتبع في إعداد الموازنة العامة ^(٦) ^(٧) وسبل تنفيذها ووسائل الرقابة على التنفيذ .

Le Droit Constitutionnel - Constitutional law (١)

Le Droit Administratif - Administrative law (٢)

La Centralisation - Centralization (٣)

La decentralisation - Decentralization (٤)

Le Droit Financier - Financial law (٥)

Public Budget (٦)

(٧) وهي تختلف عن الميزانية ، فالأولى يحكمها التنبؤ والتوقع ، أما الثانية ، فيحكمها الواقع .

(ه) القانون الجنائي (١) :

القانون الجنائي هو مجموعة القواعد التي تنظم سلطة الدولة في عقاب الخارجين على القانون ، ويشمل قانون العقوبات الذي ينقسم إلى قسمين : قسم عام وقسم خاص ، كما يشمل قانون الاجراءات الجنائية .

أما عن القسم العام من قانون العقوبات فهو يتضمن القواعد العامة للمسؤولية الجنائية أيأ كان نوع الجريمة والظروف المشددة والظروف المخففة والإباحة وموانع العقاب ، ويقسم الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات .

أما عن القسم الخاص من قانون العقوبات ، فإنه يعين كل جريمة على حدة ويبيّن أركانها وصورها المختلفة والعقوبات التي توقع على مرتكبيها .

وفيما يتعلق بقانون الإجراءات القانونية فهو يتضمن القواعد الاجرائية الخاصة باجراءات التحقيق والتفتيش والتلبس وإجراءات المحاكمة وتشكيل المحاكم الجنائية ودوائرها المختلفة . كما يتضمن ضمانات المتهم إعمالا لقاعدة لاجرمية ولاعقوبة إلا بئص وقاعدة براءة المتهم حتى تثبت إدانته . كما يتضمن إختصاصات النيابة العامة وطرق الطعن في الاحكام .

٩ - القانون الخاص وأرومه :

(١) القانون المدني (٢) :

القانون المدني هو دعامة القانون الخاص (٢) ويشمل مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الخاصة بين الاشخاص ، الطبيعية والاجتبارية على حد سواء ، في المجتمع عدا ما يتولى تنظيمه فرع آخر من فروع القانون الخاص .

فالقانون المدني - إذن - هو الشريعة العامة في علاقات القانون الخاص .

Le Droit pénal - Criminal law (١)

Le Droit Civil - Civil Law (٢)

(٢) على حد تعبير د. حسن كيرة ، المختل إلى القانون ، المرجع السابق ، بد ٢٧ - ص ٧٧ .

والقانون المدني يتناول بالتنظيم مجموعتين من القواعد :

الأولى : مجموعة قواعد الأحوال الشخصية ^(١) التي تنظم أهلية الشخص - سواء أهلية الوجوب أو أهلية الأداء - وتلك التي تنظم روابط الفرد بأسرته كالولاية على المال والنسب وما يترتب عليها من آثار .

الثانية : مجموعة قواعد المعاملات أو الأحوال المعينة ^(٢) التي تنظم العلاقات المالية بين الشخص وغيره ، فتعرف المال وتبين أنواعه وتحدد سلطة الشخص على الأشياء ، وحق الشخص في الحصول من غيره على نتيجة ذات قيمة مالية ، ومصادر هذه الحقوق وطرق إنتقالها وإنتضاءها .

(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية ^(٣) :

قانون المرافعات المدنية والتجارية هو الشريعة العامة لإجراءات التقاضي في مصر ، فهو يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب إتخاذها لرفع الدعاوى المدنية ، والتجارية ، بل وتطبق بعض إجراءات أمام المحاكم الجنائية عند خلو قانون الإجراءات الجنائية منها .

كما يتضمن قواعد الإختصاص القيمي والنوعى والولائى والمحلى للمحاكم وطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية .

وتجدر الإشارة إلى أن الدوائر المدنية بالمحاكم تختص بنظر الدعاوى المدنية والمعمالية ، والمستعجلة والتجارية والتنفيذ ، بالإضافة إلى دوائر الأحوال الشخصية والدوائر الجنائية .

(٣) القانون التجارى ^(٤) :

القانون التجارى هو مجموعة القواعد التي تنظم المعاملات المالية الناشئة عن الأعمال التجارية . فهو يحدد معنى التاجر ^(٥) والأعمال التجارية ^(٦) ، وينظم العقود التجارية والشركات

Les règles de statut personnel	(١)
Les règles de statut réel	(٢)
Le Droit de Procédure Civil et Commercial	(٣)
Le Droit commercial	(٤)
Le commerçant	(٥)
L'acte de commerce	(٦)

والأوراق التجارية من كمبيالات وستندات إذنية أو حاملها ، كما ينظم إفلاس^(١) التاجر وإجراءاته.

ويطلق عليه بعض الفقه^(٢) قانون التجارة البرية^(٣) تمييزاً عن قانون التجارة البحرية^(٤) .

(٤) القانون البحري :

القانون البحري هو القانون الذى يطبق فى البحر ، فهو ينحصر فى نطاق ذلك المجتمع العارض الذى يتخذ من السفينة أرضاً خلال الرحلة البحرية^(٥) .

وأما عن فروع القانون البحري فهي متشعبة كفرع القانون البري ، فهناك القانون الدولى العام البحرى ، وهناك القانون الادارى البحرى ، والقانون المالى البحرى ، والقانون الدولى الخاص البحرى ، والقانون الجنائى البحرى .

ومن ثم - فإنه يمكن تعريف القانون البحرى بأنه مجموعة القواعد التى تحكم العلاقات الخاصة الناشئة عن إستقلال السفن فى الملاحة البحرية .

هذا وقد صدر قانون التجارة البحرية رقم ١٩٩٠/٨^(٦) بعد مرور ما يزيد على قرن على صدور القانون السابق فى ١٣ / ١١ / ١٨٨٣ .

والسبب الرئيسى لاصدار هذا القانون هو الرغبة الملحة لرجال القانون المشتغلين والمهتمين

(١) La Faillite (١)

(٢) د. سليمان مرقس ، الوالى ، المراجع السابق ، بند ٤٧ ، ص ١٠٤ .

(٣) Le Code de Commerce Terrestre (٢)

(٤) Le Code de Commerce Maritime (٤)

(٥) د. على البارودى ، مبادئ القانون البحرى ، طبعة ١٩٧٥ ، بند ١ ، ص ٥ .

(٦) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ (تابع) فى ٢/٥/١٩٩٠ - حيث نصت المادة الاولى من ديباجته على (مراعاة القواعد والأحكام الواردة فى القوانين الخاصة بعمل بأحكام قانون التجارة البحرية المرافق ويبنى قانون التجارة البحرى الصادر فى ١٢ نوفمبر ١٨٨٣) . ولقد بدء العمل به اعتباراً من ٢/١١/١٩٩٠ .

بالتجارة البحرية الدولية خاصة وأن مصر إنضمت الى معاهدة بروكسل منذ ١/٣١/ ١٩٤٤ ، ثم وافقت على بروتوكول تعديل المعاهدة المذكورة الموقع في بروكسل في ٢٣ / ٢ / ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ١٩٨٢ / ٤٦٢ (١) .

وقد تضمن القانون الجديد أحكاما جديدة إستهدف منها المشرع توحيد الأحكام المتناثرة في قوانين مختلفة متعددة كالتأمين البحري حيث تضمن أنواعا ثلاثة هي التأمين على السفينة والتأمين على البضائع والتأمين من المسؤولية . كما تضمن أحكاما خاصة بنقل البضائع ونقل الأشخاص . كما تضمن أحكاما جديدة لعقد العمل البحري .

(٥) القانون الجوي :

يعتبر القانون الجوي من أحدث فروع القانون جميعا ، وهو يتضمن تحديد المركز القانوني للطائرة من حيث جنسيتها وملكيته وترتيب الحقوق العينية عليها ومن حيث الروابط القانونية المختلفة التي تنشأ عن إستعمالها كتحديد المركز القانوني لرجال الطاقم من حيث الحقوق والالتزامات وانعقاد عقد النقل الجوي للأشخاص والبضائع ومسؤولية الناقل الجوي وتحديد النظام القانوني للمنشآت الأرضية اللازمة للطيران كالمطارات وللتأمين الأرضيين للناقل الجوي (٢) .

(١) وقد إنضمت مصر أيضا للإتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الحوادث الناجمة عن التلوث بالزيت لسنة ١٩٦٩ المتوقعة في بروكسل بتاريخ ١١/٢٦/ ١٩٦٩ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨/٤٧٧ المنشور بالجريدة الرسمية ، العدد ١٤ في ١٤ / ٢ / ١٩٩٢ . كما إنضمت مصر إلى البروتوكول المتعلق بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث البحري الناجم عن مواد غير الزيت لسنة ١٩٧٢ الموقع في لندن بتاريخ ١١/٢ / ١٩٧٢ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٨ / ٤٦٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ في ١٦ / ٤ / ١٩٩٢ .

كما إنضمت مصر إلى إتفاقية أثينا لعام ١٩٧٤ الخاصة بنقل الركاب وأمتعتهم بحراً والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٩٠ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩١ / ٢٤٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد الأول في ١٩٩٢ / ١ / ٢ .

(٢) أنظر تفصيلا د. أكثم أمين الخولي ، دروس في القانون البحري والجوي ، ط ١٩٧١ . د. محمد حسنى عباس ، محاضرات في القانون الجوي ، ط ١٩٧٢ . د. أبو زيد رضوان ، القانون الجوي ، ط ١٩٨٢ . د. محمد موسى محمد دياب ، فكرة الخطأ في إتفاقية فارسوفى ومسؤولية الناقل الجوي في النقل الجوي الدولي ، ط ١٩٨٦ . د. سميحة الطليوي ، القانون الجوي ، ط ١٩٨٩ .

ويجدر الإشارة إلى أن المصادر التشريعية للقانون الجوى إما تشريعات وطنية أو معاهدات دولية أو إتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية .

فمن حيث التشريعات الوطنية - فإن المشرع المصرى تدخل منتظما للملاحة الجوية المدنية بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٢٥ إلى أن صدر التشريع الجوى الذى يضم كافة الأحكام المنظمة للملاحة الجوية وهو القانون رقم ١٩٨١/٢٨ بإصدار قانون الطيران المدنى بالإضافة إلى القانون رقم ١١٩ / ١٩٨٢ الخاص برسوم الطيران المدنى (١) .

ويقع قانون الطيران المدنى المصرى رقم ١٩٨١/٢٨ فى خمسة عشر باباً تناولت على التوالى الأحكام العامة المتعلقة بالملاحة الجوية والمطارات ومنشآت الخدمات الملاحية وصلاحيات الطائرات للطيران وقواعد الجو والإجازات وتعليم الطيران والوثائق والسجلات .

كما أفرد هذا القانون أبواباً خاصة بالأحكام العامة للنقل الجوى والأشغال الجوية وعمليات النقل الجوى المتعلقة بإستغلال الطائرات والجرائم التى ترتكب ضد أمن وسلامة الطيران المدنى والعقوبات والجزاءات . وخصص المشرع البابين الرابع عشر والخامس عشر للطائرات العسكرية الأجنبية والمركبات الهوائية الأخرى .

ومن حيث المعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون العام بصفة كون القانون الجوى متميزاً بطابعه الدولى ، فإننا نهدف إلى التنسيق بين مبدأين أساسيين هما : **سيادة الدولة وحرية الملاحة** . وبذلك تنظم هذه المعاهدات إستخدام القضاء الجوى عن طريق تنظيم إستخدام الطائرة فى النشاط التجارى وخاصة النقل الجوى .

ونذكر من هذه المعاهدات ، **معاهدة باريس** التى إنمقدت فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ تم بموجبها إنشاء ما يسمى (باللجنة الدولية للملاحة الجوية) ، ووضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ إبتداء من أول يوليو سنة ١٩٢٢ .

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد رفضها الإنضمام إلى معاهدة باريس ، حملت لواء الدعوة لعقد مؤتمر جديد فى **مدينة شيكاغو** فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ ضم ممثلين عن ٥٢ دولة وانتهى هذا المؤتمر إلى عقد معاهدة دولية للطيران المدنى ووافق مسن خلالها على إنشاء

(١) صدر أيضاً القرار التالى رقم ١٩٨٩/١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطيران المدنى ، الوثائق المصرية ، العدد ١٠٩/٥/١٩٨٩ .

المنظمة الدولية للطيران المدني (١) التي تقتصر عضويتها على الدول - دون المنظمات أو الهيئات الخاصة - التي بلغت حتى عام ١٩٩٠ مائة وخمسين دولة من بينها جمهورية مصر العربية التي صادقت على المعاهدة في مارس ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ١٥٠/١٩٤٧ وبدأ نفاذها من ١٢ إبريل ١٩٤٧ (٢)

ومن المعاهدات الدولية المتعلقة بلحكم القانون العام ، معاهدة طوكيو التي وقعت في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ بشأن الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات التي صادقت عليها جمهورية مصر العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٧١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦٣ / ١٩٧١ (٣) . وكذا **معاهدة لاهاي** التي وقعت في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات التي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية (٤) وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٤ من قانون الطيران المدني رقم ٢٨/١٩٨١ . وكذا **معاهدة مونتريال** التي وُفِّقَ عليها في ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ بشأن قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني التي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية وأدمجت أحكامها في المادة ١٤٢ من قانون الطيران المدني المشار إليه .

أما الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية المتعلقة بلحكم القانون الخاص **الجوى ، فأمهما إتفاقية وارسو** في ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ الخاصة بتوحيد بعض قواعد النقل الجوى الدولي ، وقد أخذت مبدأ المسؤولية المحدودة . وقد عدلت هذه الاتفاقية بمقتضى **بروتوكول لاهاي** في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقتضى **إتفاقية جوادالاخار بالمكسيك** في ١٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وقد إنضمت جمهورية مصر العربية إلى إتفاقية وارسو في ٦ سبتمبر ١٩٥٥ وأصبحت سارية

(١) International Civil Aviation Organization (ICAO)

(٢) الولاة المصرية ، العدد ٢٠ في ٦ / ٣ / ١٩٤٧ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ .

(٤) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧/١٩٧٢ بشأن الموافقة على الانضمام إلى المعاهدة المذكورة بتاريخ ١٦

يناير ١٩٧٢ بيد أنه نشر في الجريدة الرسمية في العدد ٣٠ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٤ .

المفعول في ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، كما وافقت على بروتوكول لاهاي بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٦٤٤ ، وصادقت مصر على إتفاقية جوادلاخار في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ وصارت نافذة بها في ٢ سبتمبر ١٩٦٢ .

أما **إتفاقية روما** الموقع في ٧ أكتوبر ١٩٥٢ الخاصة بمسئولية الطائرة عن الأضرار الناجمة على سطح الأرض ، فقد صادقت عليها جمهورية مصر العربية بمقتضى القانون رقم ١٩٥٥/٣٩٦ وأصبحت سارية المفعول في ٤ فبراير ١٩٥٨ .

وكذلك **إتفاقية روما** الموقع في ٢٩ مايو ١٩٣٣ الخاصة بالحجز التحفظى التي لم تصادق عليها جمهورية مصر العربية إلا في عام ١٩٦٩ .

أما **إتفاقية جنيف** الموقع في ١٩ يونيو ١٩٤٨ ودخلت حيز التنفيذ إعتباراً من ١٧ سبتمبر ١٩٥٣ الخاصة بالاعتراف الدولي بالحقوق على الطائرات كحق الملكية وحق الاستعمال وحق الرهن وحق الاختصاص وإجراءات البيع الجبرى للطائرة ، فقد إنضمت إليها جمهورية مصر العربية لى ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ وصارت نافذة بها إعتباراً من ٩ ديسمبر ١٩٦٩ .

هذا ولم تنضم مصر بعد إلى **إتفاقية بروكسل** الموقع في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٦ الخاصة بمساعدة وإنقاذ الطائرات في حالة تعرضها للخطر والهلاك .

كما تجدر الإشارة إلى **أئوى المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال النقل الجوى** المعنى وهو ، **الاتحاد الدولى للنقل الجوى** ، International Air Transport Association (IATA) الذى أنشئ بمدينة لاهاي عام ١٩١٩ بواسطة شركات النقل الجوى الأوروبية وكان يضم وقتئذ ٤٤ شركة ومؤسسة كأعضاء عاملين^(١) و ١٣ شركة متتسبة^(٢) - وقد أعيد تشكيل هذا الاتحاد بمدينة هافانا في ١٩ أبريل عام ١٩٤٥^(٣) .

(١) العضو العامل فى مفهوم النظام الأساسى للاتحاد يعنى العضو الذى يمارس النقل الجوى من خلال خطوط دولية
Membre Actif - Active Member .

(٢) العضو المتتسب فى مفهوم النظام الأساسى يعنى الشركات التى تشمل فى الخطوط الداخلية
Membre Associé - Associated Member .

(٣) حيث أحفظت المنظمة الجديدة بفات الحروف الأولى المعروف بها ، بيد أنه باللغة اللاتينية عُبدَ لفظ (Traffic) إلى (Transport) .

وإنه وإن كان النظام الأساسى للاتحاد قد تضمن الشروط العامة لتنظيم العلاقات بين أطراف **عقد النقل الجوى سواء الأشخاص أو البضائع** - تلك الشروط التى تتمتع بالصفة الالتزامية عند إلتفاق أطراف عقد النقل الجوى عليها ، إلا أنه (أى الاتحاد) يعتبر -وبحق- أقوى تنظيم دولى غير حكومى فى مجال النقل الجوى للأشخاص والبضائع يعمل على متابعة تنفيذ قرارات الحكومات الخاصة بالنقل الجوى الدولى ^(١) الأمر الذى يؤدى إلى تنظيم المنافسة بين أعضاء الاتحاد بلا شك .

وبما يؤكد قوة الاتحاد ، أن قراراته ملزمة لجميع الأعضاء المتضمنين إليه حيث يتعرض العضو المخالف لجزاءات صارمة .

بل أننا يمكننا القول ، أن قرارات الاتحاد الدولى للنقل الجوى محل إحترام الحكومات نظرا لأهمية مرفق النقل الجوى ، خاصة فى المجال السياحى ، الذى يتعلق التنظيم القانونى لعملياته بأحكام القانون العام .

وخلاصة القول فإن القانون الجوى ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة به والمنفذة له ، أضحت مرتبطة بالحركة السياحية . فحركة الطيران تزداد بازديادها ، فجاذبية المدينة فى دولة ما للسباحة تجعل منها مركزا هاما للطيران .

(٦) قانون العمل (٢) :

قانون العمل يعتبر أيضا حديث نسبيا فى مجال التشريعات المصرية ، وهو يتضمن مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ومدى حقوق وإلتزامات كل منهم . وقانون العمل مرتبط فى كثير من أحكامه بقانون التأمينات الاجتماعية ، وهو مما يجعلهما من التشريعات الاجتماعية .

وقد رخص القانون رقم ١٩٧٢/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية ^(٣) لوزير السياحة

Pierre Py, Droit du Tourisme, Dalloz, 1989 , p 187-189

(١) انظر .

Le Droit du Travail

(٢)

(٣) مادة ٧

بتحديد الشروط الواجب توافرها في العاملين بالمنشآت الفندقية أو السياحية بالإضافة إلى تلك الواردة في قانون الممّل أو في قانون نظام العاملين بالقطاع العام وكذا تحديد نظم العمل في تلك المنشآت .

(٧) القانون الدولي الخاص (١) :

يَعْرِفُ الفقه القانون الدولي الخاص بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الخاص الذي يعنى بتنظيم علاقات الأفراد ذات الطابع الدولي عن طريق تمييز الوطني عن الأجنبي وتحديد قدرة الأجنبي على التمتع بالحقوق داخل إقليم الدولة وبيان القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقات والمحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وبيان آثار الأحكام الصادرة من قضاء دولة أجنبية (٢) .

فالقانون الدولي الخاص ، بصفة كونه فرعاً من فروع القانون الداخلي ، يحدد إذن جنسية الأشخاص التابعين للدولة والموطن ومركز الأجانب فيها ، متخذاً الحلول الواجبة الإتباع في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين (٣) .

وبيّن بما تقدم العلاقة الوثيقة بين القانون الدولي الخاص والنشاط السياحي والفندقي . فأحد أركان النشاط السياحي ، دولياً كان أم محلياً ، « السائح » (٤) ، وهو غالباً - إن لم يكن في جميع الأحوال - ما يكون أجنبياً ، الأمر الذي يربط المسؤولية الدولية إذا ما أحلت الدولة ، بصفة كونها عضواً في العائلة الدولية ، بإلتزاماتها وواجباتها المقررة في المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي وافقت على الإنضمام إليها .

والسائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص على حد سواء ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة

Le Droit International Privé

(١)

(٢) د . فؤاد عبد الخنيم رياض ود . سامية راشد . الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٧١ ، بند ١١ ، ص ١٧ .

(٣) العميد د . عز الدين عبد الله . القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ط ١٩٨٦ ، بند ٥٠ ، ص ١٠٨ .

(٤) ذهب البعض إلى تعريف السائح بأنه الشخص الذي يتكفل بتفقات سفره وإقامته ويستفيد من النشاط السياحي في الإقليم الذي يقصده . ويفرق بعض الفقه بين السائح والسياح حيث لا يجبر مسافري الترانزيت سباحاً . د . رضا عبيد . القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٧ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض
استاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي
رئيس جمعية المحر المتوسط للتحكيم والقانون بقبرص
محكم دولى معتمد

القانون الإجرائى الدولى

من خلال إجراءات

محكمة الاستثمار العربية
والاتفاقية الموحدة لاستثمار
رؤس الاموال العربية فى الدول العربية
والمركز الدولى لتسوية المنازعات
الناشئة عن الاستثمار بواشنطن
The International Center
for the Settlement of
Investment Disputes
(ICSID)



الطبعة الاولى

سبتمبر ١٩٩٩

الكتاب المقرر على طلبة الدراسات العليا
كلية الحقوق
جامعة
عين شمس

القانون الإجرائى الدولى الكتاب الأول فى المكتبة العربية

لم ينص مؤلف من قبل للتعريف بالقانون الإجرائى الدولى الذى يهدف إلى توحيد القواعد القانونية دولياً وتوحيد الإجراءات القضائية أمام الهيئات القضائية الدولية كـ محكمة العدل الدولية، ومحكمة الإستثمار العربية، والمركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID).

كما لم ينص مؤلف من قبل بالبحث والتاصيل (لمحكمة الإستثمار العربية)، المعبرة النواة الإيجابية لقيام (محكمة العدل العربية)، التى يتم اختيار قضاتها، - بصفة كونها هيئة قضائية دولية - بواسطة المجلس الإقتصادى والإجتماعى بجامعة الدول العربية، ومدى إرباط نظامها الأساسى (بالإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية) و (إتفاقية تهسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية) التى نعتبرها - بحق - (إتفاقية المجات العربية)، إلا أن الإختلافات السياسية تعرقل تنفيذها على الرغم ما نصت عليه ديباجتها بأنها خطوة نحو الوحدة الإقتصادية العربية ووسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى إطار إقتصاد عربى منحدّر منطور ومتوابع ومتوازن.

كما لم ينص مؤلف من قبل (الإتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى) والتى يطلقون عليها (إتفاقية واشنطن ١٩٦٥) التى تهدف إلى تسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى وإحلال القواعد الدولية محل القانون الوطنى - التى إنضمت إليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧١/٩٠ وبدأ مفاذا فيها رسمياً إعتباراً من ١٩٧٢/٦/٢ - وذلك من خلال محكمة المحكمات التابعة للمركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار (ICSID) حيث يلعب الإستثمار الدولى الخاص دوراً هاماً فى مجال التنمية الإقتصادية الوطنية والدولية وإحتمال فهام منازعات تتعلق بهذا الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الأمر الذى يتطلب معه ضرورة التعاون الدولى لتسوية تلك المنازعات.

الدكتور عادل محمد خير
أستاذة الشريعة الإسلامية والقانون الدولى

Attorney at Law

تتمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولى العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية^(١) ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع فى تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مالها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تنقيد بالتزامات دولية تمهدت بها فى إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول^(٢) وبمباراة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم « الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق »^(٣) أو « الحد الأدنى لمعاملة الأجانب »^(٤) الذى يكفله القانون الدولى وإلا تعرضت للمسئولية الدولية^(٥) .

١٠ - التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع القانون العام والقانون الخاص :

سبق القول أن معيار التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص يقوم على طبيعة المسائل التى يحكمها كل منهما ، فالقانون العام يحكم المسائل المتعلقة بالسيادة لذا فهو يزود السلطة العامة بصلاحيات لا يخولها القانون الخاص لأفراد المجتمع ، كالتنفيذ المباشر دون الإلتجاء إلى القضاء كالسلطة الممنوحة لوزير السياحتى إصدار قرارا إداريا بوقف نشاط الشركة السياحية^(٦) . وما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية من سلطة وزير السياحة^(٧) فى إلغاء الترخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالا تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

(١) Fauchille ، القانون الدولى العام ، ج ١ ، ١٩٢٢ ، ققرة ٢/٤٤٢ .

المعيد د. عز الدين عبد الله ، لفرج السابق ، بند ١٧٤ ص ٦١٠ .

(٢) دوريات محكمة العدل الدولية B No. 467 , Série 10

(٣) Le minimum de droit des étrangers (٤)

Le traitement minimum de l'étranger (٤)

(٥) انظر مؤلفنا الوجيز فى المنظمات الدولية ، سبقت الإشارة إليه ، بند ٦ ص ٣٢ .

(٦) للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٣٧ للمعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ بتنظيم الشركات السياحية .

(٧) بقرار مسبب .

وكذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٣/٢ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية وإستغلالها من حق وزير السياحة في إلغاء أو تعديل أية تراخيص سبق منحها قبل تاريخ العمل بالقانون لتميمير أو إستغلال أية منطقة سياحية أو جزء منها أو الإستفاع بها أو البناء فيها لأى غرض من الأغراض إذا ما تعارضت هذه التراخيص مع الخطة الشاملة لوزارة السياحة .

وما تضمنته المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦/٢١ من فرض إتأوة قدرها ٥٠ ٪ (خمسون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار على كازينوهات القمار المرخص لها بمصر .

وكذا ما قضت به المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت السياحية والفندقية من حظر إستغلال منشأة فندقية أو سياحية أو العمل بها مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك وبعد أداء الرسوم المقررة .

وكذا ما نصت عليه المادة ٤٤ من ذات القرار المشار إليه من أنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن فى المنشآت السياحية أن يحتلن بروجاده إلا فى الملاهى الليلية وبالشروط التى تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

فالتشريعات السياحية والفندقية تتضمن « إجباراً» (١) ، باعتبارها جزءاً قانونياً ، على طاعة الأحكام التى تتضمنها تلك التشريعات مما نرى معه أنها من فروع القانون العام (٢) .

المطلب الثانى

تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية

١١ - القواعد الأمرة (٣) :

القاعدة الأمرة هى القاعدة التى لايجوز مخالفة حكمها .

la contrainte

(١)

(٢) انظر مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ط٠ ١٩٨٩ ، ص ٢٨ إلى ص ٥٦ .

Les Règles Impératives

(٣)

القاعدة التي تحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة غير السياحية^(١) قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، ففرض تلك الجريمة يمتد إلى المجتمع بأسره لما تؤدي إليه الجريمة من إخلال بالأمن وزوال الطمأنينة من النفوس .

وكذلك القاعدة التي تلزم الفنادق ذات الخمسة والأربعة والثلاثة نجوم المنشأة ، وفقا للقانون رقم ١٩٧٣/١ بحاسبة كافة الأجانب عن نفقات إقامتهم والخدمات الموداة لهم بالعمولات الأجنبية والمحصلة بمعرفة المصارف المعتمدة المتواجدة بهذه الفنادق أو بطريق دفع مقبول^(٢) ، قاعدة أمرة لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على ما يخالفها ، ففرض تلك الجريمة يمتد إلى الإقتصاد القومي .

١٢- القواعد المكملة (٣) :

القاعدة المكملة هي القاعدة التي يجوز الإتفاق على ما يخالف حكمها ، ومن ثم يباح للأشخاص أن ينظموها بالطريقة التي يترضونها .

فمعد الادارة الفندقية الذي تبرمه الشركة المالكة لفندق مع شركة الإدارة قد يتضمن المسائل الجوهرية ويخلو من التضميلات كأن تتفق الشركتان في العقد على التزام الشركة المالكة باستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء أو إقامة أو إستغلال أو إدارة الفندق^(٤) و التزام الشركة المديرة على تعيين مديرا عاما للفندق له خبرة في مجال الادارة الفندقية ، ولكنهما يفتلان ما عدا ذلك من تفصيلات خاصة بذلك المدير العام كتحديد جنسيته أو سنه أو مدة خبرته إلى غير ذلك من الأمور لم تكن محل إعتبارهما عند التعاقد . ففي مثل هذه الحالة تظهر الحاجة إلى وضع قواعد قانونية تسري في شأن هذه الأمور ، وهي القواعد المكملة ، التي تمثل إرادة المشرع لا إرادة أطراف التعاقد .

(١) القانون رقم ١٩٧٣/ ١٢ يحظر شرب الخمر . الجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ١٩٧٦/١/٢٤ .

(٢) لقادة ١٢٦ من قرار وزير الإقتصاد رقم ١١٧ / ١٩٩١ الفصل بالقرار الوزاري رقم ٤٩١ / ١٩٩١ في شأن

اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

Les règles supplétives

(٣)

(٤) دون وضع جدول زمني لفترة إستخراجها .

وعليه فإذا خلا إتفاق من تنظيم لمسألة أو أكثر إنطبقت القواعد التي أوردتها المشرع في هذا الشأن فهي إذن قواعد تكمل إرادة للمتعاقدين .

ويلاحظ أن جواز الإتفاق على ما يخالف حكم القاعدة المكمل لا يقدح فيما لها من صفة الإلزام الواجب توافرها لكل قاعدة قانونية .

١٣ - النظام العام^(١) والآداب^(٢) :

المعيار الذي من خلاله يتم التفرقة بين القاعدة الأمرة والقاعدة المكمل هو معيار النظام العام والآداب . فحيث يراد المحافظة على النظام العام للمجتمع أو حماية الآداب فيه تكون القاعدة أمرة . وحيث لا يكون الغرض المقصود هو المحافظة على النظام العام أو حماية الآداب ، وإنما يتعلق الأمر بتنظيم مصالح خاصة للأفراد ، تكون القاعدة مكمل .

وقد نص القانون على هذا المعيار صراحة في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ مدني ، حيث تقضيان بأنه إذا كان محل الالتزام أو سببه مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا .

وفي حكم حديث لمحكمة النقض المصرية عرفت النظام العام بأنه يشمل القواعد التي ترمي إلى تطبيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتعلق بالوضع الطبيعي المادي والمعنوي لمجتمع منظم ، وتعلو فيه على مصالح الأفراد وتقوم فكرته على أساس مذهب علماني بحث يطبق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها^(٣) .

فالنظام العام في كل بلد ، إذن ، هو مجموعة المبادئ الرئيسية التي تعتبر أساساً للقانون في ذلك البلد .

(١) L'ordre public

(٢) Les bonnes moeurs

(٣) هــص مدني ١٧/١٧ - مجموعة أحكام النقض ٢٠-١-٢٧٦-٦٠ وهــص مدني ١٢٢/٤/١٩٨٠ -

مجموعة أحكام النقض ١٣١ - ١١٩٢ - ٢٢٠ .

أما الآداب العامة فهي مجموعة القواعد الخلقية التي تدين بها الجماعة في بيئة معينة وعصر معين .

فيقع باطلا كل إتفاق يخالف الآداب العامة .

وقضت المحاكم ببطلان الاتفاقات الخاصة لمخالفتها للآداب العامة ، في مسائل شتى تحصل في الغالب بالعلاقات الجنسية وبيوت الدعارة والمقامرة أو خيانة الأمانة في التعامل .

ومن أمثلة الاتفاقات التي حكم بطلانها لمخالفتها للآداب العامة عقد الهتاف الذي يعقد بين مدير المسرح وجماعة من الهتافة ^(١) يستأجرهم المدير للتصفيق وترويج ما يعرض على المسرح لأن الغرض منه خداع الجمهور في قيمة العرض الفني ^(٢) .

المبحث الثالث

مصادر القاعدة القانونية ^(٣) في القانون المصري

١٤ - تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية :

نصت المادة الأولى من القانون المدني على أنه :

أولاً : تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها .

ثانياً : فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

Contrat de claque

(١)

(٢) أنظر مؤلفنا . الجرائم السياحية في التشريع المصري ، المراجع السابق . بند ٩٥ ، ص ١٠٤ . التفرقة بين الفعل القاضح والفعل المباح .

Les sources du Droit

(٣)

وبين ثم تكون المصادر الرسمية للقانون في مسائل المعاملات المالية ، وفقا للنص

للمتقدم ، هي :

La Legislation

١ - التشريع .

La Coutume

٢ - العرف .

Les principes Du Shariaa

٣ - مبادئ الشريعة الاسلامية .

Les principes du Droit Naturel

٤ - مبادئ القانون الطبيعي .

Les règles de l'Equité

٥ - قواعد العدالة .

أما المصادر التفسيرية للقانون المصرى فهى الفقه والقضاء ^(١) ، فالفقه هو الجانب العلمى

للقانون ، أما القضاء فهو الجانب العملى للقانون .

فالفقه ، بإعتباره الجانب العلمى للقانون ، هو مجموع الآراء التى يقول بها فقهاء القانون .

أما القضاء ، بإعتباره الجانب العملى للقانون ، فهو مجموع الأحكام التى تصدرها المحاكم . فهو

يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التى ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

المطلب الأول

التشريع

١٥ - السلطة التى تملك سنّ التشريع :

السلطة التى تملك سنّ التشريع يبينها دستور كل دولة . فالقانون الدستورى فى كل دولة يعين

تلك الهيئة التى تباشر هذه الوظيفة .

وقد تكون هذه الهيئة فردا حاكما كما فى الملكية المطلقة ، أو مجلسا نيابيا أو غير نيابى ، قد

La Jurisprudence

(١)

يشاركها أو لا يشاركها رئيس الدولة .

كما أن السلطة التنفيذية قد تختص بوضع التشريع في مسائل معينة تؤهلها وظيفتها إلى الاحاطة بها ^(١) .

وتستعمل عبارة السلطة التشريعية ^(٢) للدلالة على وظيفة الدولة في سن القوانين ، كما تستعمل للدلالة على الهيئة التي تباشر هذه الوظيفة .

١٦ - أنواع التشريعات وتدرجها في القوة :

هناك ثلاثة أنواع من التشريعات تدرج في القوة حسب الترتيب التالي :

١ - التشريع الاساسى للدولة وهو الدستور ^(٣) .

٢ - التشريع العادى وهو يشمل القوانين العادية .

٣ - التشريع القرعى وهو يشمل القرارات الادارية التنظيمية أو اللوائح التي تصدرها الهيئات التنفيذية المختلفة .

وتجدر الاشارة إلى أن التشريع لا يلقى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون ^(٤) .

١٧ - نطاق التشريع :

إذا تم سن التشريع من السلطة المختصة ، سواء أكان دستورا أو قانونا أو لائحة ، فإنه يوجد

(١) د . عيد لمفتم الصدة ، أصول القانون ، لفرج السابق ، بند ٦٢ ، ص ٨٧ .

Le Pouvoir Legislatif (٢)

La Constitution (٣)

(٤) أنظر مؤلفنا الجرائم السياسية في التشريع لفصرى ، لفرج السابق ، بند ٢٢ - ص ٢٢

قانوننا . بيد أن هذا الوجود القانوني لا يكفي لكي يصبح التشريع نافذا ، وبعبارة أخرى لكي يعمل به ، بل يجب لذلك أن يمر بمرحلة التنفيذ .

ولما كان تنفيذ القانون فإنه يلزم إصداره كي يضطلع رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه ، كما يلزم نشره كي يتحقق علم الأشخاص به ويؤدى تنفيذه .

١٨ - إصدار التشريع (١) :

إصدار التشريع هو إجراء يقصد به تسجيل سنّ التشريع ووضعه موضع التنفيذ بتكليف رجال السلطة التنفيذية بتنفيذه بإعتباره تشريعا من تشريعات الدولة .

ووفقا لأحكام الدستور المصرى فإن رئيس الجمهورية يتولى إصدار التشريع بصفته رئيس السلطة التنفيذية .

ويعتبر الإصدار عملا تنفيذيا وليس عملا تشريعيا بالنسبة للتشريع الأساسى (الدستور) والتشريع العادى (القانون) إذ أنهما من إختصاص السلطة التشريعية .

أما حين يكون سنّ التشريع من إختصاص السلطة التنفيذية ، كما هو الحال بالنسبة إلى التشريع الفرعى ، فإنه يختلط بالإصدار ، إذ تقوم بهما سلطة واحدة - فيتمان فى وقت واحد (٢) .

١٩ - نشر التشريع (٣) :

نشر التشريع إجراء يهدف إلى إعلان التشريع للأشخاص وتحديد موعد العمل به .

فالعدالة تقتضى تعليق تطبيق التشريع الجديد على شرط العلم به فالتشريع يصبح فى

La promulgation

(١)

(٢) د عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المرجع السابق ، بند ٧١ ، ص ٩٦ .

La Publication

(٣)

ذاته نافذاً ^(١) وقت إصداره ، ولكنه لا يكون ملزماً ^(٢) للأشخاص إلا من وقت العلم به .

وقد نص الدستور المصرى على وجوب نشر القوانين الجديدة فى الجريدة الرسمية ^(٣) خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، والمقصود بالقوانين جميع أنواع التشريع ، الأساسى والعادى والفرعى ، على أن يعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك مياعداً آخر .

ومن الناحية التطبيقية فإن الدولة تنشر تشريعاتها بأنواعها الثلاثة من خلال الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فالتشريع الأساسى والتشريع العادى يتم نشرهما فى الجريدة الرسمية ، أما التشريع الفرعى فيتم نشره فى الوقائع المصرية ^(٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدات التى تبرمها الدولة ويصادق عليها مجلس الشعب فيتم نشرها أيضاً فى الجريدة الرسمية باعتبارها قانوناً من قوانين الدولة .

٢٠ - إلغاء التشريع (٥) :

إلغاء التشريع أو نسخه هو وقف العمل به نهائياً . وفى هذا يختلف الإلغاء عن الإبطال ^(٦) حيث أن إبطال القوانين يزيل أثرها بالنسبة إلى الماضى أيضاً ، أما الإلغاء فيجرد التشريع من قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل .

والتشريع لا يلقى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

exécutoire	(١)
obligatoire	(٢)
Official Journal	(٣)
Official Gazette	(٤)
L'abrogation	(٥)
L'annulation	(٦)

والإلغاء إما أن يكون صريحا (١) ... وإما أن يكون ضمنيا (٢) .

والإلغاء الصريح يتم غالبا بصور تشريع جديد يتضمن نصا خاصا يقضى بإلغاء تشريع سابق .
ويعتبر إلغاء صريحا توليت التشريع بزمان معين من وقت صدوره ، فبنتهى العمل به بمجرد إنتضاء الزمان المعين فيه .

أما الإلغاء الضمني فإنه يكون بصور تشريع جديد يتضمن حكما يتضارب مع حكم تشريع سابق ، فيعتبر الحكم الجديد ناسخا للحكم القديم ، لإستحالة إعمال الحكامين المتضاربين في وقت واحد ، وتغليا لإرادة المشرع الحديثة على إرادته السابقة .

وقد عني المشرع بالنص على ذلك في القانون المدني ، فقضى في المادة الثانية منه بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

٢١ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر :

الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر لها صورتان :

الأولى : رقابة إستتاع من تطبيق القوانين والمواد المخالفة للدستور بإعتباره القانون الأعلى الأحق بالإتباع .

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحاكم المادية التي لا تملك حق إلغاء التشريع المخالف للدستور إعمالا لقاعدة الفصل بين السلطات ، فالسلطة التشريعية مستقلة عن السلطة القضائية ، فلا يجوز للسلطة القضائية أن تحكم بإلغاء قانون باطل وإلا بسطت سيطرتها على السلطة التشريعية ، ولا يجوز للسلطة التشريعية أن تفرض على السلطة القضائية تطبيق قانون يتعارض مع

Abrogation expresse (١)

Abrogation tacite (٢)

النصوص والمبادئ الدستورية فترغمها بذلك على مخالفة الدستور ، ومن ثم تفقد السلطة القضائية استقلالها .

الثانية : رقابة إلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور

وتلك الصورة من الرقابة تمارسها المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون رقم ١٩٧٩/٤٨ الذى أصبحت تلك المحكمة من خلال أحكامه الجهة القضائية المختصة دون غيرها بإلغاء القوانين والمواد المخالفة للدستور .

وأحكام المحكمة الدستورية العليا ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة . ويتربط على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية .

٢٢ - تعليمات وزارة السياحة . مدى مشروعيتها . رأينا الخاص :

تصدر وزارة السياحة ، من أن لآخر ، تعليمات ، إنطلاقا من ولايتها الكاملة على الشركات السياحية الخاضعة للقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ الممدد بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ ، ليست لها - من وجهة نظرنا - منزلة التشريع الملزم للأشخاص ولا يمكن أن تعدل من أحكام القانون . خاصة فيما يتعلق بتعديل رأس مال الشركات السياحية الخاضعة للقانون المذكور بالزيادة ، فإنه وإن كانت أحكام القانون المذكور ولائحته التنفيذية قد أجازت لوزير السياحة أن يصدر قرارا بوقف قبول طلبات إنشاء شركات سياحية جديدة ^(١) أو أن يضع حدا أقصى وأدنى لأسعار الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية ^(٢) أو وقف نشاط الشركة ^(٣) أو إلغاء الترخيص الصادر للشركة ^(٤) ، إلا أن القانون لم يمنح وزير السياحة سلطة تعديل الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية سواء القائمة أو الجديدة لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون .

(١) م ٢ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ .

(٢) م ١٢ من القانون رقم ١١٨ / ١٩٨٢ .

(٣) المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٢ .

(٤) المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٨/١٩٨٢ .

فالسطة التنفيذية لا تستطيع أن تتجاوز حدود وظيفتها الأساسية في تنفيذ القوانين ولو عن طريق اللوائح أو التعليمات أو المنشورات أو الدوريات بما يشكل ممارسة للوظيفة التشريعية ، إلا في الحدود التي رسمها الدستور ، ومن ثم فإن ممارسة التشريع عن طريق اللوائح أو التعليمات أو غيرها - أيا كان نوعها أو قوتها القانونية - بواسطة السلطة التنفيذية هو إستثناء مقيد تماما بكل ما ورد في الدستور من قيود وحدود له ^(١) فالأصل أن اللائحة ، ولو صدرت في الظروف العادية ، تعتبر أمرا إستثنائيا وذلك لأنها تتضمن المساس مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضى إختصاص السلطة التشريعية كقاعدة عامة ، بالوظيفة التشريعية ، ومن ثم تعتبر السلطة اللائحية في ميدان التشريع أمرا إستثنائيا يخض النظر عن الظروف التي صدرت تلك اللوائح في ظلها .

وتأسيسا على ذلك - فإن اللوائح أو التعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية بالمخالفة لأحكام الدستور أو القوانين تكون باطلة لمخالفتها التشريعية ^(٢) وبالتالي يحق للقضاء الحكم بعدم دستورتها ^(٣) .

المطلب الثاني

المعرف ^(٤)

٢٢ - تعريفه :

المعرف ، كمصدر رسمي للقانون ، هو إعتياد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية بحيث تنشأ منه قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة ^(٥) ^(٦) .

- (١) د. سامي جمال الدين ، تدرج القواعد الثنوية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ص ٥٤ .
(٢) مبدأ انشروعية بالمعنى العام يعني سيادة حكم القانون . يعني أن تكون جميع تصرفات الإدارة في حدود القانون بمقتضى العام ، الشامل لجميع القواعد الملزمة في الدولة ، سواء أكانت مكتوبة أم غير مكتوبة . وأيا كان مصدرها ، مع مراعاة التدرج في قوتها ، المصدد د. سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦ .
(٣) الأمر الذى يزيل كل أثر قانونى لها قبل الجساعة

n'ont aucun effet sur la situation juridique de ceux qui les subissent .

La Coutume

- (٤) د. عبد المنعم الصدة ، أصول القانون ، المراجع السابق ، بند ٩٥ ، ص ١٢٢ . د. سليمان مرقس ، الوالى ، المراجع السابق ، بند ١٤١ ، ص ٢٨٦ .
(٥) بدأ القانون الإنجليزي مجموعة من المبادئ التي تخضع لها القبائل الأنجلوسكسونية ، ثم إنتشرت بمبادئ القبائل النورماندية التي فتحت الجزيرة الإنجليزية في القرن الحادى عشر الميلادى . ولما تطورت المدنية الإنجليزية صار القضاء مصدرا رسميا للقانون إلى جانب المعرف .

٢٤- أركان العرف .

يقوم العرف على ركتين ، أحدهما مادي ، والآخر معنوي .

أولاً : الركن المادي - الإعتياد (١) .

الركن المادي للعرف يعني إعتياد الأشخاص على نوع معين من السلوك في تنظيم أمر معين من أمور حياتهم الاجتماعية ، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم ذلك السلوك وإطراد العمل به .

والعادة لا تفرضها سلطة معينة ، ومن ثم ، فهي تختلف عن التشريع .

والعادة التي هي قوام الركن المادي للعرف تستلزم تكرار العمل في أمر معين على وجه العموم والثبات مع عدم مخالفتها للنظام العام والأداب ، وبعبارة أخرى فإن حدوث أمر معين مرة واحدة لا يكون عادة .

"Une fois n'est pas coutume "

ومن ثم فإنه يشترط في العادة التي يتأسس عليها الركن المادي للعرف ، الشروط الآتية :

La généralité الشرط الأول : العمومية

فيجب أن تكون العادة عامة ، ويرجع هذا الشرط إلى خاصية التجريد والمعموم لكل قاعدة قانونية .

ولا يشترط في العادة أن تكون شاملة لكل إقليم الدولة ، إذ قد تكون خاصة بمدينة واحدة أو حتى واحد أو طائفة معينة من الأشخاص أو بأهل حرفة أو مهنة ومع ذلك تتوافر فيها صفة العمومية .

فالعادة إذن قد تكون شاملة (٢) ، كما قد تكون محلية (٣) ، كما قد تكون طائفية أي خاصة بمن يزاولون حرفة أو مهنة معينة (٤) .

L' Usage	(١)
Usages généraux	(٢)
Usages locaux	(٣)
Usages professionnels	(٤)

L'ancienneté

الشرط الثاني : القدم :

المقصود بالقدم أن يرجع نشوء العادة إلى زمن بعيد يكفى للدلالة على رسوخ أثرها في النفوس ، وعلى أنها ليست بدعة جديدة أو نزعة عابرة .

وليست هناك مدة محددة في هذا الشأن ، فهي تختلف باختلاف نوع السلوك ومدى تكراره في حياة الأشخاص ، ولذلك يقدرها قاضى النزاع بحسب الظروف .

La Constance

الشرط الثالث : الثبات :

المقصود بالثبات أن يطرد إتباعها بطريقة منتظمة على نحو يتوافر فيه معنى الاستقرار . فلا يجتمعها الأشخاص في أوقات ويمدولون عنها في أوقات أخرى ، ولا يؤثر في ثباتها خروج بعض الأشخاص عليها في فترات متباعدة .

الشرط الرابع : عدم مخالفة النظام العام والآداب .

وحاصل هذا الشرط ألا تكون المادة مخالفة للنظام العام والآداب في المجتمع .

فالعرف الذى ينطوى على هذه المخالفة لا يكون قانونا .

ثانيا : الركن المعنوي . عقيدة الإلزام (١) :

حاصل الركن المعنوي للعرف أن يتولد لدى الأشخاص الاعتقاد بأن هذه المادة ملزمة بإعتبارها قاعدة قانونية لها جزء ماضى توقعه السلطة العامة ، بالقوة الجبرية على من يخالفها ، بصفة كونها قاعدة قانونية .

وعقيدة الإلزام ، كركن معنوي للعرف ، تتميز عن غيرها من العادات كالزيارات والاستقبالات وتبادل الهدايا في المواسم والأعياد .

٢٥ - مزايا العرف :

يتميز العرف بأن قواعده تعبر تعبيراً صادقا عما يرتضيه أشخاص المجتمع في تنظيم معاملاتهم

وعلاقتهم بما يتلاءم مع ظروفهم الاجتماعية ، ويتطور بتطورها .

٢٦ - عيب العرف :

- ١ - البطل في تكوين القواعد القانونية ، بحيث يقصر عن تزويد الجماعة في المجتمع الحديث بما يحتاجه من قواعد لمواجهة حاجاتها المتجددة بالسرعة الواجبة .
- ٢ - ينقص قواعده الوضوح والتحديد ، الأمر الذي يصعب معه التثبيت من وجود القاعدة ، أو التحقق من مضمونها ، مما ينافي الاستقرار والأمن في المعاملات .
- ٣ - يميل إلى المحلية ، خلافا للتشريع الذي تنفذ قواعده في كل إقليم الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد النظم في الدولة الواحدة فيعرقل تقدمها .
- ٤ - الجمود المتمثل في نزعة المحافظة على القديم ، الأمر الذي لا يتيح الفرصة للأخذ بالانكار الجديدة .

٢٧ - التفرقة بين العرف والمادة الإتفاقية (١) :

يتميز العرف عن المادة الاتفاقية بركنيه المادى والمعنوى ، أما المادة الاتفاقية فلا يتوفر لها سوى الركن المادى .

ومن أمثلة المادة الاتفاقية فى مجال النشاط السياحى والفندقى ، قبل صيروتها قانوناً ، قيام العملاء بدفع وهبة (يقشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة فى المطاعم والفنادق .

ويرتبط على التفرقة المتقدمة أن القاضى يطبق العرف ، بإعتباره قانوناً (٢) من تلقاء نفسه على الدعوى التى ينظرها . أما المادة الاتفاقية فتعتبر شرطاً من شروط العقد لا يفترض علم

L' usage conventionnel

(١)

(٢) فلا يجوز التحدى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعى .

نقش مدنى ، الملحق رقم ٢٢٢/هـ ق ، جلسة ١٩٦٩/٧/٢٠ ، ص ١٠١٧ .

نقش مدنى ، الملحق رقم ١٨٢ / ٣٩ ق ، جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٢ ، ص ٢٨ ، ص ٥١١ .

القاضي بها ، ولهذا يجب على من يتمسك بها أن يثبت وجودها .

كما يترتب على تلك التفرقة ، أن العرف يجرى تطبيقه سواء علم به الخصوم أو لم يعلموا به ، حيث لا يجوز الاعتذار بجهل القانون ^(١) أما العادة الاتفاقية فإنها لا تطبق إلا على أساس إجماع إرادة المتماقدين إلى الأخذ بها ، فإذا جهلها أحدهما أو كلاهما فلا تطبق .

ويترتب ، أخيراً ، على التفرقة المتقدمة ، خضوع تطبيق العرف لرقابة محكمة النقض ^(٢) إذ أن وظيفة هذه المحكمة هي مراقبة صحة تطبيق القانون . أما المادة فهي من قبيل الوقائع التي يكون تقديرها لقاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً ويؤدي إلى النتائج التي إنتهى إليها في خصوصه .

فالمادة الإتفاقية عَرَف ناقص يعوزها ، لتصبح عَرَفاً ، أن يشعر الناس بضرورة احترامها .

٢٨ - أثر العرف في النشاط السياحي والفندقي :

لاجدال من أن العرف السياحي في مصر ، أضحي له كيانه ملموساً .

فالمعادات الإتفاقية ، في مجال النشاط السياحي والفندقي ، تطورت بتطور وتنوع الأنشطة السياحية إلى أن أصبحت عرفاً ، بل ولم يتجمد التطور عند هذا الحد ، فأخذ في الاستمرار كي يصير تشرعياً قائماً بذاته .

فالمادة التي كانت متبعة في بعض المحال العامة والفنادق والمطاعم من قيام العملاء بدفع وهبة

(١) Nul n'est censé ignorer la loi (١)

(٢) قضت محكمة النقض بأنه وإن كان الثبوت من قيام العرف متروكاً لقاضي الموضوع إلا أنه لا ينبغي من بيان دليله على قيامه ، والمصدر الذي إستقى منه ذلك إذا تنازع أحد الخصوم في وجوده .

نقض مدني . الطعن رقم ٣٤ / ٥٢٥ ق ، جلسة ١٩٦٩ / ١٢ / ٢٥ ، ص ٢٠ . ١٢٥٦ لتقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، مادام إستخلاصها يقوم على أسس سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

نقض مدني . الطعن رقم ٢٢ / ٢٨٢ ق ، جلسة ١٩٥٧ / ٤ / ١٨ ، ص ٨ ، ٤٢٦ .

نقض مدني . الطعن رقم ١٧٦ / ٣٦ ق ، جلسة ١٩٧١ / ٢ / ٢ ، ص ٢٢ ، ١٥٤ .

نقض مدني . الطعن رقم ٤٢٦ / ٤٤٧ ق ، جلسة ١٩٨١ / ٦ / ٤ .

(بقشيش) بنسبة معينة من قيمة الحساب إلى القائمين بالخدمة في هذه المحال والفنادق ، تطورت فأصبحت عرفا ثم غدت تشريعا بصدور قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ١٩٨٤/٢٢ التى ينظم توزيع مقابل الخدمة فى المنشآت الفندقية والسياحية .

وعلى الصعيد الدولى ، فإن الإتفاقية الدولية بين الاتحاد الدولى للفنادق والاتحاد الدولى لمنظمات وكالات السفر والسياحة ^(١) أخذ بالعرف واعتبرته مصدرا رسميا للاتفاقية فنصت فى مقدمتها على أنه (تطبيقا للمادة ٥٣ من الاتفاقية لسنة ١٩٧٠ إحتد الطرفان الموقعان هذه الاتفاقية على ضوء تطور العرف المهنى . ويقرر الطرفان الموقعان بناء على ما تقدم أن القواعد الواردة بيانها بعد مطابقة للعرف المهنى فيما يتعلق بمقود الفنادق) .

المطلب الثالث

مبادئ الشريعة الاسلامية

٢٩ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا للقانون المصرى فى مسائل الوفاة والأحوال الشخصية :

مبادئ الشريعة الاسلامية تعتبر مصدرا رسميا يرجع إليه فى مسائل الأحوال الشخصية بعد التشريع فحيث لا يوجد نص تشريعى فى خصوص إحدى هذه المسائل يرجع إلى الشريعة الاسلامية بالنسبة إلى المسلمين ، والشرائع الدينية الأخرى بالنسبة إلى غير المسلمين .

مع مراعاة حائما من أن الشريعة الاسلامية فى هذا المجال هى الشريعة العامة بالنسبة إلى جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين ، حيث أن إختصاص الشرائع غير الاسلامية إختصاص إستثنائى مقيد .

٣٠ - مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى غير مسائل الوفاة والأحوال الشخصية :

تمد مبادئ الشريعة الاسلامية مصدرا رسميا إحتياطيا للقانون المصرى فى مسائل المعاملات المالية .

(١) الاتحاد الدولى للفنادق IHA

الاتحاد الدولى لمنظمات وكالات السفر والسياحة UFTAA

أنظر تفاصيل الاتفاقية فى مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ص ٢٩١ - ٣٠١ .

وللمقصود بمبادئ الشريعة الإسلامية ، المبادئ العامة فيها ، وهي عبارة عن الأصول الكلية التي لا تختلف بإختلاف المذاهب . فلا يرجع إلى الحلول التفصيلية أو الأحكام الجزئية التي تختلف في المذاهب ، بل ويختلف فيها فقهاء المذهب الواحد .

كما أن الأخذ بهذه المبادئ يجب أن يراعى فيه التنسيق بينها وبين المبادئ العامة التي يقوم عليها القانون الوضعي في جملته ، بحيث لا يجوز الإخل بحكم في الشريعة الإسلامية يتعارض مع مبدأ من هذه المبادئ حتى لا يفقد القانون الوضعي ما يجب أن يتوفر له من تجانس بين أحكامه المختلفة (١) .

المطلب الرابع

مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

٣١ - مبادئ القانون الطبيعي إحالة (٢) :

من القواعد الأصولية عدم جواز إمتناع القاضى عن القضاء فيما يعرض عليه من دعاوى بمقولة عدم وجود قاعدة قانونية يمكن تطبيقها ، فإن إمتنع اعتبر إمتناعه نكولا عن أداء العدالة (٣) . وهذا النكول جريمة يعاقب عليها القانون في المادة ١٢٢ من قانون العقوبات .

وقد سبق القول بأن القانون الطبيعي هو ذلك القانون الكامن في طبيعة الروابط الاجتماعية .

٣٢ - قواعد العدالة :

نشأت فكرة العدالة إلى جانب فكرة القانون الطبيعي .

فإنه وإن كان القانون الطبيعي يتكون من المبادئ التي تكون المثل الأعلى الذي لا يتغير ، فهي مشتركة بين جميع الأمم ، ويجب على المشرع في كل بلد وفي كل عصر أن يترسّمها ويعمل على

(١) د- عبد المتحم الصدة ، أصول القانون ، المراجع السابق ، بند ١١١ ، ص ١٤٦ . د- سليمان مرقس ، الوالي ،

المراجع السابق ، بند ١٥٨ - ص ٤٤٧/٤٣٩ . نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن رقم ٥١/٢٣٧٠ ق .

(٢) راجع بند ٦ من الكتاب .

هداهما ، فإن المعدلة هي التي تتكفل بتطبيق هذه المبادئ في حلول تراعى فيها ظروف كل حالة على حدة .

المطلب الخامس

الفقه

٣٣ - الفقه مصدر تفسيري في القانون المصري :

الفقه هو الجانب العلمي للقانون ، فهو مجموع الآراء التي يقول بها فقهاء القانون .

والفقه في القانون المصري ، نهجا بما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا يستأنس به القاضى في إستخلاص القواعد القانونية وتقمى مفهومها دون أن تكون لها قوة الإلزام .

والفقه المصرى يلعب دورا مؤثرا في القضاء المصرى الذى يتأثر ، بدون شك ، برأى ذهب إليه غالبية الفقه أو إنمقد عليه إجماعهم ، بل أن القضاء المصرى لا يجد حرجا في الإشارة في أحكامه إلى رأى الفقه .

المطلب السادس

القضاء

٣٤ - القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري (١) :

القضاء هو الجانب العلمى للقانون ، فهو مجموع الأحكام التي تصدرها المحاكم . فهو يقوم على تطبيق المبادئ القانونية على القضايا التي ترفع إلى المحاكم للفصل فيها .

(١) القضاء يعد من أهم المصادر الرسمية في القوانين الأنجلوسكسونية وعلى رأسها القانون الإنجليزي والأمريكي والهندي والسترالى . ففي المملكة المتحدة تتخذ المحاكم بالمصرايق القضائية باعتبارها قانونا ملزما ، حيث يوجد على رأس هذه المحاكم مجلس اللوردات وهو الهيئة القضائية العليا ، ثم محكم الاستئناف ثم محاكم أول درجة ثم المحاكم الدنيا .

والقضاء ، فى القانون المصرى ، جرى على ما أخذت به القوانين الحديثة ، لا يخرج عن كونه مصدرا تفسيريا ، فتأخذ به المحاكم أو تدعه .

وأنة وإن كان القضاء فى القانون المصرى مصدرا تفسيريا ، إلا أن له أثرا واضحا فى إرشاد القاضى والفقهاء على حد سواء ، حيث يهتدى كل منهما بالأحكام السابقة سواء للأخذ بها من وجهه النظر القضائية أو للرد عليها وتقيحها من وجه النظر الفقهي . فهما وجهان لعمله واحدة ، ألا وهى « المدل » .

٢٥ - وظيفة محكمة النقض :

وظيفة محكمة النقض تنحصر فى مراقبة صحة تطبيق القانون ، وتقتصر مهمتها على النظر فيما إذا كان قاضى الموضوع قد طبق القانون على وقائع الدعوى تطبيقا صحيحا أم لا .

والسلطة الممنوحة لمحكمة النقض ، بصفة كونها محكمة المحاكم أو محكمة القانون ، فى مراقبة صحة تطبيق القانون تستلزم من خلالها توحيد أحكام القضاء فى تفسير القانون وتطبيقه ، وينشأ ما يسمى بأحكام المبادئ^(١) .

وقد أوجد التشريع المصرى طريق الطعن بالنقض فى المسائل المدنية والتجارية بعد حوالى خمسين عاما من قيام النظام القضائى المصرى وأنشئت محكمة النقض كمحكمة قائمة بذاتها ، بوصفها المحكمة العليا التى لها الإجتهااد الأخير فى تأويل القانون وتطبيقه فى المواد المدنية والتجارية والجنائية ، لأول مرة فى النظام القضائى بقانون إنشائها الصادر فى ٢ مايو عام ١٩٣١ بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ باسم (محكمة النقض والابرار) ، وكان إنشاؤها حدثا جليلا جديرا بأن يحتفى بذكره إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية فى مصر ، وكان حافزا على العناية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون وتعمق مسأله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته بتوحيد الرأى فيها^(٢) .

Les décisions de principes

(١)

(٢) المستشار أحمد جلال الدين هلالى ، قضاء النقض فى المواد المدنية التجارية فى التشريع المصرى والمقارن ، طبعة

١٩٧٧ ، بند ٣ ، ص ٩ .

٣٦ - الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية :

الدعوة إلى إنشاء نيابة ودائرة قضائية متخصصة للشئون والمنازعات السياحية والفندقية هي دعوة أُنشأت بها منذ عام ١٩٨٤ فى مؤلفاتى كى تنشئ جيلأ جديداً متخصصاً من رجال القضاء والنيابة العامة على دراية بالمبادئ القانونية والقضائية الواجبة التطبيق فى المنازعات التى تنشأ فى دائرة النشاط السياحى والفندقى والتى تتطلب الإطلاع المستمر على التشريعات السياحية والفندقية المقارنة ، والتى تتسم بالطابع الدولى لوحدة المشاكل السياحية الأمر الذى ترتب عليه ظهور المنظمات السياحية الدولية والتى أصبحت لها اليد الطولى فى حل المنازعات التى تنشأ بين أطراف النشاط السياحى (السائح ووكالة السفر والسياحة والمنشأة الفندقية) ، وجعلت من قرارات منظمة (الاياتا) قرارات لها صفة الإلزام على الحكومات على الرغم من كون هذه المنظمة منظمة غير حكومية لا تتبع الأمم المتحدة .

وتحسب نرى أن المركز القومى للدراسات القضائية^(١) يمكنه أن يلعب دوراً متميزاً فى إعداد رجل القضاء والنيابة العامة المتخصص فى الشئون السياحية والفندقية ، مع ضرورة إجادته للغة أجنبية على الأقل ، كى يواكب أحدث الأحكام القضائية التى تصدر من الدوائر القضائية فى الدول السياحية كاليونان وإيطاليا وتركيا والارجنتين وغيرها ويقارن ويأخذ منها ما يتلاءم مع قِيتنا ونظامنا وأدبنا توخياً ووصولا وتحقيقاً للمدالة لحماية شركات السياحة والفنادق المصرية من عقود الإذعان التى تفرض عليها فرضاً من شركات السياحة الأجنبية نظراً لانتشار النشاط السياحى والفندقى فى مصر لتشريع واحد جامع مانع يحميه من تمسف الشركات الأجنبية ويوازن بين العلاقات التعاقدية بين الشركات المحلية بعضها البعض .

وما ندعو إليه ليس بدعوة بل أمر قرره المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٧٢/٤٦^(٢) المعدل بالقانون رقم ١٩٨٤/٣٥^(٣) حيث أجازت تخصص القاضى بعد مضى أربع سنوات على الأقل من تعيينه فى وظيفته . بل أن الفقرة الرابعة من المادة المذكورة منحت المجلس

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٢٤٧ .

(٢) الجريدة الرسمية . العدد ٤٠ / ١٠ / ١٩٧٢ .

(٣) الجريدة الرسمية . العدد ١٢ مكر فى ١٩٨٤/٢/٢١ .

الأعلى للهيئات القضائية إصدار قرار بزيادة الفروع التي يتخصص القاضى فى فرع منها أو أكثر (١) .

بل أن المادة ١٣ من قانون السلطة القضائية أجازت لوزير العدل أن ينشئ بقراره بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنوع معين من القضايا ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

أما عن الدعوة إلى إنشاء النيابة المتخصصة فى الشئون السياحية والفندقية ، فهو أمر ليس بجديد ، فلكل من وزير العدل والنائب العام سلطة إنشاء نيابات متخصصة وتحديد الجرائم التي تتولى كل نيابة منها التحقيق والتصرف فيها وكذا تخصيص أعضاء من مكتب النائب العام بالتحقيق والتصرف فى أنواع معينة من الجرائم على مستوى الجمهورية أو فى نطاق مكانى معين ، فهناك نيابة الأحداث (٢) وهناك نيابة أمن الدولة العليا (٣) ونيابة مخدرات القاهرة (٤) ونيابة الشئون المالية والتجارية (٥) ونيابة الآداب (٦) ونيابة الأموال العامة العليا (٧) ونيابة جرائم الإستهانة (٨) ولا نرى ما يمنع من إنشاء نيابة متخصصة فى الشئون السياحية والفندقية تختص بالتصرف فيما يقع من جرائم متصوص عليها فى التشريعات السياحية والفندقية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ والقانون رقم ١٩٧٣/٢ ولوائحهما التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ بتنظيم الشركات السياحية وغيرها من القوانين المنظمة والمرتبطة بالنشاط السياحى والفندقى ، على أن تختص ، كمرحلة أولى ، بتحقيق ما يقع من هذه الجرائم بمحافظات القاهرة والإسكندرية وسوهاج وأسوان (٩) .

بل أنه من الممكن إضافة جرائم الآثار (١٠) فى حالة إنشاء النيابة المتخصصة المقترحة (١١) .

(١) جنائى ، مدنى ، تجارى ، أحوال شخصية ، مسائل اجتماعية (عمال) .

(٢) أنشئت فى ١٩٢١/٤/١ .

(٣) أنشئت فى ١٩٥٢/٢/٨ .

(٤) أنشئت فى ١٩٥٤/١٠/١٦ .

(٥) أنشئت فى ١٩٥٨/١٠/٢٢ .

(٦) أنشئت فى ١٩٦٤/١/١٤ .

(٧) أنشئت فى ١٩٦٨/١١/١٦ .

(٨) أنشئت فى ١٩٨٠/٦/٢٩ .

(٩) بصقة كونها من المحافظات السياحية .

(١٠) قانون حماية الآثار رقم ١٩٨٣/١١٧ .

(١١) ونفى عن البيان فإن الجهة الأمنية المختصة بضبط جرائم النشاط السياحى والفندقى والآثار (واجدة) هى « شرطة السياحة والآثار » .

الباب الثانى

النشاط السياحى والفنى فى مصر

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي للنشاط السياحي والفندقي

المبحث الأول

الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

٢٧ - المجلس الأعلى للسياحة :

أنشئ المجلس الأعلى للسياحة ^(١) بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨ / ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٠ / ١٩٧٥ ، ثم أعيد تنظيمه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ / ١٩٨٥ .

ويرأس المجلس الأعلى للسياحة رئيس مجلس الوزراء وفقا لحكم المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، وتتشكل عضويته من كل من :

- ١ - وزير السياحة والطيران المدني .
- ٢ - وزير الحكم المحلى .
- ٣ - وزير الثقافة .
- ٤ - وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى .
- ٦ - رئيس هيئة ميناء القاهرة الجوى .
- ٧ - رئيس مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- ٨ - رئيس مصلحة الجمارك .
- ٩ - رئيس هيئة الآثار المصرية .
- ١٠ - رئيس الإتحاد المصرى للفرف السياحية .
- ١١ - رئيس غرفة شركات السياحة .
- ١٢ - رئيس غرفة الفنادق .
- ١٣ - رئيس إتحاد الصناعات .
- ١٤ - وزير التعمير والمجتمعات الجديدة وإستصلاح الاراضى ^(٢) .

(١) أول مجلس أعلى للسياحة تم تشكيله بموجب القانون رقم ١٩٥٣/٤٤٧ .

(٢) أضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ فى ١٩٨٦/٤/٢ .

١٥ - وزير الإعلام (١) .

والمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى دعوته من المحافظين عند النظر في موضوعات تخص محافظاتهم .

وأجاز القرار للمجلس دعوة من يرى الإستماع بهم من الخبراء في المجال السياحي من غير أعضائه لحضور إجتماعاته .

وتتخذ المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بأن يكون للمجلس (أمانة فنية دائمة) تشكل من رئيس وعدد من الأعضاء يجرى إختيارهم من الخبراء والفنيين في مجال السياحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة .

وتختص الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للسياحة بالشئون الآتية :

- ١ - إعداد الدراسات التي تعرض على المجلس .
- ٢ - إنشاء بنك معلومات عن النشاط السياحي في مصر والعالم .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس على الصعيدين الرسمي والشعبي .

أما المجلس الأعلى للسياحة فيختص بما يأتي :

- ١ - إقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية .
- ٢ - وضع السياسات المطلوب الالتزام بها لتنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٣ - اعتماد المخطط العام للمناطق السياحية الجديدة .
- ٤ - إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تتعرض لها الحركة السياحية بمصر .
- ٥ - التنسيق بين الوزارات المختلفة في تنفيذ خطط التنمية السياحية ، وتحديد دور كل وزارة في تنشيط حركة السياحة في مصر .
- ٦ - تشجيع مساهمة قطاعات الإنتاج والخدمات في تنفيذ خطة التنمية السياحية .
- ٧ - تقييم نشاط قطاع السياحة وإنجازاته .

(١) أنشئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ / ١٩٨٦ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٠ في ١٥/٥/ ١٩٨٦ .

- ٨ - تقييم التجارب الناجمة في تنشيط حركة السياحة وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٩ - نظـر للمسائل الأخرى التي يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم اتصالها بشئون السياحة .

هذا ويجتمع المجلس بناء على دعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل شهريا وتكون إجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر الإجماع أغلبية الأعضاء .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتعرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء لإعتمادها .

والقرارات الصادرة من المجلس الأعلى للسياحة - بعد إعتمادها من مجلس الوزراء - ملزمة للوزارات والمحافظات والجهات الإدارية المختلفة وعليها إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

٢٨ - وزارة السياحة :

لم يكن للنشاط السياحي حتى عام ١٩٦٦ وزارة تهتمن عليه وتنظم وتخطط له وتسير دلتته على النحو السائد الآن .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تشرف على مصلحة السياحة التي تتضمن الإدارة العامة للسياحة الخارجية والإدارة العامة للسياحة الداخلية والمكاتب السياحية .

وقد كان لمفتشى وموظفي مصلحة السياحة الفنيين الذين يعينهم وزير الإرشاد القومي صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، ولهم في سبيل ذلك حق التفتيش ودخول المحال والأماكن التي تباشر أعمالا سياحية كشركات السياحة ووكالات السفر والسياحة ، كما كان لهم حق الإطلاع على الدفاتر والأوراق وطلب البيانات .

ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦^(١) الذي تضمن تنظيم وزارة السياحة والآثار ، تبلورت الرؤية وأصبح للنشاط السياحي في مصر وزارة مستقلة متخصصة .

وأصبح يتبع وزير السياحة والآثار^(٢) كل من :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩١ في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ .

(٢) مادة ٢ من القرار ١٤٤١ / ١٩٦٦ .

- ١ - المجلس الأعلى للسياحة .
- ٢ - المجلس الأعلى للآثار .
- ٣ - الديوان العام .
- ٤ - مصلحة السياحة .
- ٥ - مصلحة الآثار .
- ٦ - مركز تسجيل الآثار .
- ٧ - صندوق إنقاذ آثار النوبة .
- ٨ - المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق .
- ٩ - صندوق تمويل الآثار والمتاحف .

ويعتضى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه الت لوزير السياحة والآثار الصلاحيات التى كانت لوزير الثقافة والإرشاد القومى فى القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بإختصاصات وزارة السياحة والآثار^(١) .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٢/١٩٨١^(٢) فى شأن تنظيم وزارة السياحة حيث تضمنت المادة الأولى منه الهدف من إنشائها الذى يتحصل فى المشاركة فى تنمية الإقتصاد القومى ودعم العلاقات الإنسانية مع شعوب العالم وتعميق وعى المواطنين بتراث بلادهم وإرتباطهم بحضارتهم المعاصرة وذلك بالتخطيط العلمى للتنمية السياحية الشاملة .

كما تهدف وزارة السياحة إلى تنمية المشاركة الوطنية فى صناعة السياحة وتعميق الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات المتصلة بالعمل السياحى .

وفى سبيل تحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئت وزارة السياحة حددت المادة الثانية من القرار المشار إليه إختصاصاتها على النحو التالى :

(١) أنظر رأينا الخاص بضرورة ضم هيئة الآثار إلى وزارة السياحة بدلاً من تبنيها الحالية لوزارة الثقافة . موسوعة قوانين السياحة . الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٥٣ - ١٩٨١/١٢/٢١ .

- ١ - إعداد السياسات العامة للتنمية السياحية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة وسبل تنمية موارد جديدة وذلك في إطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والإجماعية .
- ٢ - رسم السياسات الرئيسية للمنظمة لمختلف مجالات العمل السياحي ترشيحاً للاداء وتحقيقاً للتناسق والتكامل بين القطاعات والأجهزة ذات العلاقة بالسياحة في مصر .
- ٣ - إعداد الخطط العامة والبرامج القومية للتنمية السياحية وتحديد متطلبات ومقومات تنفيذها والعمل على توفيرها مع تحديد المعايير والمعدلات التي تتخذ أساساً في التخطيط والمتابعة والتقييم .
- ٤ - إجراء البحوث والدراسات للتعرف على كافة جوانب العمل السياحي وما يتصل به من موارد ومستلزمات ومتابعة تطوره عالمياً ومحلياً .
- ٥ - إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشروعات السياحية .
- ٦ - الترويج للمشروعات السياحية الجديدة وجذب المستثمرين للمساهمة فيها .
- ٧ - عقد الإتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القوانين السارية وتحسين الصلات والعلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة .
- ٨ - عقد المؤتمرات والملتقيات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بشئون السياحة والمساهمة في أنشطة المنظمات الدولية بقصد التعريف بمصر وإمكانيات السياحة فيها .
- ٩ - تخطيط الإعلام السياحي وتوفير المعلومات للمهتمين بالحركة السياحية العالمية .
- ١٠ - تعميق العلاقات مع المؤسسات السياحية الوطنية والأجنبية وتوجيه جهودها خدمة أهداف التنمية السياحية في البلاد .
- ١١ - الإشراف على الخدمات السياحية والرقابة على التزام المنشآت الفندقية والسياحية بالموصفات والشروط التي تحددها الوزارة .

- ١٢ - الإشراف على تنمية المناطق وإنشاء الفنادق ومختلف المنشآت السياحية .
- ١٣ - متابعة أنشطة شركات السياحة وغيرها من وكالات السفر والسياحة والمنشآت الفندقية والسياحية والتأكد من إلزامها بالقوانين والإجراءات المنتظمة للعمل السياحي .
- ١٤ - إصدار التراخيص بمزاولة الأنشطة السياحية وفقا للقوانين والنظم المقررة .
- ١٥ - إعداد الخطط والبرامج لتنمية وتطوير الكفاءة الفنية والإدارية في مختلف المنشآت والمهن السياحية .
- ١٦ - إعداد وإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة من النواحي السياحية والمالية والإدارية .

هذا وتشكل وزارة السياحة . وفقا لما تضمنته المادة الثالثة من القرار المشار

إليه ، من :

- ١ - مكتب الوزير والوحدات الاستشارية التابعة للوزير .
- ٢ - قطاع المعلومات والبحوث والتخطيط والتنمية السياحية .
- ٣ - قطاع العلاقات والخدمات السياحية .
- ٤ - الأمانة العامة .
- وقد فوضت المادة الرابعة من ذات القرار وزير السياحة في إصدار القرارات اللازمة المتعلقة بالتنظيم الداخلى والتقسيمات التنظيمية الأدنى وتحديد إختصاصاتها .

وغنى عن البيان - فإن مرفق السياحة يعتبر من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ^(١) في قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ .

٣٩ - الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي :

أنشئت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم

(١) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١٤ / ١٩٨٥ الصادر فى ١٢/٢٥ / ١٩٨٥ .

١٣٤ / ١٩٨١ الصادر فى الأول من شهر مارس عام ١٩٨١ .

وتتمتنع الهيئة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع وزير السياحة ويقع مقرها فى مدينة القاهرة .

وتهدف الهيئة إلى رفع معدلات النمو فى حركة السياحة الدولية إلى مصر وإبراز الصورة الحقيقية لماضى مصر الحضارى ونهضتها الحديثة ومقوماتها السياحية المختلفة ، والعمل على إزالة المعوقات التى تضرع نمو الحركة السياحية ، وتشجيع السياحة الداخلية ، وزيادة الوعى السياحى وربط المواطنين بترائهم .

وتتنوع أنشطة الهيئة لتحقيق الأهداف التى ترمى إليها - فهى تضطلع بـ :

١ - وضع تقويم شامل للمقومات السياحية المتوافرة فى مصر .

٢ - وضع خطط وبرامج تنشيط السياحة .

٣ - القيام بجميع وسائل الجذب السياحى إلى مصر فى الداخل والخارج بكافة الطرق .

٤ - تقديم المعونة الفنية والتسويقية والتعاون والمساهمة مع الشركات والمنشآت فى مجال تنشيط السياحة .

وتدار الهيئة بواسطة مجلس إدارة الذى يختص بوضع السياسة العامة لها .

وللمجلس إتخاذ ما يراه من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم وفسلهم وتحديد مرتباتهم ، دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .

٤ - النظر فى كل ما يرى وزير السياحة أو رئيس الهيئة عرضه من مسائل تدخل فى

اختصاص الهيئة أو يقترحه الأعضاء .

هذا ويشكل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي برئاسة رئيس مجلس الإدارة وبعضوية كل من :

- ١ - أحد وكلاء وزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٢ - أحد وكلاء وزير النقل يختاره وزير النقل .
- ٣ - رئيس هيئة الطيران المدني .
- ٤ - أحد وكلاء وزارة الثقافة أو أحد رؤساء هيئاتها يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الاتحاد المصرى للغرف السياحية .
- ٦ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٧ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- ٨ - رئيس غرفة المحال العامة السياحية .
- ٩ - رئيس غرفة محال المعاديات والسلع السياحية .
- ١٠ - ثلاثة أعضاء من الشخصيات المعنية بالنشاط السياحي يختارهم وزير السياحة لمدة عامين قابلة للتجديد .

وللمجلس أن يدعو لحضور إجتماعاته من يرى الإستماتة بخبرته سواء كان من داخل الهيئة أو من خارجها دون أن يكون له صوت معدود فيما يتخذ المجلس من قرارات .

ويصدر بتعيين رئيس مجلس إداره الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي وتحديد مرتبه وبدلاته والمزايا التقديرية والعينية قرار من رئيس الجمهورية .

هذا ويعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما رأى وزير السياحة ضرورة لذلك .

ولا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين . وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

هذا ويعتبر رئيس مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي للهيئة فهو يتولى إدارة شئونها وتمثيلها في صلاتها بالأشخاص والهيئات الأخرى ، وتمثيلها أيضا أمام القضاء مدعياً ومدعى عليه .

ويكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للهيئة وقرارات مجلس الإدارة .

وتستلزم المادة الثامنة من قرار إنشاء الهيئة إبلاغ وزير السياحة بقرارات مجلس الإدارة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها لإعتمادها ، فمما عدا القرارات التي تستلزم صدور قرار من سلطة أخرى ، وتكون قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها .

وأجازت المادة التاسعة من ذات القرار لمجلس الإدارة تفويض بعض إختصاصاته إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه ، وله أن يعهد إلى أى منهما بمهمة محددة ، كما يكون للمجلس أن يشكل لجنتا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم ممن يعملون في المجالات التي لها علاقة بأهداف الهيئة .

أما من موارد الهيئة - فهي تتكون من :

- ١ - الإعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة للدولة .
 - ٢ - الموارد الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .
 - ٣ - القروض المحلية التي تعقد لصالح الهيئة .
 - ٤ - الإعانات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها بحالا يعارض مع أهداف الهيئة .
- وللهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي موازنة مالية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بإنتهائها .

٤٠ - الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة :

سبقت الإشارة إلى أن النشاط السياحي - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ / ١٩٦٦ - كان يخضع لإشراف وزارة الإرشاد القومي .

وقد كانت وزارة الإرشاد القومي تشرف على مصلحة السياحة التي تم تدعيمها وتنظيم اختصاصاتها في منتصف الخمسينيات ، الأمر الذي أتى ثماره كما أثبتت الإحصائيات الرسمية حينئذ وبدأ السياح يفدون على مصر من مختلف دول العالم وقد أدى إقبال السياح وازديادهم سنة بعد أخرى إلى التفكير في الأخذ بنظام الهيئات السياحية الإقليمية لأنه ^(١) لا يمكن أن تقوم على عاتق الحكومة وحدها هذه المسئولية الكبيرة التي يجب أن يشترك في نجاحها مختلف الطبقات والهيئات النقابية والأهلية .

وتنفيذاً لذلك رأت مصلحة السياحة - وقتئذ - إقتباس نظام الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بإعتباره نظاماً متمماً لرسالتها وقد لاحظت مصلحة السياحة أن هذه الهيئات الإقليمية في الخارج لا تمثل فيها الحكومة أصلاً فهي منتخبة بكاملها من بين الهيئات المعنية بشئون السياحة في الإقليم الأمر الذي لا يتفق مع وجهة نظرنا لأنها ترى أن إشتراك ممثلي الحكومة في هذه الهيئات في مبدأ الأمر حيوي وذلك للإستعانة بخبرتهم وبالأجهزة الحكومية المختلفة التي يتبعونها وذلك - على الأقل - في الفترة الإنشائية الأولى ، ومع ذلك فلقد روعي أن تكون الأغلبية للهيئات الأهلية ^(٢) حتى يشعر سكان الإقليم أنهم مسئولون عن نجاح هذه الهيئات .

وتأسيساً على ذلك - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة للمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ / ١٩١ ^(٣) .

وتتمتع الهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة بالشخصية الاعتبارية .

وتتحدد الأقاليم السياحية - حالياً - بقرار من وزير السياحة ^(٤) وتشكل الهيئة الإقليمية من

(١) المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧/٦٩١ بإنشاء هيئات إقليمية لتنشيط السياحة الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ .

(٢) كالقرفة التجارية وشعبة مكاتب السياحة وشعبة الفنادق بغرفة صناعة السياحة التي كانت تتبع إتحاد الصناعات انصرى قبل إنشاء الإتحاد انصرى للغرف السياحية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ - بتاريخ ١٩٥٩/٢/٩ .

(٤) كانت الأقاليم السياحية تتحدد بقرار من وزير الإرشاد القومي في ظل القرار رقم ١٩٥٧/٦٩١ ، ثم أصبحت تتحدد بقرار من وزير الاقتصاد في ظل القرار رقم ١٩٥٩ / ١٩١ .

ثلاثة عشر عضواً ، برئاسة المحافظ ، نصفهم من الهيئات الحكومية^(١) والنصف الآخر من الهيئات والمنظمات الأهلية كالفرقة التجارية والاتحاد المصرى للفرق السياحية .

ومدة العضوية فى الهيئة ستين بالنسبة إلى الأعضاء الممثلين للهيئات والمنظمات الأهلية ، ويصدر بتعيينهم فى الهيئة قرار من وزير السياحة .

وتختص الهيئة الإقليمية بتنشيط السياحة بالشئون الآتية :

١ - دراسة الإقليم من الناحيتين الطبيعية والتجارية بقصد إستغلاله سياحياً وتحسينه وإجتذاب السياح إليه وجعل إقامتهم فيه مريحة وسهلة .

٢ - وضع تقويم شامل عن الإقليم من الناحيتين التاريخية والجغرافية ليكون أداة لتنشيط السياحة فى الإقليم .

٣ - رفع المستوى الفنى أو الوعى السياحى العام بالإقليم .

٤ - تنشيط السياحة والدعاية للإقليم فى الداخل والخارج بإقامة المعارض والمهرجانات وغيرها من وسائل الدعاية سواء بالنشرات أو الإذاعات المحلية وغير ذلك .

٥ - دراسة تحسين أو إنشاء المشاتى والمصايف وعيون المياه المعدنية وغيرها مما يساعد على تنشيط السياحة فى الإقليم .

٦ - إقتراح فرض رسوم لتنشيط السياحة فى الإقليم .

وقد أجاز المشرع للهيئة أن تكون من بين أعضائها لجنة فرعية دائمة أو مؤقتة ومحدد اختصاصاتها فى لائحته الداخلية التى تصدر بقرار من وزير السياحة .

أما موارد الهيئة فهى تتكون من :

١ - ما يخص لها من ميزانية وزارة السياحة .

٢ - الإعانات التى تقررها لها الجهات الحكومية والمجالس المحلية .

(١) المجالس المحلية ، مصلحة الجمارك ، وزارة السياحة ، هيئة الآثار ، مدير الأمن أو من يندبه .

٣ - الهبات التي يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - إيراد الحفلات والمعارض والمهرجانات التي تنظمها الهيئة أو تشارك في تنظيمها .

٥ - الترسوم الخاصة التي قد تفرض للأغراض السياحية بالأقليم .

هذا ولا تخضع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة للوائح المالية المعمول بها في الحكومة .

وللهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة موازنة مالية مستقلة وتبدأ السنة المالية لها في أول يوليو وتنتهى في نهاية يونيو من السنة التالية . كما يكون للهيئة حساب ختامى ويجب أن تبلغ الميزانية والحساب الختامى إلى وزارة السياحة .

هذا وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ (١) فصلاً خاصاً بالسياحة (٢) .

فحاصل أحكام المادة (١٦) من هذه اللائحة - أن تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدلترتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة .

وأجازت المادة المذكورة للمحافظة منح تراخيص إنشاء وإقامة وإستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وتباشر الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها بتنشيط السياحة الداخلية ولها في سبيل ذلك :

١ - العمل على توفير الإستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية والإشراف على المناطق الأثرية وتنظيم زيارتها ومنع ما قد يقع عليها من تعديات .

٢ - الإشراف على إستقبال السائحين وتقديم الخدمات السياحية لتسهيل زياراتهم وتعريفهم على معالم المحافظة وتزويدهم بكافة المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن . والبت في

(١) المجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ١٩٧٩/٧/٢٥ .

(٢) الفصل الثالث عشر - المادة ١٦

الشكاوى المقدمة من السائحين عن عدم قيام شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية بتنفيذ إلتزاماتها داخل نطاق المحافظة .

٣ - تشجيع إنشاء وإدارة الفنادق وما إليها من المنشآت السياحية بما يساعد على تعلم الخدمات السياحية بالإستفادة من مصادر الخبرة والإمكانات المحلية .

٤ - وضع البرامج التعليمية لتخريج دفعات مدربة على العمل بالمرافق الفندقية .

٥ - عرض وتنمية المنتجات المحلية .

٦ - وضع الأسلوب الأمثل للوحات الإرشادية ومناطق الإستعلام السياحية .

٧ - توعية المواطنين وتدريبهم على معاملة السائحين .

٤١ - الهيئة العامة للتنمية السياحية :

أنشئت الهيئة العامة للتنمية السياحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤/١٩٩١ .

هذا والهيئة العامة للتنمية السياحية هيئة عامة إقتصادية ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقرها الرئيسى بمدينة القاهرة ، وتتبع وزير السياحة ويجوز إنشاء فروع لها بالمحافظات .

وتهدف الهيئة العامة للتنمية السياحية - فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها الاقتصادية - إلى تنمية المناطق السياحية من خلال إجراء جميع التصرفات والتعاقدات والأعمال المحققة لأهدافها .

وتختص الهيئة العامة للتنمية السياحية بالشئون الآتية :

١ - وضع خطط تنمية المناطق السياحية .

٢ - اعداد ومراجعة تقييم البرامج والدراسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية وإعتمادها وتحديد أولوية تنفيذها .

٣ - تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى المناطق السياحية .

٤ - محصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات للمستفيدين من مشروعات الهيئة للتنمية بالمناطق السياحية .

٥ - عقد القروض الأجنبية والمحلية والإلتزام بسدادها وذلك في إطار القواعد المقررة .

٦ - الإشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية .

٧ - إدارة وإستغلال والتصرف في الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية من الأراضى الصحراوية .

والهيئة العامة للتنمية السياحية مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة

ومشوية كل من :

١ - ثلاثة محافظين يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

٢ - المحافظ المختص عند نظر مشروعات المناطق السياحية بالمحافظة .

٣ - رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة .

٤ - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

٥ - وكيل وزارة السياحة .

٦ - ممثلين من وزارات الدفاع والنقل والمواصلات والنقل البحرى والمالية والتخطيط والتعاون الدولى والتميمير يختارهم الوزراء المختصون من درجة رئيس قطاع على الأقل .

٧ - ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الهيئة يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة ستين قابلة للتجديد .

ومجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية السياحية هو السلطة العليا المهمة على شئونها وتصريف أمورها ورفع السياسة العامة التى تدير عليها .

والمجلس أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التى أنشئت الهيئة من أجلها - وعلى الأخص ما يأتى :

- ١ - وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة في إطار الخطة العامة للدولة .
 - ٢ - بحث وإقترح التشريعات والأنظمة التي تحقق التنمية السياحية .
 - ٣ - إقترح قواعد تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات التي تؤديها الهيئة إلى المستثمرين في مشروعات التنمية السياحية في المناطق السياحية .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
 - ٤ - إقترح القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الاراضى والمقارن التي تخصص للهيئة .
 - ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .
 - ٥ - وضع ضوابط تراخيص البناء في المناطق السياحية .
 - ٦ - وضع نظام إدارة أموال الهيئة وإستثماراتها .
 - ٧ - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن ولائحة شئون العاملين واللوائح المتعلقة بنشاط الهيئة وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .
 - ٨ - إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامى للهيئة .
 - ٩ - الموافقة على القروض الداخلية والخارجية .
 - ١٠ - قبول الهبات والتبرعات والتمنح التي تقدم للهيئة ولا تتعارض مع أغراضها .
 - ١١ - دراسة وإبداء الرأى في مشروعات الإتفاقيات المتعلقة بعمل الهيئة .
 - ١٢ - إنشاء فروع للهيئة في المحافظات .
- وينعقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور . ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند

التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراته سواء من داخل الهيئة أو خارجها دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

هذا وتبلغ قرارات وتوصيات المجلس إلى وزير السياحة خلال أسبوع من تاريخ صدورهما وتعتبر نافذة إذا لم يحترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها إليه . فإذا إعترض وزير السياحة عليها خلال هذه المدة أعيد العرض على مجلس الإدارة لإعادة النظر في ضوء ما يبيديه الوزير من أسباب ، فإذا أصر المجلس عليها بأغلبية ثلثي أعضائه صارت نافذة وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة (١) .

وقد نصت المادة السادسة من قرار تنظيم الهيئة العامة للتنمية السياحية على أن يصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير السياحة ويتضمن القرار تحديد معاملته المالية (٢) .

ويتولى رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة معاونة مجلس الإدارة في إدارة الهيئة وتصريف شئونها وينوب عن رئيسها في تمثيلها أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير - ويباشر على الأخص ما يأتي :

١ - تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس .

(١) يقضى البند (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٩٩١/٧ بأن تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة - الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - نافذة وفقا للقواعد المقررة في القوانين والقرارات الخاصة بإنشائها وتنظيمها عدا القرارات الصادرة بالقواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الأراضي والمقاولات المخصصة لكل هيئة من الهيئات لنشر إليها . فلا تكون نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها .

(٢) تقضى المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٩٢/٦١ بإصدار قانون الهيئات العامة (المجريدة الرسمية - العدد ١٠٢ في ٩ / ٥ / ١٩٩٢) بأن يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة إختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمقرباتهم مكافآتهم .

٢ - الإشراف على سير العمل بالهيئة والمعاملين بها .

٣ - الإشراف على إعداد الموازنة والحساب الختامي للهيئة وعرضه على مجلس الإدارة .

٤ - الاختصاصات الأخرى التي يعهد بها إليه مجلس الإدارة .

أما من موارد الهيئة العامة للتنمية السياحية فهي تتكون من :

١ - المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة .

٢ - حصيللة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .

٣ - حصيللة بيع وإستغلال الأراضى المنصوص عليها فى البند الرابع من المادة الرابعة من قرار

تنظيم الهيئة .

٤ - القروض التي تعقد لصالح الهيئة .

٥ - المنح والهبات والإعانات .

٦ - عائد إستثمار أموال الهيئة .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية موازنة مستقلة على نمط الموازنات التجارية . وتبدأ السنة المالية

للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها . وتودع مولد الهيئة فى حساب خاص يخصص

لصرف منه فى أغراضها .

وأموال الهيئة أموال عامة (١) .

وللهيئة العامة للتنمية السياحية فى سبيل إقتضاء حقوقها اللجوء إلى أساليب التنفيذ المباشر بما

فيها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى .

(١) تقضى المادة ١٤ من قانون الهيئات العامة رقم ١٩٦٣/٦١ بإعتبار أموال الهيئات العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها

القواعد والأحكام المفصلة بالأموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة :

والمقصود بالمال العام على النحو الذى أوردته المادة ١١٩ من قانون العقوبات بأنه المال الذى يكون كله أو بعضه مملوكاً

أو خاضعاً لإشراف أو لإدارة الدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمنظمات العامة والهيئات العامة والإتحادات

والمنظمات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية

والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات السالفة التبيان وأية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من

الأموال العامة .

٤٢ - أكاديمية الدراسات السياحية :

أنشئت أكاديمية الدراسات السياحية بمقتضى قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١/١٩٩٢ على أن تضم شعبتين :

• **الشعبة الأولى** - شعبة التعليم والتدريب .

• **الشعبة الثانية** - شعبة للمعلومات والبحوث والدراسات .

وتختص أكاديمية الدراسات السياحية - وفقا لما تضمنته المادة الثانية من قرار إنشائها - بالمهام الآتية :

١ - إجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية والاحصائية في مجال السياحة بكل أنماطها وأشكالها وشتى المجالات والأنشطة التى تضمها صناعة السياحة .

٢ - الاشتراك مع أجهزة الوزارة فى وضع الخطط العلمية للتنمية السياحية سواء بتنمية الطلب أو العرض .

٣ - نشر نتائج البحوث وتداولها والعمل على الاستفادة منها وتقديم الخبرة الاستشارية لقطاع الأعمال السياحى لتطوير المنتج السياحى ورفع مستوى الخدمات بالمنشآت السياحية والفندقية وشركات السياحة وغيرها بما يحقق الارتقاء بصناعة السياحة المصرية والصورة السياحية لمصر فى مختلف الأسواق السياحية الدولية .

٤ - تقديم التعليم السياحى الجامعى للطلبة والطالبات المصريين والعرب والأفريقين وغيرهم سواء فى مستوى الدراسة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا بحيث تصبح الأكاديمية مركزا إقليميا للتعليم والتدريب السياحى تعتمد عليه منظمة السياحة العالمية وتتعترف الجامعات المصرية والاجنبية بدرجاتها العلمية ويبرامج الدراسة فيها ، بما يسهل انتقال الطلبة منها الى جامعات أخرى ومن الجامعات الأخرى إليها سواء أكانت جامعات مصرية أم أجنبية .

٥ - تدريب العاملين بوزارة السياحة والهيئات والأجهزة والجهات التابعة لها ، وكذا العاملين بالقطاع السياحى فى جملة وخريجي الجامعات والمعاهد الراغبين فى العمل بقطاع السياحة .

٦ - تنظيم البرامج التدريبية متعددة الأهداف والمستويات والتخصصات عن طريق مراكز التدريب التابعة للأكاديمية أو غيرها من الجهات القائمة فعلاً وذلك لرفع مستوى الاداء وخلق فرص عمالة سياحية سواء في الداخل أو الخارج .

٧ - التعاون مع الجامعات المصرية في إعداد التخصصات المختلفة والكوادر العلمية المطلوبة .

٨ - توثيق الروابط العلمية والبحثية والتعاون مع الجامعات والهيئات السياحية العلمية الداخلية والخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الجامعات ، والهيئات ، وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات مع الهيئات العلمية والبحثية بالمنظمات الدولية والإقليمية ومختلف الدول السياحية المتقدمة واستخدام الاساتذة والخبراء والباحثين المصريين والأجانب في مختلف الميادين البحثية والتعليمية والتدريبية التي تكفل بنشاط الأكاديمية وذلك وفقاً للسياسة التي يضعها مجلس إدارة الأكاديمية تمسها مع السياسة العامة لوزارة السياحة .

٩ - جمع وتخزين وتبويب المعلومات والإحصاءات السياحية للمساعدة على الاستفادة منها على أسس علمية صحيحة .

١٠ - العمل على نشر الوعي الشعبي بالسياحة بالتعاون مع الجهات المختصة .

هذا وتدار الأكاديمية إدارة إقتصادية وعلمية متحررة من قيود العمل الحكومي بواسطة مجلس إدارة يرأسه وزير السياحة وعضوية أعضاء المجلس القومي للتعليم والتدريب الصادر بشأنه القرار الوزاري رقم ٢٢٠ / ١٩٩٠ والذي تحول إختصاصاته إلى الأكاديمية .

ويكون للأكاديمية نائباً متفرغاً لرئيس مجلس الإدارة يتولى إدارتها ^(١) ، كما يكون له نائبان متفرغان أحدهما لشئون التعليم والتدريب والثاني لشئون المعلومات والبحوث والدراسات .

أما عن الموارد المالية للأكاديمية - فوفقاً للمادة الرابعة من قرار إنشائها يحول صندوق السياحة

(١) يعتبر نائب رئيس مجلس إدارة الأكاديمية - وفقاً للنص المتقدم - الرئيس التنفيذي للأكاديمية لإدارة شئونها العلمية والتعليمية والإدارية وإذالية . أما رسم السياسة العامة لتطبيق أهداف الأكاديمية فهي من إختصاص مجلس الإدارة برئاسة وزير السياحة .

الإحتياجات المالية اللازمة لإقامة الكوادر الإدارية التى يتطلبها سير العمل بالأكاديمية وذلك على سبيل الدعم ، مع إمكانية قيام الصندوق بتقديم تمويل معبرى بدون فوائد للأكاديمية لتحقيق أهدافها يسترد من عائد النشاط (١) .

وتحتم نرى - إيماننا بالنور المؤثر الذى يمكن أن تضطلع به الأكاديمية - إلزام المنشآت السياحية والفندقية بتخصيص نسبة من أرباحها القابلة للتوزيع لتكون من موارد الأكاديمية أو فرض رسم سنوى على التراخيص السياحية والفندقية تؤيد المنشآت السياحية والفندقية .

٤٣ - الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات :

أنشئت الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ (٢) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ / ١٩٩٠ (٣) .

الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات - هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، وتتنع رئيس مجلس الوزراء (٤) ، ويقع مركزها بمدينة القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها فى الداخل أو الخارج .

وتم تخصيص مركز المؤتمرات الدولى بمدينة نصر (٥) للهيئة العامة لمراكز المؤتمرات بالإضافة إلى ما قد يتم تخصيصه من المراكز المماثلة وقاعات المؤتمرات بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

هذا وتارس الهيئة نشاطها بالتنسيق مع الجهات المعنية فى الدولة ، ولها على الأخص :

(١) حيلة رسوم القيد والدراسة ورسوم الإشتراك فى الندوات والدورات التدريبية التى تنعها الأكاديمية وغير ذلك من الأنشطة العلمية التى تبارها الأكاديمية .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ١٢/٦/ ١٩٨٩ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى ٤/٥/ ١٩٩٠ .

(٤) كانت تنع رئاسة الجمهورية فى ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ / ١٩٨٩ .

(٥) أفتتح رسمياً فى ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ويقع المركز على طريق النصر بجوار الصب التذكارى ، وتبلغ مساحته

الكلية ٣٦٨ ألف متر مربع ومساحة المبلى ٥٨ ألف متر مربع ، كما تبلغ مساحة الحدائق وإنتظار السيارات ٢٥٨

ألف و ٨٠٠ متر مربع .

أنتظر مؤلفنا ، التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية ، الطبعة الأولى ، مارس

١٩٩٢ ، يتد ٢ ص ٧ .

١ - إنشاء وإدارة وتسويق وإستغلال وصيانة مراكز المؤتمرات في مصر ، سواء بنفسها أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

٢ - تنشيط سياحة المؤتمرات في مصر وعقد الإجتماعات والمجالس الدولية والمحلية وجذبها وتشجيع عقدها في مصر .

ويشكل مجلس إدارة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات برئاسة وزير السياحة والطيران المدني - وحضوية كل من :

- ١ - نائب رئيس مجلس الإدارة ، ويكون رئيسا للجهاز التنفيذي للهيئة ، ويصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة السياحة يختاره وزير السياحة .
- ٣ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الإعلام يختاره وزير الإعلام .
- ٤ - أحد رؤساء القطاعات بوزارة الثقافة يختاره وزير الثقافة .
- ٥ - رئيس الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي .
- ٦ - رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران .
- ٧ - مدير إدارة المؤتمرات بوزارة الخارجية .
- ٨ - رئيس الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .
- ٩ - رئيس اتحاد الغرف السياحية .
- ١٠ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية .
- ١١ - عدد لا يزيد على ثلاثة من الخبراء في مجال تنشيط سياحة المؤتمرات و يصدر بإختيارهم لمدة ثلاث سنوات وتحديد مكافأتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح من وزير السياحة والطيران المدني .

ومجلس الإدارة هو السلطة العليا المهمة على شئونها وتصريف أمورها وإقتراح السياسة العامة التي تدير عليها ، والعمل على الإستفادة من إمكانيات المراكز وقاعات المؤتمرات التابعة للهيئة

وتدبير الموارد اللازمة للإلتحاق عليها والمحافظة على منشأتها .

ويباشر المجلس إختصاصاته على الوجه المبين في القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة سواء بنفسه أو من خلال الشركات المتخصصة أو ما تؤسسه الهيئة من شركات بمفردها أو مع الغير لتحقيق أغراضها .

وللمجلس إدارة الهيئة أن يفوض رئيس المجلس أو أحد أعضائه في بعض إختصاصاته أو في مهمة محدودة .

هذا ويتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة تصريف شئونها وتنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها ، وله أن يفوض رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة أو غيره من المديرين في بعض إختصاصاته .

ويمثل رئيس المجلس الهيئة في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

ويبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس الوزراء وتعتبر هذه القرارات نافذة مضى سبعة أيام من تاريخ إبلاغها بها دون إعتراض عليها .

وللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات موزنة خاصة تُمد على نمط موزنة الهيئات الإقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

وأوردت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار رقم ١٩٦٠/١٢٦ قيدها حاصلة إلزام الهيئة بفتح حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها من العملة المحلية والأجنبية ويرحل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى . ونحن نرى أن الهدف من هذا القيد هو

زيادة موارد بنوك قطاع الأعمال العام^(١) من العملات الأجنبية .

وللهيئة العامة لمراكز المؤتمرات فى سبيل إقتضاء حقوقها إتخاذ إجراءات الحجز الإدارى طبقاً لأحكام قانون الحجز الإدارى .

أما عن الموارد المالية للهيئة فهى تتكون من :

١ - الإعتمادات التى تخصصها لها الدولة .

٢ - حصيلة نشاط الهيئة .

٣ - الهبات والإعانات والتبرعات ، وكذلك المنح التى تقدمها الجهات الدولية للهيئة التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

٤٤ - الإتحاد المصرى للغرف السياحية^(٢) :

أنشئ الإتحاد المصرى للغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ وعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١٢٤ .

ويتمتع الإتحاد المصرى للغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية ، ويقع مقره بمدينة القاهرة .

ويهدف الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى :

١ - رعاية المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى مصر .

٢ - تنسيق أعمال الغرف السياحية والشعب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة .

٣ - الإشراف على حسن سير أعمال الغرف السياحية .

٤ - معاونة الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها .

٥ - إبداء رأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة .

(١) إعتباراً من ١٩٩١/٧/١٩ بمقتضى القانون رقم ٢٠٢ / ١٩٩١ - يطلق على القطاع العام قطاع الأعمال العام -

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر فى ١٩٩١/٦/١٩ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٥٠ مكرر (ب) فى ١٩٦٨/١٢/١٨ .

الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩ (تابع) فى ١٩٨١/٧/٢٢ .

وأورد المشرع بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ المعدل لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥/١٩٦٨ إلزاماً على وزارة السياحة بضرورة أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية فى مشروعات القوانين والقرارات التنظيمية المتعلقة بالنشاط السياحى وبصفة خاصة السياسة المتعلقة بتحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول وأسعار المأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية فإذا لم يبدئ الإتحاد رأيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار إليه بطلب الرأى جاز لوزارة السياحة البت فى الموضوع دون إنتظار رأى الإتحاد .

وللإتحاد المصرى للغرف السياحية جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتشكل الجمعية العمومية للإتحاد على الوجه الآتى :

- ١ - أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين (١) .
 - ٢ - ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة .
 - ٣ - مندوب عن المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها (٢) .
- ويدعو مجلس إدارة الإتحاد الجمعية العمومية للإلتقاء فى مقره بمدينة القاهرة خلال النصف الأول من نهاية السنة المالية لسماع تقرير مراقبى الحسابات والموافقة على حسابات السنة والتداول فى الموضوعات الواردة فى جدول الأعمال .

أما الجمعية العمومية غير العادية فتدعى إذا رأى مجلس إدارة الإتحاد ذلك أو بناء على طلب

(١) ألغت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قرار وزير السياحة والطيران للدعى رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ١/ ١٩٩٦ بشأن إنشاء الغرف السياحية .

(٢) حلت محل المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق هيئة القطاع العام للسياحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ / ١٩٨٢ والتي حلت محلها (الشركة القابضة للسياحة) بموجب القانون رقم ٢٠٢ / ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

مراجعي الحسابات أو بناء على طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم .

وأجاز المشرع لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية غير العادية للإتحاد للإنعقاد .

وقد بينت المادة ٢٦ من قانون إنشاء الإتحاد إجراءات دعوة الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - حيث نصت على إرسال الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل بالبريد الموصى عليه أو تسلم بالسركى أو يعلن عنها بالنشر في صحيفتين يوميتين متتاليتين .

وأجازت المادة المشار إليها أن تتم الدعوة تليفونيا أو برقيا وذلك في حالة الضرورة .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الإتحاد رئاسة جلسة الجمعية العمومية وإدارتها وإعلان ما تصدره من قرارات .

أما رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها - في حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة بالاستقالة أو العزل أو الوفاة ^(١) - فيتولاها أكبر أعضاء الجمعية سناً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية - عادية كانت أم غير عادية - بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

أما مجلس إدارة الإتحاد - فهو يتكون على الوجه التالى :

١ - ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للإتحاد انتخاباً مباشراً .

(١) جاء نص الجزء الثانى من الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون إنشاء الإتحاد خلا من تحديد المقصود من (... ويتولى رئاسة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها أكبر الأعضاء سناً) - لذا فعن درى أن المقصود بتعيين (أول اجتماع للجمعية) أنه الاجتماع الأول المنعقد بعد استقالة أو عزل أو وفاة رئيس مجلس إدارة الإتحاد واختيار رئيساً جديداً مع مراعاة ماخوذه المادة ٢٨ مكرر لمجلس إدارة الإتحاد نهاية من الجمعية العمومية ووزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التى تخلو في مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين فى الحالتين للمدة المكتملة لدور الإنعقاد .

٢ - خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة على أن يكون من بينهم مندوباً عن وزارة السياحة لا تقل درجته عن وكيل وزارة .

٣ - رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الإتحاد .

ويجوز أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير مصريين ، على أن يراعى أن يكون ثلثا أعضائه على الأقل من المصريين .

هذا ومدة عضوية مجلس إدارة الإتحاد ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة إنعقاد مجلس إدارة الإتحاد حضور ثمانية من أعضائه على الأقل فإذا لم يتكامل هذا العدد يباد توجيه الدعوة إلى إجتماع آخر بعد أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد للإجتماع الأول لنظر ذات الموضوعات الواردة في جدول الأعمال ، ويكفى لصحة الإنعقاد في هذه الحالة حضور ستة أعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويرفع رئيس مجلس إدارة الإتحاد قرارات المجلس إلى وزير السياحة لإعتمادها خلال عشرة أيام من صدورها ولا تنفذ القرارات إلا بعد اعتماد الوزير . ويعتبر قوات ثلاثين يوماً على إرسالها إليه بغير إعتراض مته بمثابة إعتما لها ، فإذا إعترض خلال هذه المهلة لا ينفذ القرار إلا إذا تمسك به ثلثا أعضائه .

ولوزير السياحة - فى جميع الاحوال - دعوة المجلس للإنعقاد .

ولمجلس إدارة الإتحاد - نيابة عن الجمعية العمومية - ولوزير السياحة كل فيما يخصه أن يشغل بالتعيين الأماكن التى تخلو فى مجلس الإدارة وخلال دور الإنعقاد على أن يعرض قرار المجلس بالتعيين على أول جمعية عمومية للتصديق عليه ويكون التعيين فى الحالين للمدة المكتملة لدور الإنعقاد .

أما عن مكتب الإتحاد - فهو يتكون من رئيس مجلس الإدارة ومدير الإتحاد وثلاثة أعضاء

ينتخبهم مجلس الإدارة من بين أعضائه بالإقتراع السرى بالأغلبية لأصوات الحاضرين .

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المنتخبين ينتخب مجلس إدارة الاتحاد فى أول إجتماع له عضوا يحل محله ، ويماد تشكيل مكتب الاتحاد كلما أعيد تشكيل مجلس الإدارة .

ويجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ، ويختص بالشئون الآتية :

١ - دراسة المسائل التى تعرض على مجلس الإدارة والاتصال بالجهات المختصة فى هذا الصدد .

٢ - الإشراف على سير العمل فى الاتحاد .

٣ - البت فى المسائل المتعلقة بإشتراكات أعضاء الاتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الاتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وإدلة أموال الاتحاد .

وتعرض قرارات المكتب على مجلس إدارة الاتحاد فى أول إجتماع له لإعتمادها .

أسما عن مدير الاتحاد - فيجبرى تعيينه بقرار من مجلس إدارة الاتحاد ، وتكون له الإختصاصات الآتية :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على العاملين فى الاتحاد .

٣ - إعداد ميزانية الاتحاد وحسابه الختامى .

٤ - إعتماد أوامر الصرف الخاصة بالاتحاد وله أن يفوض غيره فى ذلك .

وتحظر الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون إنشاء الاتحاد على المدير الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر يتقاضى عنه أجرأ إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

نحن نرى وفقا للصياغة المتقدمة أنه ليس هناك ثمة ما يمنع مدير الاتحاد من القيام بالأعمال التبرعية إذ أن الحظر الوارد فى الفقرة

الثانية من المادة ٢١ المشار إليها قاصر على العمل بمقابل مادي أو عيني دون غيره .

وألزمت المادة ٢٢ من قانون إنشاء الاتحاد - الغرف السياحية بإخطار مدير الاتحاد بجميع الاجتماعات التي تعقدها وبأن ترسل إليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التي تتخذها في اجتماعاتها وكذلك محاضرها بعد الاجتماعات مباشرة .

هذا ولمدير الاتحاد الحق في حضور هذه الاجتماعات أو نذب من يمثله لحضورها .

ويلتزم مدير الاتحاد بمعرض جداول أعمال اجتماعات الغرف السياحية والقرارات الصادرة فيها وكذلك محاضرها على هيئة مكتب الاتحاد .

ولهيئة المكتب أن تطلب إلى الغرف إعادة النظر في قراراتها إذا لم تكن متفقة مع المصالح العام مع رفع تقرير في هذا الشأن إلى وزير السياحة .

ولوزير السياحة (١) - في هذه الحالة - أن يطلب إلى الغرفة المختصة إعادة النظر في قرارها في ضوء ما يستجد من ملاحظات الاتحاد ، الأمر الذي يتعين على مجلس إدارة الغرفة معه أن يدرج الموضوع في جدول أعمال الجلسة التالية مباشرة .

وغنى عن البيان - أن أموال الاتحاد المصري للغرف السياحية أموال

عامة إعمالاً لحكم الفقرة (د) من المادة ١١٩ من قانون العقوبات (٢) .

(١) أضيفت تلك الصلاحية لوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٢٤/١٩٨١ .

(٢) تدخل المشرع الجنائي ممدداً للمادة ١١٩ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٤/١٩٧٥ وتوسع في تحديد الجهات المتبعة أموالها من الأموال العامة توسعاً كبيراً . فأصبحت أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة على قدم المساواة مع أموال الأشخاص المعنوية الخاصة بما ورد ذكرها في نص المادة ١١٩ كالتقانات والاتحادات والمنظمات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

ولأهمية لما إذا كانت التقانات والاتحادات أو الشركات أو الجمعيات من الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة ، فأموالها جميعاً مهما كانت طبيعتها تعتبر أموالاً عامة في حكم المادة ١١٩ عقوبات - وهذا يخل بيزان التجريم والعقاب الذي يجب أن يتوقف على مدى أهمية المنفعة الاجتماعية للمعنى عليها . وهي مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها في المادة المشار إليها بالنسبة للاقتصاد القومي - وعليه - فإن اعتبار الشركات هـ الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ٢٢٠/١٩٨٩ أيما كان شكلها القانوني - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أيما كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها (م٧ مه) هـ هذا الاعتبار لا يمنع من اعتبار أموال هذه الشركات أموال عامة وفقاً للمادة ١١٩ عقوبات - من هذا الرأي د. أحمد فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات الخاص . ١٩٧٩ . بند ١٤٥ .

ويتكون أموال الإتحاد من :

- ١ - الإشتراكات التي تحددها اللائحة الأساسية المشتركة للفرف السياحية .
- ٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة .
- ٣ - إيرادات الأموال المملوكة للإتحاد .
- ٤ - إعانات الحكومة .

وقد منح المشرع وزير السياحة ، بموجب المادة ٣٥ من قانون إنشاء الإتحاد ، الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد بقرار يصدره . إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم إلزامها رقم إنذاره بذلك بكتاب موصى عليه يتم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق . كما يجوز حل المجلس بقرار من الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير السياحة .

ويتولى إدارة الإتحاد عند حل مجلس الإدارة لجنة من المعنيين بشئون السياحة يصدر بها قرار من وزير السياحة لتصريف أعمال المجلس المنحل وذلك لحين تشكيل المجلس الجديد .

ونحن نرى ضرورة تعديل نص المادة ٣٥ من قانون الاتحاد المشار إليها ، لتلاديا لتضارب الاختصاصات والقرارات ، فإنه وإن كان لوزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الإتحاد ، فإننا لا نرى ضرراً في أن يتضمن قراره بالحل قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر بالى مدة دورة المجلس المنحل أو بالى مدة السنة المالية التي صدر خلالها قرار الحل ؛ وطى أن يكون من اختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العامة للإتحاد لانتخاب مجلساً جديداً .

هذا وقد خولت المادة ٣٦ من قانون إنشاء الاتحاد مندوب وزارة السياحة لدى الإتحاد مراقبة

قيام الاتحاد المصرى للغرف السياحية بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الإطلاع على دفاتر الاتحاد وحساباته ومحاضر إجتماع جمعيته العمومية ومجلس إدارته .

٤٥ - الغرف السياحية :

أنشئت الغرف السياحية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨١ ، وكذا قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١^(١) ، وقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢١٦/١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية^(٢) .

وتتمتع الغرف السياحية بالشخصية الاعتبارية .

وللغرف السياحية ، بمقتضى القانون وبعد موافقة وزير السياحة ، أن تنشئ شعباً لأوجه النشاط السياحى التى تضمها فى حالة تمددها ، كما لها أن تنشئ فروعاً فى المناطق السياحية الهامة .

وقد اعتبرت المادة الثانية من قانون إنشاء الغرف السياحية ، **المنشأة السياحية** ، لى تطبيق أحكامه :

- ١ - شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٢ - الفنادق والبنسيونات والغرف المفروشة والإستراحات التى تأوى السائحين .
- ٣ - المحال العامة التى تستقبل السائحين وتشمل المطاعم والكازينوهات والحانات وغيرها من المحال التى تقدم الوجبات أو المشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .
- ٤ - المحال التى تتعامل مع السائحين فى العاديات والسلع السياحية .

وتعنى الغرف السياحية بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة ، كما تساعد تلك السلطات فى العمل على تنمية وتنشيط السياحة فى مصر ، ورفع كفاءتها

(١) الواقع المصرية ، العدد ٤٧ فى ٢٤/٢/١٩٦٩ .

(٢) صدرت اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية الأولى بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٨٠/١٩٧٣ المنشور بالواقع المصرية ، العدد ١٩١ فى ٢٢/٨/١٩٧٤ .

ومستوى الأداء فيها .

وألزمت المادة الرابعة من قانون إنشاء الغرف السياحية المنشآت السياحية التي لا يقل رأسمالها عن عشرة آلاف جنيه الإنضمام إلى الغرفة الخاصة بالنشاط السياحي . ويجوز للشركة المالكة لمنشآت سياحية والشركات التي تديرها أن تنضم لعضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها .

ويبلغ عدد الغرف السياحية المكونة للإتحاد المصري للغرف السياحية - (أربعة) - على التفصيل الآتى :

أولاً : غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة :

وتشمل جميع المنشآت التي تقوم بالأعمال والخدمات السياحية والمرخص لها بذلك من وزارة السياحة .

ثانياً : غرفة الفنادق الفندقية .

وتشمل الفنادق السياحية والبنسيونات والإستراحات السياحية والبيوت المفروشة المرخص لها بإستقبال السياح والمواطنين .

ثالثاً : غرفة الملهات السياحية (المحال العامة السياحية) :

وتشمل المحال العامة التي تستقبل السياح والمواطنين كالمطاعم والكازينوهات والملاهي والكباريهات والبوفيهات والحانات والمقاهي وغيرها من المحال التي تقدم المأكولات والمشروبات بقصد إستهلاكها فى ذات المحل .

رابعاً : غرفة محال الماديات والسلع السياحية (١) :

وتشمل المنتجات النحاسية والمصنوعات الجلدية والخشبية والأشغال اليدوية وغير ذلك من التحف والمصنوعات التذكارية .

(١) صدر أول قانون لترخيص بإنشاء محال بيع الماديات والسلع السياحية برقم ١ / ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

صدرت بموجب قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٦ / ١٩٩٢ .

هذا ولكل غرفة من الغرف السياحية المتقدم ذكرها جمعية عمومية ومجلس إدارة .

وتتكون **الجمعية العمومية للغرفة** من جميع أعضائها ^(١) ويرأسها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ، وعند غيابهما يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة يختاره المجلس .

وتعقد الجمعية العمومية العادية للغرفة في النصف الأول من السنة المالية المنتهية ، وتختص بالشئون الآتية :

١ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مندوبين الغرفة في الجمعية العمومية للإتحاد .

٢ - اعتماد اللائحة الداخلية والمالية للغرفة وتعديلاتها .

٣ - النظر في التقرير السنوي لمجلس الإدارة .

٤ - اعتماد تعيين وتحديد مكافأة مراجع أو أكثر للحسابات .

٥ - الموافقة على الميزانية والحساب الختامي .

وتعقد الجمعية العمومية غير العادية بناء على دعوة من مجلس إدارة الغرفة أو من رئيسه أو بناء على طلب مراجع الحسابات أو إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية دعوتها إلى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتاباً في الطلب المقدم منهم .

وفي جميع الأحوال يجوز لوزير السياحة دعوة الجمعية العمومية لإجتماعات غير عادية .

ومن حيث تكامل نصاب حضور إجتماع الجمعية العمومية ، فقد حددته المادة ٢٨ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٠/٢١٦ بنصف عدد الأعضاء المكونين قانوناً للجمعية العمومية ، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر ^(٢) .

(١) يختار الممثل القانوني للمنشأة المنضمة إلى عضوية الغرفة من يمثلها لدى الغرفة . ويلتزم الممثل بتقديم خطاب معتمد بين صفته (م ٤ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٩٠/٢١٦) .

(٢) تؤكد ضرورة تعديل نص المادة ٢٨ المشار إليها بحيث تصبح كما يلي .
« لا يكون إنعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره أعضاء يمثلون نصف عدد الأعضاء المكونين قانوناً لها . فإذا لم يحضر الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول . ويجوز الإكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع التالي . » .

ويكون الإجتماع الثانى صحيحا بحضور أى عدد من هؤلاء الاعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين إلا إذا كان القرار متعلقا بطلب فصل عضو مجلس الإدارة ، فيجب - حينئذ - موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين .

وتنص المادة ٢٩ من قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بعدم جواز المشاركة فى حضور إجتماعات الجمعية العمومية أو فى الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغرفة أو الإشتراك فى الإنتخابات التى تجرىها الغرفة والإدلاء فيها بالأصوات سوى ممثل المنشأة المعتمد وبغرض أن تكون المنشأة قد أدت جميع الإشتراكات المستحقة للغرفة قبل أربع وعشرين ساعة من الإجتماع ولا يجوز للعضو أن يتوب عن أكثر من عضو واحد بمن لهم حق الحضور والمشاركة وعلى أن تعتمد الإنابة من أمين عام الغرفة قبل الإجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويكون لكل عضو عدد من الأصوات يتناسب مع حجم طاقته ورقم أعماله وقيمة إشتراكه فى الغرفة بحد أدنى صوت واحد وحد أقصى عشرة أصوات ^(١) .

هذا وترسل خطابات الدعوة لإجتماعات الجمعية مرفقا بها جدول الأعمال وقبل التاريخ المحدد لإتخاذها بأسبوع على الأقل بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلم بواسطة مندوب بالسركى أو يعلن عنها بالنشر فى صحيفتين يوميتين متتاليتين ، ويجوز فى حالة الضرورة أن تتم الدعوة سلكيا أو لاسلكيا .

أما مجلس إدارة الغرفة فيتكون من إثني عشر عضوا تنتخب الجمعية العمومية للغرفة ثمانية منهم من بين المرشحين من أعضائها بطريق الإقتراع السرى ، ويعين وزير السياحة الأربعة الباقين من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويراعى عند الإنتخاب أو التعمين تمثيل المنشآت المنتمية إلى الغرفة أو المجموعات منها المتماثلة النشاط ^(٢) أو المستوى ^(٣) بوضو على الأقل ^(٤) .

(١) وذلك وفقا للقواعد المنظمة لذلك والتي يصدر بها قرار من وزير السياحة بناء على عرض مجلس إدارة الغرفة .

(٢) النطاعم الشرقية ... النطاعم الإفريقية ... الكافتريات .

(٣) خمسة نجوم ... أربعة نجوم إلخ .

(٤) ويصدر وزير السياحة قرارا يحدد عدد من يمثل المنشآت الأعضاء أو المجموعات انشاز إليها فى مجلس إدارة كل غرفة سياحية ، وذلك بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية (م ٢/٨ من القرار رقم ٢١٦ / ١٩٩٠)

ويشكل أعضاء مجلس إدارة الغرف السياحية المنتخبين^(١) الجمعية العمومية للإتحاد المصري للغرف السياحية ، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن وزارة السياحة من الدرجة الثانية على الأقل ويصدر بإختيارهم قرار من وزير السياحة ومندوب عن الشركة القابضة للسياحة^(٢) من الفئة الثانية على الأقل ويختاره مجلس إدارتها .

ومدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات .

ولا يجوز الإنتخاب أو التعيين لأكثر من دورتين متتاليتين وهو نص مستحدث الهدف منه تجديد شباب مجالس إدارة الغرف السياحية إذ تبين أن رؤساء مجالس إدارة بعض الغرف السياحية إستمروا في موقعه منذ عام ١٩٦٩ وحتى صدور قرار وزير السياحة المشار إليه عام ١٩٩٠ .

وتجوز إنتخابات مجالس إدارة الغرف قبل إنتخاب مجلس إدارة الإتحاد المصري للغرف السياحية بشهرين على الأقل .

هذا ويختار مجلس الإدارة بطريق الإقتراع السري من بين أعضائه المنتخبين والمعينين رئيساً ونائباً للرئيس يحل محله أثناء غيابه وله كافة سلطاته .

كما يختار مجلس الإدارة هيئة مكتب يتولى رئاستها رئيس المجلس أو نائبه عند غيابه ويحدد المجلس إختصاصات هيئة المكتب ومدتها .

وفي حالة غياب الرئيس ونائبه ، يختار الأعضاء الحاضرون رئيساً للجلسة من بينهم ، ويجوز لمجلس الإدارة إختيار أحد أعضائه أميناً للصندوق للإشراف على النواحي المالية .

وفي حالة خلو مكان أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين لأي سبب من الأسباب ، حل محله التالي في عدد الأصوات لآخر من إنتخب من الأعضاء الثمانية مع مراعاة شرط التماثل في النشاط أو المستوى . كما يعين وزير السياحة من يحل محل العضو المعين . وفي الحالاتين يستكمل العضو البديل المدة الباقية من العضوية .

(١) دون المعينين .

(٢) حلت الشركة القابضة للسياحة محل هيئة القطاع العام السياحي بموجب القانون رقم ١٩٩١/٢٠٣ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

هذا ولا يجوز لمضو مجلس إدارة الغرفة توكيل غيره في حضور إجتماعات المجلس . بيد أنه يجوز له - وبعد الحصول على الموافقة المسبقة لرئيس المجلس - أن يصطحب معه إلى الإجتماع أحد معاونيه من العاملين بالمنشأة التي يمثلها وذلك للإشتراك في مداولات المجلس دون أن يكون له حق التصويت بشرط أخذ موافقة رئيس المجلس مسبقاً .

ويجب أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة عشر مرات على الأقل كل سنة بشرط أن لا تجاوز الفترة بين أى إجتماعين ثلاثة أشهر .

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب كتابي من ثلث أعضاء المجلس ويكون الإجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عدد الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني للإجتماع ، يدعى المجلس للإجتماع بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الإجتماع الأول لنظر جدول الأعمال المؤجل ويكون إنقضاء المجلس في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتتخذ المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ / ١٩٩٠ بوجوب إرسال خطابات الدعوة لإجتماعات مجلس إدارة الغرفة مرفقاً بها جدول الأعمال بالبريد أو بالتلكس أو الفاكس أو تسلمه بواسطة مندوب عن الغرفة ، وذلك قبل تاريخ الإجتماع بسبعة أيام على الأقل ، ويجوز في حالات الضرورة توجيه الدعوة سلكياً أو لاسلكياً أو تسليمها باليد قبل تاريخ الإجتماع بوقت أقصر .

هذا ويكون لوزير السياحة مندوب أو أكثر لدى الغرفة ، ويجب لصحة إجتماعات مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كل إجتماع ، وله أن يشترك في المداولات دون أن يكون له صوت معدود .

ومن حيث إختصاصات مجلس إدارة الغرفة ^(١) - فهو يختص بوضع السياسة العامة

(١) بالإضافة إلى هذه الإختصاصات - فقد تضمنت لفادة ٩ مكرر من القانون رقم ١٩٨/٨٥ أنعمد بالقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨١ عدداً من الإختصاصات من بينها توقيع جزاء وقف نشاط منشأة السياحة مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وكذا سحب الترخيص السياحي لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وكذا سحب المنشأة من عضوية الغرفة .

للغرفة وتحديد الحطة اللازمة لتنمية النشاط السياحي ومعالجة مشاكله والإتصال بالسلطات المستولة
وله في سبيل ذلك :

١ - إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون الداخلية والإدارية والمالية والفنية وشئون
العاملين بالفرقة ، وذلك في حدود اللائحة الداخلية والمالية للفرقة التي تمتعدها الجمعية
العمومية .

٢ - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

٣ - النظر في كل ما ترى السلطات المستولة عرضه من مسائل تتعلق بأعمال الفرقة .

وللغرفة أمين عام متفرغ يمينه مجلس إدارتها ويحدد إختصاصاته ومكافاته السنوية ويختار
المجلس من يحل محله في غيابه .

ويحضر الأمين العام إجتماعات هيئة المكتب ومجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود .

يتولى الأمين العام للفرقة - تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة - تصريف شئونها
وعلى الأخص :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ - الإشراف على أعمال العاملين في الفرقة .

٣ - إعداد مشروع ميزانية الفرقة وحسابها الختامي .

٤ - إعتداد أوامر الصرف الخاصة بالفرقة وذلك في حدود المبالغ التي يقرها مجلس الإدارة .

٥ - التفتيش دورياً على العاملين وموظفي الشعب والقروى وتقديم تقارير بوقائع التفتيش
على أعمالهم .

ويلتزم مجلس إدارة الفرقة بإبلاغ قراراته مصحوبة بحضور الجلسة إلى وزير السياحة خلال
عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

ولوزير السياحة أن يحرض على قرارات مجلس إدارة الفرقة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه

بها ، فإذا انقضت هذه المدة دون إعتراض أعتبرت نافذة ، ولا ينفذ القرار المعرض عليه إلا إذا تمسك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

وحدت المادة ٢١ من اللائحة حالات إسقاط عضوية مجلس الإدارة عن العضو على النحو التالي :

١ - إذا تخلف العضو عن حضور إجتماع المجلس ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس، ويعد الإنسحاب من إجتماع المجلس غيابا بدون إذن أو عذر مقبول .

٢ - إذا إتصل غياب العضو عن إجتماعات المجلس ست مرات متتالية ولو كان ذلك بعذر مقبول .

٣ - إذا زال عن العضو النشاط الذى أُنْتُخِبَ أو عين من أجله أو على أساسه .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة أن يطلب من الجمعية العمومية للفرقة فصل عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يتكرر منه صدور تصرفات أو أفعال يمتثلها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل بالفرقة .

٤ - وبالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين ، يعرض على وزير السياحة طلب فصلهم لأحد الأسباب الثلاثة السابقة .

وللفرقة ميزانية مستقلة وتبدأ سنتها المالية فى أول يوليو وتنتهى فى ٣٠ يونيو من السنة التالية .

ويجب عرض مشروع الموازنة التقديرية على مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ العمل بها لإقرارها .

هذا وتضع الفرقة حسابها الختامى عن السنة المالية المنتهية ، بعد مراجعته من مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة مرفقا به تقريراً منه يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة والجمعية العمومية العادية ، على أن يعرض على وزير السياحة لإعتماده خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

ومن حيث إنشاء شُعَبٍ وفروع للفرقة - فقد خول المشرع مجلس إدارة الفرقة ، بعد موافقة وزير السياحة ، في إنشاء شُعَبٍ لها وذلك للمنشآت المتماثلة النشاط وفي إنشاء فروع لها في الجهات أو المناطق السياحية المختلفة .

ويشكل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع ويحدد ميزانيته بقرار من مجلس إدارة الفرقة .

ولمجلس إدارة الشعبة أو الفرع ، بقرار يصدر بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين ، أن يطلب من مجلس إدارة الفرقة فصل عضو مجلس إدارة الشعبة أو الفرع الذي تصدر منه تصرفات أو أفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضائه أو بحسن سير العمل في الفرقة .

كما أجاز المشرع لمجلس إدارة الفرقة إصدار قرار يحل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح أو لقرارات مجلس إدارة الفرقة ، وذلك إذا لم يتم بإزالة المخالفة رغم إنذاره بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

ويعين مجلس إدارة جديد خلال أسبوعين من صدور قرار الحل .

كما أنه لمجلس إدارة الفرقة إلغاء الشعبة أو الفرع إذا قامت أسباب توجب ذلك .

وفيما يتعلق بأموال الفرقة فهي تتكون من :

١ - الإشتراكات التي تفرضها الفرقة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الإدارة

وذلك بمراعاة رأس مال المنشأة وعدد العاملين فيها .

٢ - إعانات الحكومة .

٣ - الهبات والوصايا بشرط أن يصدر بقبولها قرار من وزير السياحة .

٤ - الإيرادات التي تحصل عليها الفرقة من أملاكها .

أما من طريقة توزيع إيرادات الغرفة - فتجرى كما يلي :

١٠ ٪ لتكوين إحتياطي .

٣٠ ٪ من الإشتراكات لإشتراك الغرفة في الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٦٠ ٪ لنفقات الغرفة لتحقيق أهدافها .

وقد منح المشرع وزير السياحة الحق في حل مجلس إدارة الغرفة بقرار يصدره - ويعد أخذ رأى الإتحاد - إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ولم يتم إلزامها رغم إنذاره بكتاب موسى عليه بحلم الوصول .

ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال شهرين على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق . ونحن لا نرى سببا للتفرقة في مدة تكوين المجلس الجديد بين الغرفة وبين الإتحاد ، لذا نرى توحيد الفترة الممنوحة لتكوين المجلس الجديد في الغرفة والإتحاد ، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن قرار الوزير بالحل قرارا بتشكيل مجلس إدارة جديد معين يستمر بالى مدة دورة المجلس المنحل أو باقى مدة السنة المالية التى صدر خلالها قرار الحل . وعلى أن يكون من إختصاصات المجلس المعين دعوة الجمعية العمومية للغرفة لإنتخاب مجلسا جديدا .

وجدير بالذكر - فإن المادة ١٦ من القانون رقم ١٩٦٨/٨٥ لم تتضمن حكما كالأذى تضمنته المادة ٣٥ منه فيمن يتولى إدارة الغرفة خلال فترة الحل ولحين تشكيل مجلسا جديدا ، الأمر الذى نرى معه ضرورة تعديلها كي تتلائم مع الأصول التشريعية .

وغنى عن البيان - أن المادة ١٧ فإن القانون ١٩٦٨/٨٥ تضمنت حكما **بالحل الذاتى** للغرفة بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على أن يعتمد القرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

وعند حل الغرفة نهائيا فإن أموالها تؤول إلى الغرفة الأقرب غرضاً لها ويتم ذلك بقرار من وزير السياحة بعد أخذ رأى الإتحاد المصرى للغرف السياحية .

٤٦ - صندوق التنشيط السياحي (١) :

إعتباراً من النصف الثانى من عام ١٩٩٠ تمديدت تسمية الصندوق الخاص بحميلة مساهمات قطاع الاعمال السياحي فى دعم ميزانية التسويق السياحي القومى إلى صندوق التنشيط السياحي .

ويعتبر صندوق التنشيط السياحي أحد الاجهزة التابعة للإتحاد المصرى للفرف السياحي ، وهو ، من ثم ، لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية (٢) المستقلة كالفرف السياحي على الرغم من تفويضه فى التعاقد مع المكاتب الإستشارية المتخصصة فى السياحة للقيام بالدراسات (٣) وفى التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لمصر (٤) .

وصندوق التنشيط السياحي يعمل على تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والداخلية بها وتنميتها بصورة متوازنة معاوناً لوزير السياحة والإتحاد المصرى للفرف السياحي وكذا الفرف السياحي فى العمل نحو تنمية السياحة وتنشيطها فى إطار الحطة السياحية للدولة .

كما يقوم الصندوق بالتمويل الكلى أو الجزئى للكنشطة والاعمال التنشيطية والتسويقية السياحية الداخلية والخارجية وفقاً للسياسات التى يضمها مجلس إدارة الصندوق والحط وبرايج العمل التى يرسمها لتحقيق أغراضه .

ويباشر الصندوق أعماله وإختصاصاته ويجتمع مجلس إدارته ولجته التنفيذية فى مقر الإتحاد

Egyptian Tourism Marketing Fund

(١)

(٢) للشخص الاعتبارى ، حاداً كان لم خاص ، يشتمل بجميع الحقوق ، إلا ما كان منها ملائماً لسنة الشخص الطبيعي ،

ولذلك فى العهد الذى يقرها القانون ، فيكون الشخص الاعتبارى :

١ - ذمة مالية مستقلة . ٢ - أهلية فى العهد الذى يعينها سند إنشائه أو الذى يقرها القانون . ٣ - حق التقاضى .

٤ - موطن مستقل ويعتبر موطنه المكان الذى يوجد فيه مركز إدارته . ٥ - نائب ، ممثل قانونى ، يعبر عن إرادته .

لأنه تخلف شرط أو أكثر من هذه الشروط إنتفى عن النشاط وصف الشخص الاعتبارى .

(٣) مادة ٢ بند ٥ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

(٤) مادة ٢ بند ٦ من اللائحة الأساسية لصندوق التنشيط السياحي .

المصرى للغرف السياحية . ويجوز أن يجتمع مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية في أى مكان آخر خارج هذا المقر كلما اقتضت الضرورة ذلك .

أما من أهداف صندوق التنشيط السياحى - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - تنشيط حركة السياحة الدولية إلى مصر والترويج لها بشتى الوسائل العلمية والعملية والعمل على زيادة معدل نموها سنويا بصورة تتفق مع المستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٢ - تشجيع السياحة الداخلية والعمل على زيادة معدل نموها سنويا وفق ما هو مستهدف فى الخطة السياحية للدولة .

٣ - رفع مستوى الوعى السياحى بين المواطنين وزيادته بصورة تجعل السياحة عملا قوميا لما لها من فوائد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحضارية .

ولما يتعلق بمسائل تحقيق الصندوق لأهدافه - فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ - الدراسة العلمية والعملية لأسواق السياحة الدولية بهدف وضع إستراتيجية تسويقية عامة فعالة لزيادة نصيب مصر من هذه الأسواق السياحية الدولية المصدرة أو من بعضها بطريق الأولوية .

٢ - الإشتراك فى المؤتمرات والمعارض الدولية للسياحة والفنادق وتكثيف الجهود لإبراز الصورة الحقيقية للمنتج السياحى المصرى فى هذه المناسبات .

٣ - إيفاد وفود متخصصة إلى الأسواق السياحية القائمة أو المستهدفة لدعم وتميز جهود تنمية حركة السياحة الدولية لمصر وتشجيعها .

٤ - التعاقد مع مكاتب العلاقات العامة والدعاية والإعلان فى الدول المصدرة للسائحين لتنظيم الحملات الدعائية السياحية لصالح مصر والعمل على زيادة حركة السياحة الدولية إليها .

وتتكون مصادر تمويل الصندوق من :

١ - المساهمات والإشتراكات الإضافية التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية على أعضائها لتمويل الصندوق والتي يلتزمون بها وفقاً للأنس التي تقررها مجالس إدارات الغرف السياحية .

٢ - الموارد المالية التي تسدها الدولة لدعم ميزانية الصندوق ومشروعاته .

٣ - الهبات والتبرعات وما في حكمها التي يوافق مجلس إدارة الصندوق على قبولها .

٤ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

٥ - أية رسوم تقرر أو تخصص لحساب الصندوق .

هذا وتودع أموال الصندوق في حساب خاص بإسم صندوق التنشيط السياحي في أحد البنوك المعتمدة^(١) ويتم إستثمارها والتصرف فيها وفقاً للقواعد المالية السليمة وفي إطار اللائحة المالية للصندوق .

كما يتم الصرف من حسابات الصندوق لدى جميع البنوك بموجب شيكات يوقع عليها المدير التنفيذي كتوقيع أول والمسئول المالي كتوقيع ثان أو من يحل محلها أثناء غيابهما أو غياب أيهما ، وتبلغ توقيعاتهما إلى البنك المختص من خلال رئيس مجلس إدارة الصندوق .

هذا ويتحدد فائض إيرادات الصندوق في نهاية السنة المالية بقيمة الزيادة في مصادر تمويل الصندوق على مصروفاته عن تلك السنة . ويتم ترحيل فائض إيرادات السنة المالية إلى السنة المالية التالية .

والسنة المالية للصندوق إثنا عشر شهراً تتفق مع السنة المالية للإتحاد المصري للغرف السياحية .

(١) دون البنوك المسجلة .

أنظر بالتفصيل الفقرة بين البنوك للخدمة والبنوك المسجلة في مؤلفتنا (التنظيم القانوني للتصالح بالتد الاجنبي في افنشات السياحة والفنداقية - جرافم النقد السياحي) . الطبعة الاولى . ١٩٩٢ . البند ٤١ وما بعده ، ص ١١٢ وما بعدها .

ويتولى إعداد الحساب الختامي للصندوق المدير التنفيذي للصندوق وكذا الميزانية ومشروع تقرير مجلس الإدارة عنها لإقراره وذلك في خلال شهرين من تاريخ إنتهاء السنة المالية .

وتعرض الحسابات الختامية للصندوق والميزانية بعد إقرارها من اللجنة التنفيذية على مجلس إدارة الصندوق لإعتمادها ثم يجرى عرضها على مجلس إدارة الاتحاد المصرى للفرف السياحية للمصادقة عليها وإعتمادها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للصندوق على أن تحاط الفرف السياحية بها فوراً لكي يتسنى تضمينها تقريرها السنوى .

ويكون للصندوق مراقبا للحسابات أو أكثر يعينه سنوياً مجلس إدارة الاتحاد المصرى للفرف السياحية ويقدر أتمابه . ويقدم مراقب الحسابات تقريره السنوى إلى مجلس إدارة الصندوق .

كما يكون للصندوق جهاز إدارى ومالى مستقل يرأسه المدير التنفيذى للصندوق وتحمكه اللوائح الداخلية والإدارية والمالية للصندوق التى يضعها مجلس إدارته .

أما عن إدارة صندوق التنشيط السياحى فيتولاها مجلس ادارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتى :

- | | |
|---|--|
| رئيساً | ١ - رئيس الاتحاد المصرى للفرف السياحية |
| عضواً | ٢ - رئيس الهيئة العامة للتنشيط السياحى |
| عضواً | ٣ - رئيس غرفة المنشآت الفندقية |
| عضواً | ٤ - رئيس غرفة شركات السياحة |
| عضواً | ٥ - رئيس غرفة المنشآت السياحية |
| عضواً | ٦ - رئيس غرفة العاديات والسلع السياحية |
| عضواً | ٧ - المدير التنفيذى للصندوق |
| ٨ - أريمة من الخبراء فى مجال السياحة يرشحهم الاتحاد المصرى للفرف السياحية ويصدر | |

بتمتعهم قرار من وزير السياحة والطيران المدني ، وتكون مدة عضويتهم في المجلس ثلاث سنوات مع جواز ترشيح وتعيين كل أو بعض هؤلاء الخبراء لمدة أخرى .

ويتنخب مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس عند غيابه .

ويجتمع مجلس الإدارة ^(١) مرة على الأقل كل شهرين بناء على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس ، أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه على الأقل .

هذا ويرأس إجتماع المجلس رئيس المجلس ، وفي حالة غيابه نائب الرئيس ، وفي حالة غيابهما المدير التنفيذي .

ولمجلس الإدارة أن يدعو لإجتماعاته وأن يستعين بمن يراه من أهل الخبرة للاستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة ، ولا يكون لمن يستعان به صوت محدود في التصويت .

وفيما يتعلق باختصاصات مجلس إدارة الصندوق ، فللمجلس جميع الصلاحيات والسلطات المتعلقة بإدارة الصندوق والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه ، ويختص بالأمور الآتية :

١ - إقرار السياسة العامة للصندوق والخطة اللازمة لتحقيق أهدافه وبرامج التنفيذ وذلك في ضوء ما يصل الصندوق من مقترحات من الففرة المعنية ومن الهيئة العامة للتنشيط السياحي .

٢ - إقرار ميزانية الصندوق وحساباته الختامية في موعد لا يتجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية .

٣ - وضع تقرير سنوي عن نشاط الصندوق خلال السنة المالية ، وعن مركزه المالي في نهاية تلك السنة .

(١) تدرى أن واضع لائحة الصندوق قد خالفهم التوفيق حيثما نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة على أن تصاب سعة الإجتماع هو حضور نصف عدد الأعضاء زائداً ورئيس الإجتماع على الأقل - وكان من الأفضل صياغة النص على أن (لا يكون إجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره سعة أعضاء على الأقل)

٤ - الموافقة على المشروع الذى يعده المدير التنفيذى للصندوق وتعتمده اللجنة التنفيذية

للموازنة التخطيطية السنوية للصندوق قبل بدء السنة المالية الجديدة بشهرين على الأقل .

٥ - متابعة تنفيذ خطة الصندوق وبرامج التنفيذ .

٦ - إقرار اللوائح الداخلية والمالية للصندوق .

٧ - اقتراح أية تعديلات قد يرى إدخالها على اللائحة الأساسية للصندوق .

٨ - الموافقة على الصرف وإعتماده بغير حدود - والمجلس بالإضافة إلى ذلك ،

أ - اعتماد قرارات اللجنة التنفيذية للصندوق بالمصروفات التى لا تجاوز فى مجملتها مائة

ألف جنيه .

ب - اعتماد الصرف بالنسبة لما يقرره المدير التنفيذى للصندوق من مدفوعات لا تجاوز

جملتها عشرين ألف جنيه .

ورئيس مجلس الإدارة يشرف إشرافاً كاملاً على أنشطة الصندوق وفقاً للخطة التى يضعها

مجلس الإدارة . كما يرأس اجتماعات المجلس واللجنة التنفيذية .

كما يمثل رئيس المجلس الصندوق أمام القضاء والغير .

هذا ويجرى تسجيل محاضر جلسات مجلس الإدارة فى سجل مرقم الصفحات مختم بخاتم

الاتحاد المصرى للغرف السياحية ، ويوقع على كل صفحة من صفحاته رئيس الاتحاد المصرى للغرف

السياحية والمدير التنفيذى للصندوق .

وتعرض قرارات مجلس إدارة الصندوق على وزير السياحة ومجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف

السياحية للإحاطة ^(١) .

(١) نص المادة ١٤ من اللائحة محل نظر . فوزير السياحة يملك حق الاعتراض على قرارات الاتحاد والغرف

السياحية فكيف يسلب منه هذا الحق؟ الأمر الذى يؤكد وجهة نظرنا من فقدان الصندوق للخصمية

الاحيائية المستقلة ويُدعم كونه أحد الأجهزة الداخلية للصندوق .

والصندوق لجنة تنفيذية تشكل من خمسة أعضاهم :

- ١ - رئيس مجلس إدارة الصندوق رئيساً
- ٢ - نائب رئيس مجلس الإدارة نائباً للرئيس
- ٣ - المدير التنفيذي عضواً
- ٤ - إثنين من أعضاء مجلس الإدارة يختارهم المجلس أعضاء

وإذا خلا محل عضو من الأعضاء المختارين يتم إختيار عضو آخر يحل محله في أول إجتماع لمجلس إدارة الصندوق .

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة على الأقل كل شهر بناء على طلب الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو المدير التنفيذي في حالة غيابهما ، أو بناء على طلب إثنين من أعضاء اللجنة .
واللجنة أن تدعو لإجتماعاتها من ترى الاستعانة به من أهل الخبرة للإستشارة والإستئناس برأيه كلما دعت الحاجة .

وتختص اللجنة التنفيذية بالشئون الآتية :

- ١ - إقرار التصرفات المالية المطلوبة ، وبرامج العمل التنفيذية في حدود مبلغ مائة ألف جنيه مدامت داخل إطار خطة العمل التي يضعها المجلس والموازنة التي أقرها . على أن يتم العرض على مجلس الإدارة في أول إجتماع لاحق للتصرف لإقرار هذه التصرفات .
- ٢ - إقرار الخطة السنوية والموازنة التقديرية للصندوق التي يعدها المدير التنفيذي تمهيداً لمرسها على مجلس الإدارة للمصادقة والإعتماد .
- ٣ - التدارس فيما يقدمه إليها المدير التنفيذي للصندوق من تقارير وموضوعات تمهيدا لعرض ما يجب عرضه منها على مجلس الإدارة .

والمدير التنفيذي الصندوق يتولى تعيينه مجلس الإدارة ، وتستلزم اللجنة كونه متفرغاً للعمل بالصندوق بالإضافة إلى شغل عضوية مجلس الإدارة الذي يحدد مرتبه ومكافاته .

وفي حالة غياب المدير التنفيذي ، يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يحل محله ، ويكون

للعضو المختار في هذه الحالة كافة سلطات المدير التنفيذي وإختصاصاته .

ويختص المدير التنفيذي بالشئون الآتية :

١ - إعداد مشروع الخطة السنوية للصندوق ، والموازنة التقديرية لتنفيذ الخطة ، وذلك بالتنسيق مع خطة الهيئة العامة للتنشيط السياحي لعرضها على اللجنة التنفيذية للصندوق لأقرارها ..

٢ - تنفيذ الخطة العامة والموازنة الخاصة بالصندوق والسابق اعتمادها من مجلس الإدارة في اطار البرامج الهادفة الى تحقيق أهداف الصندوق واللوائح المنظمة للعمل .

٣ - اعداد ودراسة التقارير والموضوعات الخاصة بنشاط الصندوق والتي يطلب مجلس الإدارة منه بحثها ، وكذا التقارير التي يتلقاها من مختلف الجهات المعنية وابداء الرأي في مدى مساهمة الصندوق في تمويل أى مشروع ترويجي أو تسويقي قبل اقرار المساهمة في تمويله .

٤ - اقتراح شكل وحجم المشاركة المصرية في المناسبات السياحية الدولية والمحلية وكذلك البرامج والحملات التنشيطية والترويجية والتي يساهم فيها قطاع السياحة المصري ، وما يتطلبه من أعباء مالية مع تقديم موازنة تقديرية لكل حالة موضحا بها توزيع التكاليف على الأطراف المشاركة .

٥ - دراسة الموضوعات التي تعرض على مجلس الادارة والاتصال بالجهات المختصة في هذا العدد واعداد البيانات الخاصة بها واعداد جداول أعمال الاجتماعات .

٦ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٧ - تنفيذ ما يكلفه به مجلس ادارة الصندوق أو اللجنة التنفيذية أو رئيس المجلس في اطار تحقيق أهداف الصندوق .

٨ - القيام بمهام مقرر اللجنة التنفيذية للصندوق .

٩ - تنفيذ أوامر وأذونات الصرف الخاصة بالصندوق الصادرة بقرار من مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية كما يكون له سلطة اقرار التصرفات المالية المطلوبة بما لا يجاوز جملتها ٢٠.٠٠٠ جنيه في إطار خطة للعمل يضمنها المجلس والموازنة التقديرية السابق اقرارها وذلك حين العرض على مجلس الإدارة .. وذلك كله بتوقيع مشترك مع المدير المالي للصندوق .

١٠ - الاشراف على جميع الأعمال الادارية بالصندوق .

١١ - اعداد الحساب الختامي والميزانية السنوية والموازنة التقديرية وتقارير المتابعة الدورية .

٤٧ - نقابة المرشدين السياحيين ^(١) :

لم تكن مهنة الإرشاد السياحي يحكمها قانون حتى عام ١٩٥٥ ، وإنما كانت تنظمها لائحة وقرارات يصدرها المحافظون في شكل رخص تراجع تصرف من قلم الرخص بالمحافظة شأنها في ذلك شأن رخص الباعة الجائلين ^(٢) والمبوتية وغيرهم ؛ إلا أنه تمشيا مع مقتضيات السباحة رأيت مصلحة السياحة ^(٣) أن تتدخل في أمر هذه الطائفة باعتبار أن لها أهميتها الكبيرة فهم الذين يصبحون السائح في ثقافته ويقومون بإسترعاء انتباهه للمعالم الجغرافية والآثار التاريخية والظواهر الاجتماعية والتقدم العمراني .. إلى غير ذلك ؛ الأمر الذي دعا مصلحة السياحة إلى إعداد مشروع قانون وافق عليه مجلس الأمة وصدر برقم ١٩٦٥/٢٧ منظمًا لمهنة الأدلاء والمرشدين ولاغياً القانون رقم ١٩٥٥/٦١٨ بشأن المرشدين والأدلاء .

وكان من أهم القواعد التي استهدفها القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ ضرورة أن يكون المرشد السياحي مثقفاً واسع الإدراك ، ملماً بتاريخ البلاد وأحوالها عارفاً بمصالحها وأثارها حتى يستطيع إعطاء الصورة الحقيقية للبلاد لزيارتها الأجانب لذلك إشتراط توافر المؤهل العلمي فضلاً عن إجادته للغات .

(١) أنظر مؤلفاً ، التنظيم القانوني للإرشاد السياحي في مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، بتد ٥٢ وما بعده ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) للمذكرة الأيضاحية للقانون رقم ١٩٦٥/٢٧ - المجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٦/٩ - العدد ١٢٦ .

(٣) المهنة للمسولة عن السياحة في مصر آنذاك عند صدور القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ بشأن المرشدين السياحيين . وكانت تتبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

وفيما يتعلق بالطائفة التي كانت تعمل في هذه المهنة قبل صدور القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ ورتبت حياتها ومعيشتها على هذا العمل ولا تتوافر فيها الشروط الواجبة بالنسبة للإرشاد السياحي فقد رؤى الإبقاء عليهم على أن يقتصر عمل أفرادها في مرافقة السائح في تنقلاته دون أن يكون لهم حق تولي شرح المعالم التاريخية والعلمية والأماكن الأثرية وهم فئة الإدلاء السياحيين - أسوة بما أتبع بالنسبة للتشريعات المنظمة لباقي المهن لما لهم من حق مكتسب وأوقف صرف تراخيص أدلاء حتى تتم تصفيتهم بالإلقاء ويضمحل الإلقاء التنازل أو الوفاة والسحب أو عدم التجديد في الميعاد القانوني .

ومنذ عام ١٩٦٥ أوقف صرف تراخيص مرشدين سياحيين لغير المؤهلين .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ١٩٦٥/٢٧ بشأن المرشدين السياحيين ألغى بالقانون رقم ١٩٨٣/٢١ في شأن المرشدين السياحيين وتلقايتهم .

ولنقابة المرشدين السياحيين الشخصية الاعتبارية مقرر جديدة يقع المقر الرئيسي للنقابة بمدينة القاهرة .

وأجاز القانون لمجلس إدارة النقابة العامة إنشاء نقابات فرعية بالمحافظات .

وقد تضمنت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٩٨٣/٢١ مجموعة من الأهداف حاصلها الدفاع عن مصالح المرشدين السياحيين ورفع مستواهم العملي وتطوير مهنة الإرشاد السياحي بما يكفل الصالح العام والعمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التي يعملون بها وتوفير العمل للمرشدين السياحيين وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وإقتراح تحديد الحد الأدنى للأجور المناسبة للمرشد السياحي .

وقد حددت المادة ١٨ من القانون شرطاً وحيداً لقبول المخوذة بالنقابة وهو أن يكون صاحب الشأن حاصلاً على ترخيص بمزاولة مهنة الإرشاد السياحي من وزارة السياحة .

وبينت المادة ٢٩ من القانون لجنة قيد المرشحين السياحيين التي يجرى تشكيلها من :

١- وكيل النقابة رئيساً

٢ - عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس أعضاء

وفي حالة رفض طلب القيد بقرار مسبب من اللجنة المشكلة بموجب المادة ٢٩ من القانون فإنه يجب إخطار صاحب الشأن بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بخطاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويقوم مقام الإخطار تسلم صاحب الشأن ، الصادر ضده القرار ، بإيصال يوقع عليه ^(١) منه . هذا وقد اعتبرت المادة ٢٩ المشار إليها قوات ستين يوماً ^(٢) دون رد النقابة على طلب القيد بمثابة قراراً بقبوله .

أما من حيث إجراءات التظلم من قرار رفض طلب القيد فقد أجازته المادة ٣١ من القانون وبيّنت إجراءاته على النحو التالي :

- ١ - أن يقدم التظلم إلى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المتظلم به .
- ٢ - أن يفصل مجلس النقابة في التظلم بعد تكليف المتظلم بالحضور إلى النقابة بخطاب موسى عليه لسماع أقواله .
- ٣ - يحظر على لجنة القيد التي أصدرت قرار الرفض حضور جلسة سماع أقوال المتظلم .
- ٤ - وجوب صدور القرار في التظلم بأغلبية ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة على الأقل ^(٣) .

وقد أجاز المشرع بمقتضى المادة ٣٢ من القانون إعداد جدول لقيّد الأعضاء العاملين

(١) ثمة أن يكون التوقيع من صاحب الشأن الصادر ضده القرار شخصياً .

(٢) من تاريخ تقديم الطلب إلى النقابة .

(٣) يشكل مجلس النقابة العامة من القيد وثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها ، ويتم الانتخاب بالإقتراع السري (٥١/م) ، أما مجلس النقابة الفرعية فيؤلف من رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالإقتراع السري (٦٢/م) .

وجداول أخرى لتقييد الأعضاء غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة للمضو العامل أن يطلب ، في حالة تركه العمل بالإرشاد السياحي ، نقل إسمه إلى جداول غير العاملين .

كما أجازت المادة المذكورة لوزارة السياحة ، وهي إجازة محل نقد ولا ترقى محللاً لها بإعتبارها تسخلاً في صميم العمل التنظيمي للنقابة أن تطلب نقل إسم المضو العامل إلى جداول الأعضاء غير العاملين في حالة عدم تجديد الترخيص بمزاولة المهنة أو عند إلغائه لسبب من الأسباب المنصوص عليها قانوناً .

وإعمالاً للقواعد العامة في طرق الطعن في القرارات الإدارية ، أناط المشرع الإختصاص للقضاء الإداري بالطعن أمامه في صحة إنقضاء جلسات الجمعية العمومية ^(١) وفي القرارات الصادرة منها خلال ستمين يوماً من تاريخ صدورها ^(٢) .

أما الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون ^(٣) فيكون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان المضو الصادر ضده بالقرار التأديبي أمام محكمة القضاء الإداري ^(٤) .

٤٨ - مكاتب السياحة الداخلية :

إنشئت مكاتب السياحة الداخلية بموجب قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٠/٢١٢ (٥)

والمكتب السياحي الداخلي هو الجهاز الذي يمثل وزارة السياحة في المحافظات المختلفة .

(١) لم تتضمن المادة ٤٦ من القانون لجلاً يكون من حق المضو الطاعن (أو الأعضاء الطاعنين) خلاله قيد الطعن .

(٢) م ٤٧ من القانون .

(٣) التنبيه أو الإنذار أو الشطب من جداول النقابة دون انفساس بانهاض المستحق .

(٤) لجواز القانون - أيضاً - لتلقيب أن يطعن في قرار مجلس التأديب أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وهو التفسير الأصح الذي ترقى الأخذ به لأن تلقيب لا يطعن بالقرار التأديبي بصفة كونه الرئيس الإداري للنقابة .

(٥) الواقع المصرية ، العدد ٩٩ في ١٩٧١/٥/٢ .

وينشأ مكتب السياحة الداخلي بقرار من وزير السياحة يختص بالعمل أساساً في نطاق الإقليم الذي أنشئ فيه .

ويجوز بقرار من وزير السياحة مد نشاط المكتب إلى مناطق أخرى بالإضافة إلى منطقة العمل الأصلية .

هذا ويختص مكتب السياحة الداخلي بتنفيذ السياسة العامة لوزارة السياحة في منطقة عمله بالتعاون المباشر مع جميع الأجهزة الموجودة بالمحافظات والإشتراك فيما تقوم به من خدمات ومشروعات النهوض بالإقليم من كافة النواحي السياحية .

وحدت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢١٢ / ١٩٧٠ واجبات مكتب السياحة الداخلي على النحو التالي :

١ - تقديم كافة المساعدات للسياح الأجانب والمواطنين وتذليل ما قد يعترض زيارتهم للإقليم من صعاب ومشكلات فور حدوثها مع الاتصال عند الحاجة بالجهات المعنية وبصفة عامة اتخاذ كافة ما يلزم لرفع كفاءة الخدمة السياحية في الإقليم وتنشيط حركة السياحة به سواء بالنسبة للأجانب أو المواطنين .

٢ - خلق وتنمية الوعي السياحي بين المواطنين وتنشيط السياحة الداخلية بين مختلف الأقاليم لكافة قطاعات الشعب وتنظيماته المختلفة وحثها على تنظيم الرحلات بتقديم التسهيلات والتخفيضات المناسبة . وكل ذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة .

٣ - تمثيل الوزارة في مجلس الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة بما يحقق رقابة الوزارة ومتابعتها لأعمال تلك المجالس وقراراتها بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته .

٤ - تحقيق الإشراف والرقابة على المحال العامة السياحية والفنادق وشركات السياحة والمرشدين السياحيين بهدف رفع مستوى الخدمة السياحية ، على أن يتم ذلك بأشراف وكالة الوزارة للشئون الفنية في إطار السياسة العامة التي تضعها وكالة الوزارة لشئون الرقابة السياحية .

٥ - تحقيق التناسق بين كافة الأجهزة العامة في الحقل السياحي بالاقليم بما يكفل تضافر الجهود وبلوغ الاهداف المرسومة .

٦ - الحفاوة بضيوف الوزارة الأجانب وكبار الشخصيات والإشراف على تنفيذ البرامج المعدة لزيارتهم ومرافقتهم اذ دعت لذلك الحاجة .

٧ - تقديم كافة البيانات عما يطلبه السائحون وتزويدهم بالخرائط والنشرات والمطبوعات والعناية بمواطن شكاواهم والعمل على رفع أسبابها واحالتها الى الجهات المختصة اذا لزم الامر مع ملاحقة ما يتخذ حيالها من تصرفات .

أما عن رئاسة مكتب السياحة الداخلي فيتولاها مدير يختاره وزير السياحة من بين من ترشحهم لجنة مكونة من وكيل وزارة السياحة المختص وكل من مدير عام السياحة الداخلية ومراقب عام المكاتب الداخلية ، ويماونه عدد من العاملين يختارهم وكيل وزارة السياحة المختص من بين من يرشحهم مدير الإدارة المختص .

مبحث المادة الرابعة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية الشريط
الواجب توافرها فيمن يعين مديراً لمكتب السياحة الداخلي كما يلي :

- ١ - أن يكون من لهم خبرة في الشؤون السياحية .
- ٢ - أن يكون على قدر كاف من المعرفة بالمعطومات العامة .
- ٣ - أن يجيد إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .
- ٤ - أن يتمتع بشخصية قوية ومظهر لائق وسلوك يجمع بين اللياقة وقوة الإقناع مع الحلق الاجتماعي وحسن التصرف حيال الأوساط المختلفة .
- ٥ - أن تتوافر لديه الدراية الكافية بالنواحي المالية والإدارية .

أما باقى العاملين بالمكتب فيشترط فيهم توافر الخبرة في شئون السياحة كل في مجال تخصصه في العمل المنوط به فضلاً عن تمتع بحسن المظهر والتصرف وحسن السلوك . هذا فضلاً عن إجادته

إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بالنسبة للعاملين في مجالات العلاقات العامة والإستعلامات .

يحدد المدة الفاسدة من قرار إنشاء مكاتب السياحة الداخلية وأجبات مدير المكتب على النحو التالي :

- ١ - تنفيذ الخطة العامة لوزارة السياحة في نطاق الإقليم الذى أنشئ فيه .
 - ٢ - الإشراف الكامل على جميع العاملين معه وفي المكاتب الفرعية التابعة لوزارة السياحة في دائرة الإقليم السياحي ويتولى توزيع العمل فيما بين العاملين كل حسب تخصصه مع توجيههم إلى ما يحقق صالح العمل .
 - ٣ - مراجعة أعمال المكتب من النواحي الفنية والمالية والإدارية ومتابعتها ويقوم المدير بدور ضابط الإتصال بين الإدارات العامة بالوزارة وبين من يتبعها من العاملين معه بالمكتب .
 - ٤ - تمثيل الوزارة في مجالس المحافظة والهيئة الإقليمية لتنشيط السياحة واللجان المتعلقة بالسياحة المؤقتة منها والدائمة .
 - ٥ - البت في الأمور والمشاكل المأجلة التي تعترض المكتب ولا تحتمل التأجيل مع إخطار وزارة السياحة بما أتخذ في شأنها من إجراءات .
- أما عن مدة العمل في المكتب فتكون حسب ظروف كل إقليم .

*

*

*

المبحث الثاني

تحديد المنشآت السياحية والفندقية (١)

٤٩ - تمهيد :

قد يسود الاعتقاد أنه بصدر التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر ، فإنه لا يوجد ما يطلق عليه بالفندق السياحي والفندق غير السياحي أو المطعم السياحي والمطعم غير السياحي ، بيد أن هذا التصور يجافي الحقيقة . فإنه وإن كان قانون المحال العامة رقم ١٩٥٦/٢٧١ وقانون الملاهي رقم ١٩٥٦/٢٧٢ لم يفرقا بين المحال العامة السياحية والمحال العامة غير السياحية ، كما لم يفرقا بين الملاهي السياحية والملاهي غير السياحية إلا أنه بصدر القانون رقم ١٩٧٢/١ - المحتر الشريعة العامة للمنشآت السياحية والفندقية والقوانين والقرارات اللاحقة له تأكدت تلك التفرقة وتبلورت في قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ الذي فوض المحافظين كل في اختصاصه بالإختصاصات الآتية :

(الإختصاص الأول)

تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والبوفيهات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً المعدة لبيع المأكولات والمشروبات .

(الإختصاص الثاني)

تحديد أجور المبيت في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً .

(الإختصاص الثالث)

الإلزام بالإعلان عن أسعار بيع الوجبات والمشروبات وأجور المبيت المشار إليها في الإختصاص الأول والإختصاص الثاني .

(١) أنظر مولاتا (التنظيم القانوني لتعامل بالتعد الأجنى في المنغآت السياحية والفندقية) ، سبقت الإشارة إليه .

(الإختصاص الرابع)

إستصدار أو تجديد تراخيص الفنادق والبنسبونات والبيوت المفروشة وما يحاثلها من الأماكن المعدة لإيواء المواطنين غير المقيمة سياحياً وكذا المطاعم والمقاهي وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

ويترتب على التفرة المتقدمة أن (**شرطة السياحة والآثار**) أصبحت مختصة (**نوعياً ومكانياً**) - دون غيرها من إدارات الشرطة النوعية الأخرى كشرطة الأحاب وشرطة المصنفات الفنية وشرطة البلدية - بالبحث عن الجرائم التي تقع في المنشآت السياحية والفندقية ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى .

ومن ثم فإن (**شرطة السياحة والآثار**) تبشر الضبطية القضائية ذو الإختصاص الخاص ، وبعبارة أخرى فإن ضباط شرطة السياحة والآثار ، بمقتضى حكم المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣/١٨١ ، أصبحوا يقومون بوظيفة الضبطية في الجرائم السياحية دون غيرهم .

وتحسّن تولى أنه وإن كان من حق الشرطة دخول المنشآت السياحية والفندقية لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها ^(١) ، فإن هذا الحق قاصر ، لطبيعة المنشآت السياحية ، على ضباط شرطة السياحة بإعتبارهم أكثر تمرساً وإحتكاكاً بالنشاط السياحي .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، والصرة بالواقع بصرف النظر عن فتح الباب أو غلقه .

(١) حكم بأنه وإن كان من حق رجال البوليس أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إلا أن ذلك لا يقتضى منهم التعرض للأشياء المنقطة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وليل التعرض لهاكتة ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة إحراقها في حالة تلبس فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على ما للضابط من حق في إرتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح فيها (**تلفظ** ١٩٥٣ / ٧ / ١٩٦٥ / ١٢ / ٢٨) .

كما أن دخولها قاصر على المكان الذى يسمح للجمهور بالدخول فيه ، فلا يجوز تجاوزه إلى محل السكن أو المكتب ^(١) .

كما أن دخولها مقيد بالغرض الذى قصد تحقيقه ، وهو مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها ، فلا يتجاوزه إلى التفتيش عن مخدر مثلاً ، وإلا كان الضبط باطلاً ، وسيان أجرى التفتيش فى الفندق أو على شخص وجد به ^(٢) .

والنص المادة ٤٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ يجرى سرياته كما يلى :

يحظر فى المنشآت الفندقية والسياحية لارتكاب أفعال وإبداء إشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التفاضى منها ، كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام وفى حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

٥ - المحال العامة غير السياحية . إجماليات :

سبقت الإشارة إلى أنه بصدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٢/٤٠ فوض المحافظين كل فى دائرة اختصاصه بالإشراف على الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والبوليفيهات وغيرها من المحال العامة غير المقيمة سياحياً .

فالمحال العامة غير السياحية تخضع للقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١ ^(٣) بإعتباره الشريعة العامة لها .

(١) العميد د. محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، للرجع السابق ، بند ١٦٨ ، ص ٢٢ ، ٢٢٣ هامش (١) .

(٢) لارن هض جنائى ١٩٢٥/٧/٤ مجموعة القواعد القانونية ح ٢ رقم ٢٤٢ ص ٢٤٤ ونقض جنائى ١٩٣٧/١٢/١٢ ج ٤ رقم ١٢٦ ص ١١٨ .

(٣) الوقائع المصرية - العدد ٨٨ مكرر (ج) فى ١٩٥٦/١١/٢ .

ونصت المادة الأولى من القانون المشار إليه على أن تسرى أحكامه على نوعين من المحال العامة .

فالنوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل .

أما النوع الثاني فيشمل الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لإيواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

٥١ - المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية :

صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ محدداً المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

فاعتبرت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ المنشأة الفندقية :

الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق المائكة والبواخر السياحية وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الإستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة (١) .

وقد أصدر وزير السياحة مجموعة من القرارات الوزارية خاصة بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية (٢) وقواعد تصنيف الفنادق السياحية (٣) وقواعد توصيف قرى

(١) صدر قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٩٧٦/٩٥ بشأن تحديد الشقق المفروشة التي تعتبر منشآت فندقية وإجراءات الترخيص بها .

الوقائع المصرية - العدد ١٥٥ في ١٩٧٦/٧/٥ .

أنظر مؤلفنا (موسوعة قوانين السياحة) ، الطبعة الأولى - ١٩٨٤ ، ص ٨٢ . وتدخل أيضاً تحت التعداد المتقدم ، بإعتباره لد جاء مثلاً لا حصراً - الفنادق المنتقلة وطائرات التعم .

(٢) القرار رقم ١٨١ / ١٩٧٣ .

(٣) القرار رقم ٢٦ / ١٩٨٢ .

الاجازات الشاطئية^(١) ومواصفات تقييم الفنادق العائمة^(٢) ومواصفات تقييم المخيمات الشاطئية^(٣) .

واعتبرت الفقرة الثانية من المادة الاولى من ذات القانون **المنشآت السياحية :**

الاماكن المعدة أساساً لتقديم المأكولات والمشروبات لإستهلاكها في ذات المكان كالملاهي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

وهذه نرى أن تعبير (المطاعم) يتسع مدلوله بحيث يشمل للمطاعم الثابتة والمطاعم العائمة والمطاعم المتنقلة ، وتندرج أيضاً تحت العائمة المطاعم العائمة الثابتة والمطاعم العائمة المتنقلة كذلك التي تقدم وجباتها في رحلات نيلية أو بحرية .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٤٢ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفات كافتريات المطارات ونوادي الغوص^(٤) .

والمرشح أضاف الفئة الثالثة من الشركات السياحية (شركات النقل السياحي) إلى المنشآت

(١) القرار رقم ٨٠ / ١٩٨٩ .

(٢) القرار رقم ٨٠ / ١٩٩٠ .

(٣) القرار رقم ٨٢ / ١٩٩٠ .

(٤) تخضع المطاعم السياحية في فرنسا للقرار الصادر في ٨ / ١٠ / ١٩٦٥ الذي حدد ثلثتها من (نجمة واحدة) إلى (أربع نجوم ممتدة) .

أما الفنادق في فرنسا فينظمها القرار الصادر في ١٦ / ٩ / ١٩٧٤ .

كما يوجد في فرنسا (Les Restoroutes) التي تقدم لملاحتها جميع أنواع الخدمات . وتتضمن مطاعم وحلات وفنادق كخدمات متكاملة .

أنظر :

Cristini (Elisabeth) , Code des Hôtels , Restaurants et Débits de Boissons , Paris , 1986 ;

(Les autoroutes actuelles offrent à leurs usagers toutes sortes de services au fil des étapes , et notamment des restaurants bars et hôtels sont installés sur les autoroutes)

السياحية بنصه في نهاية الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها على أن **تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة .**

أما **الشركات السياحية** فقد نظمها القانون رقم ١٩٨٣/١١٨^(١) وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

فالبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تتضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى** التي تقوم بتنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها وفقاً لبرامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر السياحية** ، فاعتبرها البند الثاني من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهي التي تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الامة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحي** وهي من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهي تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

ولوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتمثل بسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها في البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنه وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاوله نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاءً مائلاً بإستثناء وسائل النقل السياحي التي اعتبرها **(منشآت سياحية قائمة بذاتها)** ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حجب عنها الإعفاء الضريبي ولم يحجب عن وسائل نقل السائحين التي تمتلكها - الأمر الذي نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً إلا وهو النشاط السياحي .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (تابع) في ١٩٨٣/٨/١١ .

٥٢ - المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية :

أدخل المشرع فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ (النشاط السياحى) واعتبره من الأنشطة الإستثمارية التى تخضع لنظام الإستثمار الداخلى (١) .

وقد نصت المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ بشأن اللائحة التنفيذية على اعتبار الأنشطة السياحية المختلفة وجميع الأنشطة المكملة والمتعمة والمرتبطة بها من الأنشطة الإستثمارية الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ .

ويعتبر النشاط السياحى نشاطاً استثمارياً ، بداهة ، إذا خضع المشروع القائم بالنشاط لقانون الإستثمار وفقاً لموافقة الهيئة العامة للإستثمار الصادرة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وتأسيساً على ذلك ، فالمنشآت الفندقية والمنشآت السياحية والشركات السياحية الواردة فى القانون رقم ١٩٧٣/١ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ بشأن الشركات السياحية ، تعتبر من المجالات التى يجوز الإستثمار فيها والتمتع ، من ثم ، بالمزايا والإعفاءات الواردة فى قانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ ولائحته التنفيذية التى نذكر منها ما يلى :

١- لا يجوز تأميم المشروعات الإستثمارية أو مصادرتها . كما لا يجوز حجز على أموالها أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التفتت أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم من القضاء .

٢ - تمضى أرباح المشروعات الإستثمارية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال .

(١) وإن كنا نرى إمكانية إقامة المشروعات السياحية الإستثمارية فى المناطق الحرة وفقاً لنظام الإستثمار فى المناطق الحرة الذى تنص عليه أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١٩٨٩/٢٣٠ وأحكام الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الصادر بالقرار الوزارى رقم ١٩٨٩/١٥٣١ .

٣ - تعفى الأرباح التي توزعها المشروعات الخاضعة لقانون الإستثمار من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، ومن الضريبة العامة على الدخل (١) .

٤ - تعفى رؤوس أموال المشروعات الإستثمارية أيا كان شكلها القانوني من ضريبة الدمغة النسبية .

٥ - تعفى من ضريبة الأيولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث أو المستحق في رأس المال المستثمر في شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم في المشروعات الإستثمارية .

٦ - تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس المشروعات الإستثمارية . وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وفيما يتعلق بمدة الإعفاء فهي - كقاعدة عامة - خمس سنوات (٢) تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

بيد أنه يجوز أن تمتد مدة الإعفاء المشار إليها لمدة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناءً على إقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع الإستثماري وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وفي تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وفي جميع الأحوال (٣) يزداد الإعفاء المقرر للمشروعات الإستثمارية مدة سنتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠٪ (سنتين في المائة) . ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني . وتكون هيئة الإستثمار هي الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة .

(١) ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة عمالة في دول المستثمر الأجنبي أو الدول التي يحول إليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

Reciprocity Principle

وهو تطبيق دقيق تبدأ المعاملة بالمثل

(٢) شأنها شأن المشروعات السياحية غير الإستثمارية . مع مراعاة عدم فتح الشركات السياحية غير الإستثمارية بالإعفاء الضريبي إلا ما اعتبر منها (وسائل نقل) للخدمة منشأة سياحية قائمة بذاتها .

(٣) **نقطة قوية** أنه من سياق الفقرة السابعة من المادة الحادية عشر من قانون الإستثمار أن إمتداد الإعفاء لمدة سنتين إضافيتين وجرى سواء بعد مرور الخمس سنوات الأولى للإعفاء أو بعد مرور المشر سنوات الأولى للإعفاء في حالة مد الإعفاء خمس سنوات جديدة من خلال الرخصة الممنوحة لمجلس الوزراء في الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر من القانون .

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإستثمار أخضع التوسعات في المشروعات الإستثمارية للإعفاءات الضريبية السابق الإشارة إليها وبذات المدد والشروط .

والمقصود بالتوسع الزيادة في رأس المال التي تستخدم في إنشاء أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع كما كان يستورده أو بقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة (١) .

وقد تضمنت المادة السادسة عشر من قانون الإستثمار إعفاءً إضافياً بنصها على أن تعفى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع الإستثماري وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية (٢) حصة الممول في رأس مال المشروع الإستثماري وذلك بعد إنقضاء مدد الإعفاء السابق الإشارة إليها .

أما إذا كان المشروع الإستثماري يتخذ شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الإكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠٪ من رأسمالها ، فإن نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها في المادة السابقة تزداد إلى ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الإستثماري .

وأخيراً فإن للخبراء والمعاملين من غير المصريين القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات الإستثمارية أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون

(١) ويسرى حكم الفقرة ذاتها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون الإستثمار (١٩٨٩/٧/٢١) وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تصويب الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة - عند نفاذ القانون - وفقاً للشوايط التي يحددها مجلس إدارة هيئة الإستثمار .

(٢) المشروع خاضع التوفيق في الصياغة في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون إذ عبر بلفظ (القيمة الأصلية لحصة الممول) - فالصحيح تفسيراً هو (القيمة الاسمية لحصة الممول) وهو ما عبر عنه في الفقرة الثانية من ذات المادة بقوله (القيمة الاسمية لحصة المساهم) - ولأن كلا نصين أن المساهم في شركة المساهمة لا يملك حصة Quota وإنما سهماً Share .

عليها من مصر في حدود ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه . ويجوز لمجلس إدارة هيئة الإستثمار - لإعتبارات يقدرها - أن يأذن في تجاوز هذه النسبة في حالات معينة .

وتعفى من الضريبة العامة على الدخل - المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبآت والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات الإستثمارية للعاملين بها من غير المصريين ، إذا لم يتجاوز مدة عملهم في مصر ستة متصلة .

هذا وقد إستثنت المادة ١٨ من قانون الإستثمار المشروعات الخاضعة له ، ومنها المشروعات السياحية بداهة ، من الخضوع لبعض أحكام القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث نصت على أنه إستثناءً من أحكام القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ يكون للمشروع الحق في فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي وفي البنوك المسجلة ^(١) لدى البنك المركزي وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون موارده وإستخدامات هذه الحسابات .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى هيئة الإستثمار في نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الإستخدام قد إلتزم بالأغراض المقررة في قانون الإستثمار .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ١٩٨٩/١٥٣١ الأحكام العامة لحساب المشروع الأجنبي في الفصل الأول من الباب السادس من اللائحة .

(١) تجدر الإشارة إلى أن المشرع في القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ ولائحته التنفيذية الجديدة الصادرة بالقرار الوزاري رقم

١٩٩١/١١٧ للمدلة بالقرار الوزاري رقم ١٩٩١/٤٩١ استخدم تعبير المصارف المعتمدة التي يكون من حقها وحدها إصدار الإستثمارات لفنصرية . أما (البنوك المسجلة) فمحظور عليها إصدار تلك الإستثمارات وهو أمر أدى إلى إدانة بعض مديري الشركات السياحية وللمنشآت الفندقية والإستثمارية بأحكام قضائية نظراً لإستخدامهم البنوك المسجلة في إيداع حصيله النقد الأجنبي لتتحصل من الخدمات الفندقية والسياحية التي يقدمونها . ~~فإنه~~ ضرورة رفع هذا التناقض بتوحيد التسميات والالفاظ المستخدمة لحماية المستثمرين سواء أكانوا مصريين أم عرب أم لجانبي .

٥٢ - الشركات السياحية غير الإستثمارية :

سبقت الإشارة ^(١) إلى أن القانون رقم ١٩٧٣/١ حدد المنشآت الفندقية والسياحية التي تخضع لوزارة السياحة من حيث الرقابة ومزاولة النشاط السياحي .

كما سبقت الإشارة إلى أن الشركات السياحية نظمها القانون رقم ١٩٨٢/١١٨ حيث حدد فئاتها وما تقوم به من نشاط .

والشركات السياحية غير الإستثمارية لا تتمتع بإعفاء ضريبي ، وإنما يمنح المشروع إعفاء ضريبياً لوسائل النقل التي تمتلكها هذه الشركات لمدة خمس سنوات ، من تاريخ بدء مزاولة نشاطها .

والمقصود بوسائل النقل - تلك المخصصة لنقل السائحين كسيارات الليموزين والميكروبسات والأتوبيسات ^(٢) وفقاً للشروط والمواصفات التي تضمها وزارة السياحة .

هذا وقد رخصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي للمنشآت السياحية بقبول النقد الأجنبي مقابل ما تقدمه من خدمات ^(٣) .

وتلتزم الشركات السياحية غير الإستثمارية ، شأنها شأن جميع المنشآت السياحية غير الإستثمارية ، بإسترداد كافة ما يؤول إليها من نقد أجنبي يمثل قهمة خدمات سياحية أدت في مصر وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية ^(٤) ، وذلك وفقاً لشروط وأوضاع التجنيد المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ^(٥) .

٥٤ - الشركات السياحية الإستثمارية :

سبقت الإشارة إلى المزايا والضمانات والإعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الإستثمارية ، والتي من بينها الشركات السياحية ، حيث نص المشرع على اعتبار قطاع السياحة من مجالات الإستثمار وفقاً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية .

(١) انظر البند (٥١) من الكتاب .

(٢) ويندرج تحت وسائل النقل أيضاً الأتوبيسات النهرية والطائرات .

(٣) انظر هامش (١) من البند (٥١) من الكتاب .

(٤) ٨٦م من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

(٥) نفود من ١٢٥ إلى ١٢٤ من اللائحة .

وإنه وإن كانت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١١٧/١٩٩١ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٩٩١/٤٩١ قد أعفت شركات السياحة والنقل السياحى الخاضعة لقانون الإستثمار رقم ١٩٨٩/٢٣٠ من تجنب متحصلاتها بالنقد الاجنبى فى (حساب تجنب / سياحة) ومنحتها الحق فى الإحتفاظ بكامل حصيلتها من النقد الاجنبى فى حساباتها المفتوحة طبقا لاحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية ، إلا أنها تلتزم بحاسبة كافة الأجانب عن الخدمات المؤداة لهم بوسيلة دفع مقبولة بالعملات الاجنبية ، كما أنها تلتزم بمتابعة إسترداد متحصلاتها بالنقد الاجنبى وتحرير إستمارة مصرفية (س) حصيلة الخدمات السياحية بقيمة ما يستحق لها مباشرة بالنقد الاجنبى عن كافة الخدمات السياحية المؤداة للأجانب فى مصر خلال الأسبوع الاول من كل شهر عن الخدمات المؤداة خلال الشهر السابق (١) .



(١) م ١٣٢ وم ١٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى .

الفصل الثاني
أركان النشاط السياحي

المنشأة الفندقية

وكالة السفر والسياحة

السائح

٥٥ - تمهيد :

تنمو الحركة السياحية ، المحلية والدولية ، بإطراد مستخدمة شتى الوسائل العلمية والعملية للعمل على رفع مستوى الوعي السياحي ومن أجل جعل السياحة نشاطاً عالمياً لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية ونفسية وبيئية وحضارية ، فانتشرت منظمة السياحة العالمية وانتشرت المنظمات السياحية المحلية .

وقد سبقت الإشارة إلى الهيئات والمنظمات السياحية المحلية في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني من هذا المؤلف .

وقد سبق لنا إصدار مؤلفنا (**الوجيز في المنظمات الدولية ومنظمات السياحة الدولية الحكومية وغير الحكومية**) إيماناً منا بعملية صناعة السياحة وأهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتأسيساً على ذلك - فقد أصبح من الأهمية بمكان تحديد أركان النشاط السياحي .

فالنشاط السياحي ، محلياً كان أم دولي ، يستلزم لقيامه توافر ثلاثة أركان هي : السائح ، والوكيل السياحي ، والمنتشأ الفندقية .

وسنخصص لكل ركن مبحثاً مستقبلاً .

ولما كانت العلاقة بين الأركان المتقدمة « علاقة محورية » ، لذلك رأينا تخصيص مبحثاً مستقلاً « للحجوزات الفندقية » .

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

استاذ التشريعات السياحية والقانون الدولي

رئيس جمعية البحر المتوسط للتكريم والقانون بباريس

محكم دولي معتمد



إصدار المبدأ الثاني للتكريم

في قانون حقوق رأس المال رقم ١٥/٢/١٩٩١

في قرارات المتكاملين في الأوراق المالية

الطبعة الأولى
١٩٩١
الطبعة الثانية
١٩٩٢

NTAF

مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *

مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *

الدكتور عادل محمد خير

المحامى بالنقض

أستاذ التشريعات السياحية والقانون الدولى

محكم دولى معتمد

مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى

التابع للجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولى UNCITRAL

رئيس جمعية البحار المتوسط للتحكيم والقانون بقرص

عضو مجلس إدارة جمعية المحكمين العرب والافارقة

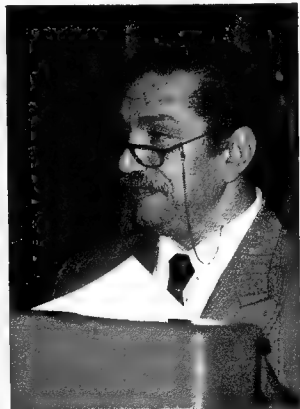
مظاهر الإلتفاق

والإختلاف

بين التشريعات العربية

للتحكيم التجارى

المحلى والدولى



دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم فى

مصر - سلطنة عمان - تونس

الطبعة الاولى - اكتوبر ١٩٩٧

توزيع

دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبد الخالق ثروت

القاهرة

ت : ٣٩٢٦٩٣١

مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *

مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *
مظاهر الإلتحاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجاري الملمس والدولى * الدكتور عسادل محمد خير * المحامى بالنقض *

المبحث الأول

السائح

٥٦ - تعريف السائح :

السائح تعريفاً هو الشخص الطبيعي ^(١) الذى ينتقل براً أو بحراً أو جواً من الدولة التى يحمل جنسيتها أو الدولة التى يقيم فيها عادة إلى دولة أو دول أخرى بمقابل مادي ، لمدة مؤقتة متفق عليها مسبقاً بهدف زيارة معالم هذه الدولة أو الدول أو المشاركة في المؤتمرات المنعقدة بها أو للعلاج أو الاستشفاء في مراكزها الطبية والصحية أو ممارسة الرياضة أو مشاهدة المهرجانات أو الدورات أو المسابقات المقامة فيها ^(٢) .

ويستفاد من التعريف المتقدم أن السائح لا يتمتع بجنسية البلد المضيف أى أنه أجنبي الأمر الذى يستلزم معه تحديد مركزه القانوني دولياً ، وفقاً لقواعد القانون الدولي ، ومحلياً ، وفقاً لأحكام القانون المصري في شأن دخول وإقامة الأجانب بها .

وقد سبقت الإشارة إلى أن السائد في فقه القانون الدولي ، العام والخاص ، هو الرأي القائل بضرورة كفالة تمتع الأجانب بالحقوق بمقتضى القانون الدولي العام بالتزامات يفرضها هذا القانون على الدول أعضاء الجماعة الدولية ، فإنه وإن كانت الدولة تتمتع في تحديد حقوق الأجانب المقيمين على إقليمها بحرية واسعة بمقتضى مآلها من سيادة على هذا الإقليم ، إلا أن هذه الحرية قد تتقيد بالتزامات دولية تعهدت بها في إتفاقيات مبرمة مع غيرها من الدول ، وبعبارة أخرى - فعلى الدولة أن تحترم ((الحد الأدنى لتمتع الأجانب بالحقوق)) ^(٣) أو ((الحد الأدنى لمعاملة الأجانب)) ^(٤) الذى يكفله القانون الدولي والإتعرضت للمسئولية الدولية .

(١) فالشخص الإيجارى لا يصلح أن يكون سائحاً .

(٢) قارن تعريفنا للسائح بالتعريف الذى انتهى إليه المؤتمر المائي للسباحة الذى دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والمنعقد في روما من ١٩/٨/١٩٦٢ إلى ١٩٦٢/٩/٩ حيث عرف السائح بأنه (أى شخص يزور بلد غير البلد الذى يقيم فيها على وجه الإعتياد ، لا سبب من الأسباب غير قبول وظيفة بأجر في الدولة التى يزورها ، وفدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على إثني عشر شهراً) سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة ، السباحة في مصر دراسات وثقوصيات ، طبعة ١٩٨٢ ، ص ٢٩ و ٤٤ .

Le minimum de droit des étrangers . (٢)

Le traitement minimum de l'étranger . (٤)

كما يستفاد من التعريف المتقدم ، أن السائح ينتقله من دولة إلى أخرى للزيارة أو للملاج أو لمشاهدة المهرجانات يكون بمقابل مادي ، فهو يتحمل نفقات سفره بحراً أو جواً أو براً . وكذلك نفقات إقامته في فنادق البلد المضيف ، وكذلك نفقات إقامته داخل البلد ، وغير ذلك من الإلتزامات المالية المرتبطة برحلته وتدور معها وجوداً وعدمها بصرف النظر عن العملة التي يتعامل بها خلال رحلته .

كما يستفاد ، أخيراً ، من ذات التعريف ، أن رحلة السائح دائماً متفق عليها ومخطط لها مسبقاً من ناحية ، وأن إقامته في البلد المضيف مؤقتة من ناحية أخرى .

ولما كان القانون الدولي يوجب على كل عضو في المجتمع العالمي أن يساهم في ترويج التعامل الدولي ، وتكوين الأفراد من مختلف الجنسيات من تبادل المنافع والمصالح ، مع التوفيق بين الصالح القومي وإعتبارات الأمن لكل عضو وبين مراعاة حد أدنى من الحقوق للأجانب المقيمين ، إقامة دائمة أو مؤقتة ، بإقليمه ، فقد رأينا من المناسب أن نقرر مطلباً خاصاً لكل من (١) مركز الأجانب في القانون الدولي ، و (٢) مركز الأجانب في القانون المصري .

المطالب الأول

مركز الأجانب في القانون الدولي (١)

٥٧ - المقصود بالأجنبي :

الأجنبي هو كل شخص لا تتوافر فيه الشروط اللازمة للتمتع بجنسية الدولة .

فالجنسية ، إذن ، رابطة سياسية ^(١) وقانونية ^(٢) بين الشخص والدولة تسترتب عليها آثار

(١) د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د . شمس الدين الوكيل ، الوجيز في الجنسية ومركز الأجانب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ .

د . فؤاد رياض ود . سامية راشد ، الوجيز في القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، ١٩٧١ .

د . علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٥ .

م محروس عيد التواب ، الوسيط في شرح قوانين الجنسية والأجانب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

د . عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ .

د . محمد السيد الدقالي ، التنظيم الدولي ، ١٩٩٠ .

د . نديم عطية ، المنع من السفر ، موضوعة حقوق الإنسان ، المحريات العامة ، ١٩٩١ .

(٢) لأنها تربط الفرد بوحدة سياسية هي الدولة ، ولأن أساسها سيطرة الدولة وسيادتها في تحديد ركن من أركانها وهو شعبها .

طبعة ١٩٤٧ ،قرة ٨ ، Niboyet Cours , (lien de puissance et de souverainete') .

(٣) لأنها تحكمها قاعدة قانونية وتترتب عليها آثار قانونية .

قانونية . ويسمى من يتمتع بهذه الرابطة وطنياً ويقابله من لا يتمتع بها وهو الأجنبي .

والدولة هي الشخص الوحيد بين أشخاص القانون الدولي الذي يتمتع الجنسية .

والرأى السائد في الفقه الفرنسي والفقه المصري هو إعتبار الجنسية من أنظمة القانون العام .

وقد جرى القضاء في مصر على أن قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة بالقانون العام (١) .

وإعتبار الجنسية من المسائل التي ينظمها القانون العام ، يجعل الدولة حرة في مسائل جنسيتها ، بيد أن تلك الحرية مقيدة بقواعد القانون الدولي وبالمعاهدات الدولية ، وهو ما قررتة محكمة العدل الدولية في ٦ إبريل عام ١٩٥٥ في قضية (نوتيبوم NOTTEBOHM) ، حيث خلصت فيه إلى :

أولاً : أن الجنسية تدخل في الإختصاص الوطني للدولة ، أي في المجال الخاص بها . وأنه يحق للدولة أن تنظم جنسيتها بتشريعها الداخلي ، ولا محل في المجال الداخلي للبحث عن قيود يفرضها القانون الدولي .

ثانياً : أن الأثر الدولي لممارسة الدولة حريتها في مادة الجنسية وتمسكها بتمتع شخص بجنسيتها إزاء الدول الأخرى ، هو أمرهم النظام الدولي ، ويكون من المعقول إذن وجوب أن تتسم الجنسية التي يحتج بها في المجال الدولي بطابع معترف به في هذا النظام . ويبين من تقضى ما أخذت به محاكم التحكيم الدولية ومحاكم الدولة الغير (٢) ، وما يؤيده الفقه ، أن الجنسية التي يعتمد بها في المجال الدولي هي تلك التي تمبر عن واقع الحال ، مما يسمى **((بالجنسية الفعلية))** (٣) . بمعنى أنه ينبغي أن تكون الجنسية القانونية (٤) متفقة مع الصلات الواقعية التي

(١) مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ص ٥ . ص ٨٤ ، حكم ٤ نوفمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذات المجموعة . ص ٣١٠ و ٣١٨ ، حكم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

نفس المعنى بذات المجموعة . ص ٦ . ص ٤١٤ ، حكم ٥ فبراير ١٩٥٢ .

(٢) أية دولة غير الدولتين المتنازعتين .

la nationalité effective ou active

(٣)

(٤) وهي الجنسية التي تمنحها الدولة بتشريعها .

ترتبط الفرد بجماعة الدولة، أى بشعبها . ذلك لأنه وإن كانت الجنسية رابطة قانونية بين الفرد والدولة ، إلا أنها تقوم فى أساسها على رابطة إجتماعية وعلى تضامن فعلى فى المعيشة والمصالح والمشاعر . ومحدد الجنسية التى يمتد بها فى المجال الدولى على وجه لا يتعارض مع ما يقره القانون الدولى من حرية كل دولة فى تنظيم جنسيتها . لأنه ما دام من شأن هذه الحرية وإختلاف الظروف السكانية والمصالح فى دولة عنها فى الأخرى ، إختلاف قواعد الجنسية من دولة إلى أخرى ، وما دامت الجنسية تهم العلاقات الدولية ، فإنه يتعين وجود طابع دولى للجنسية يعتد به فى مجال هذه العلاقات . والقول بغير ذلك يجعل المحكمة الدولية أو محكمة دولة الغير تقف أمام جنسيتين تستند كل منهما إلى سيادة دولة وحريرتها فى مادة جنسيتها ، مما لا تستطيع إزاءه حلاً ، وبما يعوق العلاقات الدولية) .

٥٨ - الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب :

لئن كان القانون الدولى لا يقيد أصلاً سلطان الدولة على رعاياها ، إلا أنه يقيد سلطانها على الأجانب المقيمين على إقليمها ، فعلى الدولة أن تحترم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - الحد الأدنى لامتتع الأجانب بالحقوق^(١) الذى يكفله القانون الدولى وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية .

كما أنه وإن كان المجتمع الدولى كفل حداً أدنى لامتتع الأجانب بالحقوق ، إلا أن مضمون هذا " الحد " ما زال غير متضبط المعالم ، وإختلافات التى تتور حول تصدى المفاوضات الدبلوماسية ومحاكم التعكيم الدولية ومحكمة العدل الدولية للفصل فيها^(٢) .

Le minimum de droit des étrangers

(١)

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية فى تطوير معاملة الأجانب والإعتراف لهم بمركز قانونى منظم ، ما أوردهت الشريعة الإسلامية القراء من أحكام تفصيلية فى هذا الشأن . ولتنتج لصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة يرى حقائق واضحة تسود معاملة المسلمين لغيرهم من الذميين و المستأمنين . وتلك الحقائق خمس هى :- العدالة ، والمعاملة بالمثل ، والوفاء بالعهد ، والأخلاق ، ونصرة الضعيف من غير نظر إلى جنسه أو لونه أو دينه . ويدخل فى هذه الحقائق حماية الحريات الإنسانية خاصة حرية الإعتقاد Liberté de confession ومنع الفتنة فى الدين .

بيد أن الفقه دأب على المثابة ببيان ما يكفله القانون الدولي للأجانب من حقوق ، إنطلاقاً من وجوب إحترام الشخصية الإنسانية والإعتراف للشخص بالشخصية القانونية أينما كان . وقد رأى الفقه تفسير أحكام القانون الدولي العام وبيان تلك الحقوق على هدى المبادئ القانونية المعترف بها فى الشعوب للمتعدنية ، بمعنى ^(١) أنه يتعين فى بيان كل مسألة من مسائل مركز الأجانب البحث عن مستوى الإتجاه العام الدول المتعدنية فى معاملة الأجنى ، وذلك تطبيقاً للمبدأ السائد فى القضاء الدولي وهو مبدأ " **المستوى العادى للشعب المتعدنية** " ^(٢) .

وخلاصة القول ، فإنه من المجمع عليه أن الحقوق التى يتضمنها " الحد الأدنى " ترجع إلى الأصول الخمسة التالية :-

- ١ - الإعتراف للأجنى بالشخصية القانونية .
- ٢ - الإعتراف للأجنى بحقوقه المكتسبة .
- ٣ - الإعتراف للأجنى بالحرية التى تتطلبها الشخصية الإنسانية .
- ٤ - الإعتراف للأجنى بحق التقاضى .
- ٥ - الإعتراف للأجنى بحقه فى الحماية الإدارية للدولة .

وقد تضمن أحدث ميثاق لحقوق الإنسان ، وهو **الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان** **بالشعب** ، الذى وقمت عليه مصر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ والصادر بشأنه قرار رئيس الجمهورية

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، لمرجع السابق ، بند ١٧٧ ، ص ٦٦٦ .

(٢) **Standard ordinaire des états civilisés**
Verdross Régles international concernant le Traitement des étrangers, Recueil des
cours 1931

وقد قسم (VERDROSS) الحقوق التى لا غنى عنها للشخصية الإنسانية إلى خمس مجموعات هى :-

- ١ - الشخصية القانونية والأهلية القانونية العادية كالحق فى التملك والحق فى الزواج .
- ٢ - الإحتراف للأجنى بالحقوق الخاصة التى اكتسبها فى دولة أو فى دولة أجنبية أخرى وقتاً لتسريحها .
- ٣ - الإحتراف للأجنى بالحرية الشخصية كحرية العقيدة والديانة وحرية التنقل .
- ٤ - الإعتراف للأجنى بحق التقاضى .
- ٥ - حماية الأجنى حماية إدارية ضد عدوان الغير .

رقم ١٩٨٤/٧٧^(١) بالموافقة عليه ، الأصول الخمسة المشار إليها ، حيث نصت المادة الثالثة من الميثاق على أن الناس سواسية أمام القانون وأن لكل فرد الحق في حماية متساوية أمام القانون .

كما نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز إنتهاك حرمة الإنسان ومن حقه إحترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تصفاً .

كما إعترفت المادة الخامسة منه صراحة بالشخصية القانونية لكل فرد حيث نصت على أنه لكل فرد الحق في إحترام كرامته والإعتراف بشخصيته القانونية ومحظر كافة أشكال إستغلاله وإستعباده وإستعباده خاصة الإسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة .

كما تضمنت المادة السابعة على كفالة حق التقاضي الذي يشمل الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر في عمل يشكل خرقاً للحقوق الأساسية المعترف له بها والتي تضمنتها الإتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد .

وقد تضمنت المادة الثامنة من الميثاق النص صراحة على الحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية حيث قررت حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام^(٢) .

وتضمنت المادة الثانية عشرة من الميثاق مجموعة من الحريات كحرية التنقل ، وحرية إختيار محل إقامته داخل دولة ما بشرط الإلتزام بأحكام القانون ، وحرية مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده .

كما تضمنت ذات المادة حظر طرد الأجنبي الذي دخل البلاد بصفة قانونية إلى أراضي دولة ما طرف في هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ١٧ في ١٣/٤/١٩٩٢ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن مصر وافقت على الميثاق بقرار رئيس الجمهورية لنشر إليه في المثل يعسر التصديق مع تحفظين أحدهما خاص بالمادة الثامنة حيث قررت بأن يكون تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعارض معها .

كما حرّست المادة المذكورة الطرد الجماعي للأجانب الذى يستهدف مجموعات عنصرية أو عرقية أو دينية .

ومن جماع ما تقدم - فإن الاعتراف بالشخصية الإنسانية للشخص يستتبع الإعراف له بحق التمتع بالحقوق ^(١) ، فالدولة تلتزم بمقتضى أحكام القانون الدولى العام بأن تحترم فى الأجانب كرامة الشخصية الإنسانية وبالإعراف لهم بالحقوق التى تكفل تحقيق هذه الغاية . والحقوق التى تعتبر مقومات الشخصية الإنسانية هى ما أصرّح على تسميته بالحقوق العامة ^(٢) أو الحريات العامة ^(٣) أو الحريات العامة لشخص الإنسان ^(٤) أو حقوق الإنسان ^(٥) أو حقوق الشخصية ^(٦) .

ومادام المجتمع الدولى قد إعرّف للأجنى بحد أدنى من الحقوق ، الأمر الذى يتمن معه تناول مسائل ثلاث بالدراسة هى -

أولاً : حق الأجنى فى دخول إقليم الدولة .

ثانياً : القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنى فى إقليمها .

ثالثاً : الخروج الإختيارى والإجبارى للأجنى من إقليم الدولة .

٥٩ - حق الأجنى فى دخول إقليم الدولة :

إنه وإن كان للدولة أن تمنع دخول الأجانب ، بيد أنه ليس لها أن تمنع دخول الأجانب من جميع

Anzillotti,D.- Cours de Droit International, trad.G.Gidel . Paris . 1929 : (١)

(tout état est tenu envers les autres états de reconnaître à leurs nationaux respectifs la qualité de personnes, De sujet de droit , avec les conséquences de droit public et de droit privé que en découlent et de leur octroyer la protection juridique voulue par la reconnaissance de cette qualité).

droits publics (٢)

libertés publiques (٣)

libertés générales de personne humaine (٤)

droits de l'homme (٥)

droits de la personnalité (٦)

الدول منماً عاماً^(١) باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي ، كما أنه ليس لها أن تمنح الأجانب من الدخول في إقليمها على أساس الجنسية فترفض رعايا دولة أجنبية معينة إذ أن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة بين الدول ، مع مراعاة حقها في منع دخول الأجنبي إذا كان في دخوله خطر عليها من الناحية السياسية أو الأمنية أو الأدبية أو الصحية .

وللدولة أن تقيد دخول من تقبلهم سنوياً من الأجانب المتمتعين بجنسية واحدة^(٢) .

وللدولة أيضاً أن تضع قيوداً في قانونها الداخلي أو تتفق عليها في معاهدات دولية^(٣) .

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى بدأت الدول في الأخذ بنظام جوازات السفر^(٤) وتأشيرات الدخول^(٥)

وتتعدد أنواع جوازات السفر ، فهناك الجوازات الدبلوماسية ، وتمنح لرجال السلك السياسي والدبلوماسي كالسفراء والوزراء المفوضون وأفراد البعثة الدبلوماسية^(٦) ، والجوازات الخاصة ، تمنح لمن يوفدون في مهمات رسمية كمندوبين الدولة في مؤتمر دولي ، وجوازات عادية ، ثم تذاكر المرور^(٧) التي تمنح عادة للأشخاص الذين ليست لهم جنسية ثابتة .

أما تأشيرة الدخول فهي تتضمن إذناً للأجنبي بدخول إقليم الدولة ، ويشترط أن يكون جواز

(١) prohibition générale

(٢) مثال ذلك ، القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩/٥/١٩٢١ الذي يقضي بالآل يحتاجون عدد الأجانب الذين يدخلون الولايات المتحدة سنوياً على ٢٪ من عدد الأجانب من ذات الجنسية لمتنصين بها .

(٣) قد تكون المعاهدة تجارية

Traité de commerce أو معاهدة إقامة

Traité d'établissement أو معاهدة هجرة من الدولة أو هجرة إليها

Traité d'émigration ou d'immigration

Passeports (٤)

Visa d'entrée (٥)

(٦) انظر الاتفاقية الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والبروتوكول الخاص بإكتساب الجنسية الملحق بها الواقعة في فيينا في ١٩٦١/٤/١٨ وإنضمت إليها مصر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٦٩/١٩٦٤ أنشور بالعدد رقم ٢٧١ في

١٩٦٤/١١/٢٥ من الجريدة الرسمية .

Laisser passer (٧)

سفر سارياً وصحياً صادراً من الدولة التي يتبعها ، التي يرغب في القدوم إليها من إحدى قنصلياتها في الخارج . وفقاً للأحكام المختلفة التي تضعها كل دولة في هذا الصدد .

وتتباين تأشيرات الدخول من حيث الغرض منها ، فمنها للعمل ، ومنها للسياحة .

ويجوز للدولة الدخول في معاهدة دولية للغرض منها إعفاء الأجنبي من الحصول على جواز سفر إكتفاءً بالبطاقة العادية لإثبات الشخصية أو من الحصول على تأشيرة دخول أو منهما جميعاً .

وللدولة أن تفرض مقابل مالياً للحصول على تأشيرة دخول في إقليمها بشرط ألا تنال في قدره بحيث يمكن إعتباره قيداً على دخول الأجنبي في إقليمها .

٦٠ - القيد المفروضة على الدولة في معاملة الأجنبي في إقليمها :

بعد حصول الأجنبي على تأشيرة الدخول في إقليم الدولة ، فإن المجتمع الدولي يكفل له حداً أدنى للتمتع بالحقوق خلال فترة إقامته في إقليم الدولة التي تلتزم في مواجهة المجتمع الدولي بالاعتراف بالشخصية القانونية للأجانب ، وفي ذلك تأكيد لما قرره المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أن " لكل إنسان حق الإعتراف بشخصيته القانونية في كل مكان " .

وقد سبقت الإشارة^(١) إلى أن الحقوق التي يتضمنها الحد الأدنى ترجع إلى أصول خمسة حاصلها الإعراف للأجنبي بالشخصية القانونية وبحقوقه المكتسبة وبالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية وبحقه في التقاضي وبحقه في الحماية الإدارية للدولة .

لمن حيث الإعتراف بحق الأجنبي المقيم في إقليم الدولة بالشخصية القانونية ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بإجراء جميع الأعمال القانونية اللازمة للحياة الفردية ، حيث يكون من حقه إبرام العقود التي تندرج في حائرة القانون الخاص ، ويكون من حقه الزواج وفي التصرف في أمواله عن طريق الهبة أو الوصية ، وينشأ له الحق في الميراث والتوارث .

ومن حيث الإعتراف للأجنبي بحقوقه المكتسبة ، فإن ذلك يعنى الإعتراف له بتملك

(١) انظر بند (٥٨) من الكتاب .

المنقولات والعقارات إلا أنه للدولة ، محافظة منها على كيانها الإقتصادي والإجتماعي ، أن تحد من حقه في تلك بعض أنواع المنقولات والعقارات ^(١) ، ما لم تكن قد أقرت بهذا الحق في معاهدة دولية .

والدولة ، وهي تمنح الأجنبي حق التملك ، تلك سلطة الإستيلاء ^(٢) على ما تملكه أو نزاع الملكية ^(٣) للمنفعة العامة أو تأمين ملكيته . بيد أن الدولة ، وهي تمارس هذه الإجراءات ، تلتزم بتعويض الأجنبي عن الإستيلاء أو نزاع الملكية أو التأمين تعويضاً عادلاً ولو كانت لا تقوم بدفع أى تعويض مقابل إتخاذ هذا الإجراءات قبل رعاياها .

ومن حيث الإعراف للأجنبي بالحرية التي تتطلبها الشخصية الإنسانية ، فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة بالحرية الأساسية لجميع الأفراد ، إلا أنه لم يحددها ، ولم يبين وسيلة حمايتها عند الإعتداء عليها ، فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " ^(٤) الذي تضمن ثلاثين مادة تقرر حقوق الإنسان تأسيساً على فكرة مثالية مشتركة تهدف إليها جميع الشعوب وتستقر في الضمير العالمي . وتضمن الإعلان فيما تضمنه من حقوق ، حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته ^(٥) ، وحقه في الحرية بما تقتضيه من حصانة شخصية ^(٦) ، وحرية العقيدة والفكر ^(٧) ، وحرية الرأي ^(٨)

(١) الرأي الغالب في الفقه الدولي أن للدولة حظر منح الأجانب حق تلك العقارات . وقد جاء في رسالة أرسلها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير خارجية المكسيك منشورة في جريدة القانون الدولي ، جزء ٥٥ ، سنة ١٩٢٨ ، ص

٥٦٩ جاء فيها

"Chaque état a le droit absolu dans sa propre Jurisdiction de promulguer les lois sur l'acquisition des propriétés. si le Mexique désire empêcher l'acquisition par des étrangers de droits de propriétés, de quelque nature que ce soit dans sa juridiction, ce gouvernement n'a aucune opinion à émettre à cet égard "

Réquisition (٢)

Expropriation (٣)

La déclaration universelle des droits de l'homme (٤)

(٥) المادة ١٢

(٦) المادة ٤

(٧) المادة ١٨

(٨) المادة ١٩

وحقه في المصالح الادبية والمادية المتولدة من كل إنتاج علمي أو أدبي أو فني له .

وقد قرر الإعلان هذه الحقوق للفرد من حيث هو " إنسان " ، دون التفرقة بين الوطني والأجنبي .

وتبج هذا الإعلان ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ (١) الصادر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٦٦ **بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية** التي تضمنت ثلاث وخمسون مادة تعترف جميعها بحقوق الإنسان ، التي من أهمها حق الإنسان في الحياة (٢) ، وحقه في الحرية والأمن على شخصه (٣) ، وحرية كل إنسان موجود داخل إقليم أية دولة بصورة قانونية في التنقل فيه وحرية إختيار مكان إقامته به ، وحرية في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده (٤) .

ومن حيث الإعراف للأجنبي بحق **التفاضل** ، فقد أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة الثامنة منه على حقه في الإلتجاء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإستمداد حماية القضاء إذا ما اعتدى على أي حق من الحقوق المقررة له في هذا الإعلان . كما أقرت بذلك الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت المادة الرابعة عشر بحقه في المساواة أمام القضاء (٥) ، وحقه في المساواة أمام القانون (٦) .

ولا تعتبر الدولة قد أوفت بإلتزامها الدولي بالنسبة للأجانب بمجرد السماح لهم بالإلتجاء إلى قضائها ، إذ يتعين على الدولة بالإضافة إلى ذلك ، توفير كافة الضمانات لحصول الأجنبي على حقه .

(١) الدورة ٢١

(٢) المواد ٦ و ٧ و ٨

(٣) المواد ٩ و ١٠ و ١١

(٤) المادة ١٢

(٥) انظر بالتفصيل مؤلفنا (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) - الطبعة الاولى ، ١٩٩١ .

(٦) المادة ٢٦ .

ويتعين على الدولة القيام بتنفيذ الحكم الصادر لصالح الأجنبي ، فإذا تراخت سلطات الدولة في تنفيذ الحكم قامت مسؤوليتها الدولية .

وبالإضافة إلى ما تقدم من حقوق للأجنبي ، فللأجنبي حق الإنتفاع بالمرافق العامة ^(١) التي تحقق منفعة عامة ^(٢) كوسائل المواصلات والإضاءة ومياه الشرب ، ويكون حرمانه من الإنتفاع بها اعتداءً وإنكاراً لشخصيته القانونية ، إلا أنه ليس للأجنبي حق التعلم في مدارس الدولة فهو حق قاصر على الوطنيين ما لم توجد معاهدة دولية تقضى بغير ذلك .

ومن المجمع عليه - عدم تمتع الأجنبي بالحقوق السياسية كحق الفرد في الإنتخاب وحق الترشيح للهيئات النيابية المحلية كمجلس الشعب والمجالس المحلية . كذلك ليس للأجنبي حق تولي الوظائف العامة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة .

بيد أن الأجنبي - وفقاً للرأي الراجح - يخضع لعبء التكاليف العامة ^(٣) التي تفرسها الدولة فيخضع ، من ثم ، للضرائب التي تفرض بالنظر إلى إقامة الفرد في الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ، وما يملكه من أموال أو قيامه بمعمل قانوني بها بمقابل .

٦١ - الخروج الاختياري والإجباري من إقليم الدولة :

سبقت الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن حق كل فرد في الخروج من أية دولة ، بما فيها دولته والعودة إلى دولته .

كما سبقت الإشارة إلى ما تضمنته الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية من حرية كل إنسان في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده .

فيجوز للأجنبي المقيم على إقليم دولة أخرى أن يفادر ذلك الإقليم في أي وقت يشاء ، ويمعبارة أخرى - يجوز له الخروج من إقليم الدولة بإختياره ، وهو ما يطلق عليه

bénéfice des services publics (١)

Intérêt collectif (٢)

charges publiques (٣)

" الخروج الاختياري " ، بيد أن بعض الدول تستلزم على الأجنبي ، الذي يرغب في مغادرة إقليمها ، أن يحصل من سلطات الدولة المضيفة على **" إذن خروج "** ^(١) ، ولا يمنح هذا الإذن عادة إلا بعد أن تتحقق السلطات من أنه غير مطلوب لتنفيذ حكم قضائي مدني أو جنائي ، ومن أنه قام بدفع الضرائب والديون المستحقة عليه .

وغنى عن البيان - أن إذن الخروج يعتبر من الموقوفات التي تمتنع الرحلات السياحية ، وتؤدي بالتالي إلى إستبعاد الدولة أو الدول التي تأخذ به من السوق السياحي الدولي ^(٢) ، بصرف النظر عن المزايا أو التسهيلات التي تمنحها للسائحون .

وبأنه وإن كان يجوز للأجنبي الخروج بإختياره من إقليم الدولة ، إلا أنه من الممكن إكراهه على الخروج منها ، سواء أكان موجوداً على إقليمها في زيارة مؤقتة ، أم كان قد استقر عليه وإتخذ منه محل إقامته ، وهو ما يطلق عليه **" الخروج الإجباري "** الذي قد يتخذ صورة **(الإبعاد)** ^(٣) ، كما قد يتخذ صورة (تسليم الدولة للأجنبي المقيم على إقليمها إلى دولة أخرى) من أجل جريمة يكون قد ارتكبها في إقليم تلك الدولة التي تطلب تسليمه ، أو تنفيذ عقوبة صادرة عليه من محاكمها ^(٤) .

وفيما يتعلق بالإبعاد ^(٥) ، فإن المبدأ العام في القانون الدولي يقول الدولة الحق في إبعاد من

Exit Visa

(١)

(٢) في حبة السبعينات - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٩/١٦٦ في شأن حصول الأجانب على إذن لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة حيث نصت مادته الأولى على أنه : " لا يجوز لأحد من الأجانب أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا إذا كان حاصل على إذن خاص بذلك (تأشيرة) " .
وقد أعفت المادة الثالثة من ذات القرار الأجانب القادمون بتأشيرات دخول إذا لم تزد مدة إقامتهم في الجمهورية على ستة أشهر من تاريخ وصولهم إليها ، من الحصول على إذن الخروج .
الجريدة الرسمية - العدد ١٤٦ في ٢/٧/١٩٦٠ - ص ١١٥٣ .

Expulsion

(٢)

(٤) يحجر نظام تسليم المجرمين **Livraison des criminels** من أبرز صور التعاون التي تحققت للمجتمع الدولي في مجال مكافحة الجريمة ، وتنظم شروطه وأحكامه الإتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن . وتتلعب منظمة الإنتربول دوراً هاماً في مجال ضبط المجرمين وتسليمهم التي تضم في عضويتها عدد مائة وستة وعشرون دولة ، ولتتخذ من مدينة باريس بفرنسا مقراً لها إختياراً من ١٢/٦/١٩٥٦ وفقاً لما تنص عليه المادة ٥٠ من دستور منظمة الشرطة الدولية (إنتربول) .

أنظر مؤلفنا (التنظيم القانوني للتعامل بالهجرة الأجنبية في المنشآت السياحية والفندقية) ، سابق الإشارة إليه ، بند ٣٠ ، ص ٧٤ .

(٥) يعرف الفقه الإبعاد بأنه (عمل بقتضاه تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإكضاء) .

ترى إبعاداً من الأجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبي للبعد من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التي يقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيفة ، وللمضيف أن يبعد الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته .

وقرار الإبعاد قد يكون قراراً فردياً موقعاً على أجنبي أو عدة أجانب معينين ، كما قد يكون صادراً ضد طائفة من الأجانب وهو ما يطلق عليه (الإبعاد الجماعي)^(١) وذلك عند نشوب حرب أو حدوث اضطرابات داخل الدولة^(٢) ، وعلة ذلك أنه قد يكون في وجود الأجنبي ، أو في وجود طائفة معينة من الأجانب على إقليم الدولة ، خطر يمس أمن الدولة في الداخل أو في الخارج أو يهدد نظامها الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي .

وبأنه وإن كان للدولة السلطة التقديرية^(٣) في إبعاد الأجانب ، إلا أن ذلك مشروطاً بالآلية تتصرف في استخدام هذه السلطة ، فإن تصرفت كان للأجنبي أو للأجانب اللجوء إلى القضاء الوطني للطعن في قرار الإبعاد . كما يكون للدولة التابع لها الأجنبي أو الأجانب الحق في التدخل لحمايتهم سواء بالإحتجاج بالطريق الدبلوماسي ، ولها أن تطالب بالتمويه عن هذا الإجراء التعسفي بواسطة القضاء الدولي^(٤) .

أما عن تسليم المجرمين الأجانب ، فحاصل أحكام القانون الدولي أن لكل دولة الحق في تسليم أو عدم تسليم المجرمين الأجانب مهما يكن نوع الجرائم المرتكبة ، ما لم تكن ملتزمة بالتسليم وفقاً لأحكام معاهدة دولية .

وتجدر الإشارة إلى أن العرف الدولي تواتر على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية^(٥) .

Expulsion en masse

(١)

(٢) ومن أمثلة ذلك إبعاد تركيا لجميع الإيطاليين سنة ١٩١٢ عند نشوب حرب بينها وبين إيطاليا .

Pouvoir discrétionnaire

(٣)

(٤) يرى لغة القانون الدولي - أن حق الدولة في إبعاد الأجنبي في حالة الحرب يجب إطلاقه من كل قيد ويجب أن تترك لها الحرية الكاملة في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين أمنها . فلا تنقذ مسؤوليتها الدولية ولا تكون مطالبة بتعويض .

(٥) انظر (إتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية بين مصر وفرنسا) في مؤلفنا (حدود وحالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية) ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٨٠ وما بعدها .
والدساتير المصرية المتعاقبة تحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

المطلب الثاني

مركز الأجانب في التشريع المصري

٦٢ - الإمتيازات الأجنبية في مصر . إجماليات :

أصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٥١٧ ميلادية ، ولمتد تطبيق معاهدات الإمتيازات التي عقدها الباب العالي إلى مصر ، شأنها في ذلك شأن البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية أو تلك المعتبرة جزء منها ، ثم إتسع نطاق الإمتيازات المقررة للأجانب في مصر نتيجة لزيادة عدد الجاليات الأجنبية فيها ، بسبب موقعها الجغرافي المتميز .

وأدى ضعف الحكومات المصرية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، بدءاً من ولاية (عباس) مروراً بـ (سعيد) و (إسماعيل) حتى بداية حكم (توفيق) ، إلى التهاون مع الأجانب ففتحوا إمتيازات وإعفاءات جديدة بالإضافة إلى معاهدات الإمتيازات المبرمة مع الباب العالي .

وقد تميز نظام الإمتيازات الأجنبية في مصر بإعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني فأنشئت المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ التي فقدت بها مصر كيائها وسطوتها ووجودها إلى أن تقرر إلغاء الإمتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة بمقتضى (إلتفاق مولترود) المعمول به في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

ولم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على إعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء المصري الوطني ، بل إمتد ففتح الأجانب في مصر سلطة مراقبة التشريع ، وبيان الحدود التي ينطبق فيها . فالقانون الذي تصدره السلطة التشريعية المصرية يكون واجب النفاذ على المصريين ، ولكنه لا يسرى على الأجانب إلا بموافقتهم وموافقة دولهم ^(١) ، الأمر الذي أصبحت معه السيادة التشريعية المصرية مقيدة حتى بعد ثبوت الشخصية الدولية لمصر إلى أن تم توقيع إتفاق مونترو بسويسرا في ١٢/٤/١٩٣٧ ^(٢) .

(١) المادة الثانية عشرة من القانون لندي المخط .

(٢) د . لطيفة محمد سالم ، النظام القضائي المصري الحديث ، الجزء الأول ، طبعة ١٩٨٤ .

كما لم يقتصر أمر الإمتيازات الأجنبية على فقدان مصر لسيادتها التشريعية قَبْلَ الأجانب ، بل تجاوز إلى الحد الذى أصبحت معه لوائح البوليس والأمن لا تسرى عليهم إلا إذا وافقت عليها الجمعية العمومية العادية لمحكمة الإستئناف المختلطة . وكانت حصانتهم هذه غير مقصورة على أشخاص بل كانت تلتحق مساكنهم ^(١) . بل وفقدت مصر حقها فى إبعاد الأجنبي الذى يعتبر وجوده خطراً على الأمن والنظام ^(٢) .

خلاصة القول - فإن مركز الأجانب فى مصر قبل إلغاء الإمتيازات الأجنبية - بمقتضى إتفاق مونترنو - كان يفوق مركز المصريين ^(٣) ، إلى أن نصت المادة الأولى من الإتفاق على إعلان الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الإمتيازات فى القطر المصرى إلغاء تاماً من جميع الوجوه .

وهكذا إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه ، لا يرد على حريته هذه سوى قيد (الحد الأدنى لمتنع الأجانب بالحقوق) الذى يكفله القانون الدولى ، أو القيود الإتفاقية ^(٤) المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تمقدها مصر مع غيرها من الدول .

٦٣ - حقوق الأجنبي فى التشريع المصرى المعاصر :

بعد أن إسترد المشرع المصرى حريته فى تنظيم مركز الأجانب المقيمين على إقليمه أصدر

(١) كان لا يجوز لرجال السلطة المحلية دخول مسكن أحد الأجانب إلا بحضور مندوب القنصلية إلا فى أحوال إستثنائية .

هذا والدول الأوروبية التى كانت تتمتع بنظام الإمتيازات هى -

- ١ - ألمانيا ، ٢ - النمسا ، ٣ - المجر ، ٤ - بولندا ، ٥ - رومانيا ، ٦ - سويسرا ، ٧ - تشيكوسلوفاكيا ، ٨ - يوغوسلافيا .

(٢) كانت مصر لا تملك سوى طلب إبعاد الأجانب الخطرين من القناصل الذين كانوا يملكون الحق فى رفض طلب الحكومة لمصرية التى كانت لا تملك سوى إحالة الأمر إلى لجنة تحكم مكونة من تسعة قناصل لبيت فى الإبعاد .

(٣) وقد عبر عن ذلك الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، عميد فقهاء القانون الدولى العام فى مصر ، بقوله :

(وقد كان لهذا المركز العاد نتائج وخيمة إذ اعتقد الأجانب أن مصر قد سخرت لنفعهم ، وأن المصريين قوم أدنى منهم حضارة ووطنية وكرامة) ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، لفرع السابق ، بند ٥٠٤ ، ص ٤٢٢ .

Restrictions conventionnelles

(٤)

العديد من التشريعات المنظمة لمركز الأجانب مراعيًا الحد الأدنى لثمتهم بالحقوق الذى يكفله القانون الدولى أو القيود الإتفاقية المنصوص عليها فى المعاهدات الدولية التى تمقدها مصر مع غيرها من الدول (١) .

ومجدر الإشارة إلى أن المرجع التشريعى فى شأن دخول وإقامة الأجانب فى مصر والخروج منها هو القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ (٢) ، المعدل بالقانون رقم ٤٩ / ١٩٦٨ (٣) والقانون رقم ١٢٤ / ١٩٨٠ (٤) ، الذى تضمن ثمانية أبواب ، أولها فى (قواعد عامة) ، وثانيها فى (تسجيل الأجانب) ، وثالثها فى (تراخيص الإقامة) ، ورابعها فى (الإبعاد) ، وخامسها فى (أنواع التأشيرات) ، وسادسها فى (وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب واللاجئين) ، وسابعها فى (إعفاءات) ، وثمانها فى (العقوبات) التى تكفل تنفيذ أحكام القانون .

هذا وصدرت لتنفيذ أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل مجموعة من القرارات الوزارية (٥) .

وفى نطاق الحد الأدنى للتمتع بالحقوق - يتمتع الأجانب فى مصر بالحقوق الخاصة والحقوق

(١) من المقرر أن قواعد القانون الدولى - ومصر عضو من المجتمع الدولى تحترق بقيامه - تعد متدمجة فى القانون الداخلى دون حاجة إلى إجراء تشريعى بإلزام القاضى المصرى بإعمالها فيما يمرض عليه من مسائل تتناولها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون الداخلى ظالمًا أنه لا يترتب على هذا التطبيق إخلال بنصومه . هض ، الطمان رقما ٢٩٥ / ٥١ قى ٣١١ / ٥١ ، جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٢ ، ص ٢٢ ، ص ٢٢٠ .

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٧١ فى ٢٤ / ٢ / ١٩٦٠ .

(٣) الجريدة الرسمية فى ٢ / ١٠ / ١٩٦٨ .

(٤) الجريدة الرسمية فى ١٨ / ٧ / ١٩٨٠ .

(٥) جمع هذه القرارات منشورة فى الجريدة الرسمية العدد ١٤٦ الصادر فى ٢ / ٧ / ١٩٦٠ وهى -

١- القرار رقم ٢١ / ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٢- القرار رقم ٢٢ / ١٩٦٠ فى شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

٣ - القرار رقم ٢٣ / ١٩٦٠ فى شأن إلغاء التأشيرات بالنسبة لائناء جامعة الدول العربية .

٤ - القرار رقم ٢٧ / ١٩٦٠ فى شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب (تذاكر مرور) .

٥ - القرار رقم ٢٩ / ١٩٦٠ فى شأن الحصول على إذن لمغادرة أراضى الجمهورية العربية المتحدة الذى أنشئ بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ / ١٩٧٤ .

٦ - القرار رقم ٣٠ / ١٩٦٠ فى شأن لجان لمصوحين .

٧- القرار رقم ٣١ / ١٩٦٠ فى شأن التأشيرات للمعدل بالقرار رقم ٢٢ / ١٩٦٧ المنصور فى ٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ .

العامة دون الحقوق السياسية .

فالأجنى في مصر يتمتع بحرية العقيدة وحرية ممارسة الديانة علناً في حدود النظام العام والآداب العامة ، والحرية الفردية ، وحرية المسكن ، وحرية التنقل في حدود الصالح العام والنظام العام والآداب العامة والصحة العامة والضرورات الأمنية .

وللأجنى حق التقاضي أمام القضاء في مصر كمدعى ومدعى عليه ، وهو حق لا يرد عليه قيد أو شرط ، كما يتمتع بحقه في حماية الدولة لأمواله .

وقد اعترف المشرع المصري للأجنى بالشخصية القانونية ، فله الحق في إبرام العقود المختلفة المدنية والتجارية ، وله الحق في تأسيس الشركات التجارية سواء أكانت شركات أشخاص أو شركات أموال ، وسواء أكانت الشركات استثمارية أو غير استثمارية .

كما له حق العمل في مصر وفقاً للإطار المحدد في قانون العمل المصري ، وله حق تملك الأموال المنقولة والعقارات وفقاً للشروط والأحكام المقررة في قانون تملك الأجانب للعقارات أو في قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي أو في قانون الاستثمار .

٦٤ - تعريف الأجنى في القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل :

عُرِّفَت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل الأجنى بأنه (كل من لا يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية) وهو تعريف يتفق مع القواعد العامة ، ويجمل إصطلاح الأجنى ينصرف إلى كل من لا يتمتع بهذه الجنسية سواء أكانت له جنسية معينة أم كان عديم الجنسية أو مجهول الجنسية .

٦٥ - القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر :

حظرت المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل على الأجنى دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلاً على جواز سفر سارى المفعول صادر من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة ، ويشترط فيها أن تُخَوِّلَ حاملها العودة إلى البلد الصادرة من

سلطاته .

كما أوجب المشرع المصرى أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من وزارة الداخلية المصرية أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية المصرية أو أية هيئة تنفذها الحكومة المصرية لهذا الغرض .

فالاجنئى القادم إلى مصر يلزم - كقاعدة عامة - أن يكون حاصلاً على تأشيرة دخول مسبقة تمنح من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى الخارج أو من ديوان مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم التأشيرات الدخول) ويقدم الطلب فى هذه الحالة من خلال صديق أو قريب أو أى مواطن أو اجنئى مقيم فى مصر ^(١) .

يبد أنه تيسيراً على السائحين والزائرين والقادمين لآى غرض آخر ، فإنه يمكن للاجنئى الحضور إلى مصر مباشرة دون تأشيرة دخول مسبقة ويمتخ تأشيرة دخول إضطرابية ^(٢) فور وصوله إلى الموانئ والمطارات المصرية ، وإقامة لمدة شهر .

أما رعايا الدول العربية وغينيا ومالطة ، فإنهم لا يكلفون بالحصول على تأشيرات دخول مسبقة أو تأشيرات دخول إضطرابية ، ويسمح لهم بالدخول لمصر مباشرة دون تأشيرات .

يحظر منح تأشيرات الدخول الإضطرابية للفئات الآتية :

١ - الأجانب القادمون من عبر منافذ سيناء ، فإنه يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ولا يمتحنون تأشيرات إضطرابية عند الوصول .

٢ - القادمون عبر منافذ جنوب سيناء لزيارة منطقة ساحل خليج العقبة فقط وسانت كاترين ، فإنه يحظر دخولهم بدون تأشيرات مسبقة لزيارة هذه المنطقة - دون سواها - لمدة أقصاها أسبوع واحد فقط . وهذه المنافذ هى -

(١) منفذ طابا البرى .

(١) دليل التعامل مع مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، طبعة ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .

Emergency visa

(٢)

(ب) مطار سانت كاترين .

(ج) مطار رأس نصراني (شرم الشيخ) الجوى .

(د) ميناء شرم الشيخ البحرى .

(هـ) مرسى قابوس (نويبع) المؤقت .

وتختتم جولات سفر هذه الفئة بالحاقم الدال على السماح بإرتياد هذه المنطقة فقط ، الأمر الذى يحظر منه على هذه الفئة إرتياد باقى مناطق الجمهورية ، إلا أنها معفاة من التسجيل خلال سبعة أيام من تاريخ الوصول .

٢ - رعايا بعض الدول الذين يلزم حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة ويحظر منحهم تأشيرات دخول إضطرارية بموانئ الوصول مثل إسرائيل والهند وسيريلانكا وتايلاند وماليزيا وبنجلاديش والفلبين وباكستان وغيرها .

٤ - الأجانب الحاصلون على إقامة فى مصر لغير السياحة ، فإنهم لا يطالبون بالحصول على تأشيرات دخول إذا سافروا وعادوا خلال مدة الإقامة أو خلال ستة شهور أيهما أقل .
هذا ويشترط أن يكون جواز سفر الأجنبى سارياً لمدة شهرين على الأقل لمنح تأشيرة الدخول .

٦٦ - تأشيرات الدخول الدبلوماسية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٠/٢١ المعدل بالقرار رقم ١٩٦٧/٢٢ فى شأن التأشيرات ، تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية فى الخارج بمنح التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة والمجاملة .

وتمنح إدارة المراسم بوزارة الخارجية تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة ، وتمنح البعثات الدبلوماسية فى الخارج تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

وفيما يتعلق بالتأشيرات الدبلوماسية فإنها تمنح للفئات الآتية :-

١ - حاملو جولات السفر الدبلوماسية الاجنبية .

٢ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المكاة الذين يمنح نظراؤهم فى مصر جوازات سفر دبلوماسية .

أما التفهيرات الخاصة فتمنح للفئات الآتية -

- ١ - حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما فى حكمها .
- ٢ - حاملو تذاكر المرور التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المكاة الذين يمنح نظراؤهم فى مصر جوازات سفر خاصة .

أما التفهيرات لهمة فتمنح لحاملى جوازات السفر الأجنبية لهمة .

أما تفهيرات المجاملة^(١) فتمنح للفئات الآتية -

- ١ - موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول فى المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن إليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظراً لمراكزهم .
- ٢ - الموظفون الإداريون والكتائبيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يحملون جوازات سفر عادية .
- ٣ - أتباع أعضاء السلك السياسى والقنصلى الوطنى والأجنبى .

وقد فرّق القرار الوزارى بين تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة وبين تأشيرات الدخول والمرور لهمة أو للمجاملة .

ففيما يتعلق بتفهيرات الدخول والمرور الدبلوماسية والخاصة^(٢) حدد صلاحيتها المشرع بستة أشهر على الأكثر وبشروط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز مع عدم تجديد مدة الإقامة .

وفيما يتعلق بتفهيرات الدخول والمرور لهمة و للمجاملة^(٣) فإن المشرع حدد

Courtoisie

(١)

(٢) المؤشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة .

(٣) المؤشر بها على جوازات سفر عادية

صلاحيتها بستة أشهر مع تحديد مدة الإقامة في مصر بحيث لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر في حالة الدخول وسبعة أيام في حالة المرور ، ويشترط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

وقد أجاز المشرع أن تكون جميع التأشيرات السابقة صالحة لعدة سفرات .

أما التأشيرات العرة الدبلوماسية والخاصة ولهمة والمجاملة ، فإن المشرع حدد صلاحيتها بستة أشهر من تاريخ منحها مع جواز صلاحيتها لعدة سفرات خلال مدة .

. بيد أنه بالنسبة إلى الحاصلين على تأشيرات لهمة والمجاملة وكذلك الحاصلون على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، فإنه يتعين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودة مدة الإقامة المرخص بها .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم^(١) أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح أى تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٧ - تأشيرات الدخول العادية :

وفقاً لقرار وزير الداخلية المشار إليه ، فإن التأشيرات العادية نوعان : (١) للدخول ، (٢) للمرور .

وهذه التأشيرات صالحة لدخول مصر أو المرور منها لسفرة واحدة مالم ينص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها ويجوز لظروف إستثنائية جعل صلاحيتها لمدة سنة .

هذا ويجوز بإذن من وزارة الداخلية - في غير الحالات المنصوص عليها في القرار الوزاري - أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لعدة سفرات أو لمدة تزيد على سنة .

(١) قوائم المنوعين من السفر والدخول والمرور .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم أى نوع من أنواع التأشيرات .

كما لا يجوز منح تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها مصر أو على وثيقة صادرة بناء على إتفاقية دولية لم تنضم إليها مصر .

٦٨ - التأشيرات السياحية الغربية :

فوض القرار الوزارى المشار إليه للتصليات المصرية فى منح تأشيرات دخول بفرض السياحة والزياره بصرف النظر عن جنسية الطالب أو دياثته دون الرجوع إلى وزارة الداخلية .

بيد أنه أشتراطاً ألا يكون إسم الطالب مدرج على القوائم وألا يكون من الفئات التى تضمنتها منشورات وزارة الخارجية .

هذا وتكون التأشيرة صالحة للإستعمال خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها وصالحة للإقامة فى مصر مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر .

وللتنصلي رفض منح التأشيرة وإحالة الطلب إلى وزارة الداخلية مرفقاً به الأسباب التى دعتها إلى عدم منح التأشيرة .

٦٩ - التأشيرات السياحية الجماعية :

أجاز القرار الوزارى المشار إليه للتصليات المصرية أن تمنح تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السائحين يتقدمون إليها عن طريق :

١ - مندوب عن المجموعة الطالبة ، (أ)

٢ - شركة السياحة المنظمة للرحلة ، (أ)

٣ - شركات الطيران أو الملاحة .

كما أجاز القرار منح التأشيرة للمجموعة من خلال جواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صورهم الفوتوغرافية .

واعتبر القرار المذكور الكشوف التي تعفها شركات السياحة وتمتعها السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز سفر جماعى بشرط وجود الصور الفوتوغرافية عليها .

ولم يشترط القرار الوزارى فى الحالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردى .

وفى حالة تعذر إعداد جواز سفر جماعى وفقاً لما تقدم ، جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية وفقاً لما يأتى :

١ - إما على الكشوف التي تعفها شركات السياحة والمحمدة منها . ولا يشترط فى هذه الحالة ضرورة إحتواء هذه الكشوف على الصور الفوتوغرافية لأعضاء الرحلة ، وإنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردى الخاص لمراجعة ومطابقة البيانات المدونة بالكشوف على الجواز .

٢ - وإما على جواز السفر الجماعى الصادر من السلطات المختصة والذي لا يحمل الصور الفوتوغرافية بشرط حمل أعضاء الرحلة بطاقات إثبات الشخصية صادرة من السلطات المختصة .

هذا ويمتخ ركاب **البواخر السياحية** التي تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم فى زيارة مصر تأشيرات دخول سياحية .

٧٠ - رباينة السفن والطائرات . إلتزام خاص :

أوجبت المادة السابعة من القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل على رباينة السفن والطائرات عند وصولها إلى الأراضى المصرية أو مغادرتها أن يقدموا إلى الموظف المختص بالمئات كشفاً بأسماء رجال سفنهم أو طائرتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم ، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها .

٠ هذا وقد نصت المادة ٤١ من القانون على عقاب الريان المخالف لأحكام المادة السابعة

المشار إليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر^(١) ويفرامة لا تقل عن خمسين جنيتها مصريا ولا تزيد عن مائتي جنية .

٧٩ - تسجيل الأجانب :

توجب المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩^(٢) على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال **سبعة أيام** من اليوم التالي لوصوله أراضي مصر بتأشيرة دخول أو تأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها ، وأن يحضر إقراراً عن حالته الشخصية وعن الفرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الشخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

هذا وقد أعفت المادة التاسعة **الأجانب ذوي الإقامة الخاصة**^(٣) عند عودتهم إلى مصر بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر .

كما أوجبت المادة العاشرة من القانون المذكور على كل أجنبي قبل تفهيم محل إقامته إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيم في دائرته بعنوانه الجديد فإن كان إنتقاله إلى بلد آخر وجب عليه أيضاً أن يتقدم **خلال يومين** من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص في البلد الذي إنتقل إليه .

وقد أعفت المادة العاشرة المذكورة في فقرتها الثانية **الأجانب الذين كُفِّمُوا بتأشيرات سياحية خلال الشهر الأول لوصولهم البلاد** .

(١) عقوبة الحبس وهما للمادة المذكورة وجوبية وليست جزائية .

(٢) المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٨/٤٩ المنشور في ١٩٦٨/١٠/٢ .

(٣) انظر لاحقا الأجانب ذوي الإقامة الخاصة المنصوص عليهم في المادة ١٨ من القانون .

وقد أجازت المادة الحادية عشرة^(١) من القانون إعفاء الأجنبي من شرط الحضور شخصياً إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة^(٢) لإجراءات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأغراض مقبولة ، بيد أنه يلتزم بتحرير الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك على أن يقوم بتسليمه من ينوب عنه إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم التالي لوصوله للأراضي المصرية .

٧٧ - مدير المنشآت الفندقية . إلزام خاص :

أوجبت المادة الثانية عشر من القانون على مدير الفندق أو التزل أو أي محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أوى أجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع فى دائرته محل سكن الأجنبي عن إسم هذا الأجنبي ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مغادرة الأجنبي خلال ٤٨ ساعة .

وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة الفندقية تلتزم بتسجيل النزلاء الأجانب والمصريين على السواء . كما تلتزم المنشأة الفندقية بإستلام جوازات سفر النزلاء الأجانب وإرسالها للقيد بمكتب الجوازات المختص مكانياً خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ وصول النزول الأجنبى .

كما تلتزم المنشأة الفندقية^(٣) بتسجيل النزلاء أياً كانت جنسيتهم فى السجل المعد لذلك مبيئاً فيه الإسم ... الجنسية ... رقم جواز السفر أو البطاقة الشخصية أو العائلية فى حالة كونه مصرياً ... تاريخ الوصول ... الجهة القادم منها ... تاريخ المغادرة ... الجهة المسافر إليها . وقد نصت المادة ٢٨ من قانون المحال العامة بأنه على كل مستغل لمحل عام من النوع الثانى (الفنادق ... البنىسيونات ... إلخ ..) أن يمسك دفترأ مطابقاً للنموذج الذى تعتمده وزارة الداخلية وأن تختم كل صحيفة بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل فى دائرتها . وعليه أن يدرج فيه إسم

(١) المعدلة بالقانون رقم ١٦٨/٤٩ .

(٢) المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون .

(٣) انظر مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، سابق الإشارة إليه ، بتد ٤١ هامش (٢) و٧٤ و٧٥ و٧٦ .

٧٧ و ٧٨ .

ولقب كل شخص يأوى إلى محله يوم حضوره مع بيان جنسيته ومناخه وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل . ويجب أن يكون الدفتر خالياً من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما تَوَنّ فيه . وعلى مستغل المحل أن يقدم للشرطة كل صباح بياناً مطابقاً لما هو مدوّن بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة .

هذا وتعاقب المادة ٤١ من القانون ٨٩/١٩٦٠ المعدل كل من يخالف حكم المادة الثانية عشرة المشار إليها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً ولا تزيد على مائتي جنيه ، مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى . **وتلك هي العقوبة المقررة للجريمة في صورتها البسيطة .**

أما عن عقوبة هذه الجريمة في صورتها المشددة ، فقد جعلها المشرع الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصري إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع مصر أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

بيد أن المادة الخامسة عشرة من القانون المذكور أجازت لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وبإذن خاص منه ولأعذار يقبلها أن يتجاوز عن عدم مراعاة حكم المادة الثانية عشرة ، وله أن يتصالح ^(١) فيها مقابل دفع المخالف خمسة جنيهات .

٧٣ - واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر :

مع عدم الإخلال بحظر تواجد الأجنبي في بعض المناطق المصرية المقررة في القوانين والقرارات

(١) التصالح تميز عن إرادة فردية ، تتلقاه وتؤكد صحه السلطة الإدارية المختصة ، ويعنى تخلى الفرد عن الضمانات القضائية التي قررها المشرع بصدد الجريمة التي ارتكبتها ، محققاً بذلك أيضاً تخلى الدولة عن حقها في العقاب وتقتضى بذلك الجريمة .

د. عبد الحميد الخوارزمي ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٦ و ٤٧ .

والأوامر العسكرية^(١) ، يلتزم الأجانب خلال مدة إقامتهم في مصر بأن يقدموا متى طُلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يذكروا بما يسألون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب إلى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في الميعاد الذي يحددهم .

كما أوجبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة على الأجانب في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ مقر الشرطة خلال **ثلاثة أيام** من تاريخ الفقد أو التلف .

٧٤ - أصحاب الأعمال . إلزام خاص :

تضمنت المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل إلزاماً خاصاً بأصحاب الأعمال المصريين فأوجبت على كل من يستخدم أجنياً أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب ، أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته إقراراً على النموذج للمدة لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت إلصاق الأجنبي بخدمته ، وعلى صاحب العمل عند انتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقراراً بذلك إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من إنتقطاع علاقته به .

٧٥ - السلطات المنتهية لمير عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة :

منح المشرع ميعاد عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة إصدار الإذن ، ولعذار يقبلها ، بالتجاوز عن عدم مراعاة الأحكام الخاصة^(٢) بتسجيل الأجانب أو تغيير محل إقامتهم والإلتزام الخاص بمديري المنشآت الفندقية وأصحاب الأعمال وتراخيص الإقامة .

كما له أن يتصالح في هذه المخالفات مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات .

(١) أمر رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ / ١٩٧٩ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ١٩ مكرر بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ .

أمر رئيس الجمهورية رقم ٤/١٩٨١ بشأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية .

الجريدة الرسمية ، العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١ .

(٢) لنواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من القانون .

٧٦ - إقامة ^(١) الأجانب في مصر :

نظم الباب الثالث من القانون رقم ٨٩/ ١٩٦٠ المعدل ^(٢) تراخيص إقامة الأجانب في مصر .
وأوجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يتأجر الأراضي المصرية
عند إنتهاء مدة إقامته ما لم يكون قد حصل قبل إنتهائها على ترخيص من وزارة الداخلية في مد ^(٣)
إقامته .

وقد قسمت المادة السابعة عشرة الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات هي -

١ - الأجانب ذوو الإقامة الخاصة ^(٤) .

٢ - الأجانب ذوو الإقامة العادية ^(٥) .

٣ - الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ^(٦) .

٧٧ - الفئة الأولى . الأجانب ذوو الإقامة الخاصة :

حددت المادة الثامنة عشرة الأجانب ذوو الإقامة الخاصة على النحو التالي :

١ - الأجانب الذين ولدوا في مصر قبل تاريخ المرسوم بقانون رقم ٧٤/ ١٩٥٢ ولم تنقطع
إقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم
بقانون رقم ٧٤/ ١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٩/ ١٩٦٠

Residence

(١)

(٢) المواد من ١٦ إلى ٢٤

L'extension

(٣)

Special residence

(٤)

Ordinary residence

(٥)

Temporary residence

(٦)

المعدل وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٣ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم في مصر أكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ الممل بالقانون رقم ٨٩/١٩٦٠ وكانوا قد دخلوا الأراضي المصرية بطريق مشروع .

٤ - الأجانب الذين يعمى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات يجرى تجديدها بانتظام وبشرط دخولهم الأراضي المصرية بطريق مشروع (١) .

٥ - العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والإقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد (٢) .

ومدة الإقامة الخاصة لهذه الفئة من الأجانب ~~سنوات~~ تتجدد عند الطلب إلا إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو إقتصادها القومي أو الصحة العامة أو كان عالة على الدولة فيكون لوزير الداخلية حينئذ أن يصدر قراراً بإبعاد الأجنبي بعد عرض الأمر على لجنة الإبعاد المنصوص عليها في المادة ٢٩ وصدر موافقتها على الإبعاد .

كما أنه لوزير الداخلية أن يقرر بحجج من يرى إبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى الأراضي المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

(١) ويلزم أن يكون الأجانب في الحالتين (٣ ، ٤) يقومون بأعمال مفيدة للإقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد .

وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

وقضت محكمة القضاء الإداري بأن (الخبرة في شؤون الجهاد ليست من الأعمال المفيدة للإقتصاد القومي أو فرع من الخدمات العلمية أو الثقافية أو الفنية التي تحوز البلاد) ، حكم ١٩٥٤/٤/٤ ، مجموعة المحكمات ، ص ٨ ، ص ١١٤٠ .

(٢) ويصدر بمثلهم قرار من وزير الداخلية .

٧٨ - الفئة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية :

حددت المادة التاسعة عشرة الأجانب ذوو الإقامة العادية الذين مضى على إقامتهم في مصر خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٧٤ ولم تنتطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٠/٨٩ وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .
ومدة الإقامة الخاصة بهذه الفئة من الأجانب خمس سنوات يجوز تجديدها .

٧٩ - الفئة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة :

الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة هم الذين لا تتوافر فيهم شروط الأجانب ذوو الإقامة الخاصة أو العادية .

وقد أجاز المشرع^(١) منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .
كما أجاز المشرع منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات يجوز تجديدها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية على التفصيل الآتي في البندين التاليين .

٨٠ - الإقامة الثلاثية^(٢) :

مدة الإقامة الثلاثية ، كما سبقت الإشارة ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتمنح للفئات الآتية من الأجانب المرتبطين بمصر بسبب العمل أو الإعتبارات العائلية أو الإنسانية أو السياسية ، وزوجاتهم وأولادهم :

- ١ - زوجات وأرامل المصريين والأجانب الحاصلين على إقامة خاصة أو عادية .
- ٢ - من فقدوا حقهم في الإقامة الخاصة أو العادية .
- ٣ - أبناء المصريين .
- ٤ - الأبناء البالغين الذين منح أبائهم الجنسية المصرية ولم يشملهم قرار المنح .

(١) مادة ٢٠ من القانون .

٥ - المستثمرين .

٦ - نزلاء الملاهي، من العجزة وكبار السن .

٧ - العاملين بالحكومة والقطاع العام .

٨ - الفلسطينيين العاملين بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة والمحاليين منهم للمهاجرين وأبنائهم الذين تجاوزوا سن الرشد .

٩ - الذين يتقاضون معاشات من الحكومة المصرية .

١٠ - الذين تقضى الإقامات الدولية بمنحهم الإقامة الثلاثية .

١١ - أزواج المصريات الذين مضى على زواجهم أكثر من خمس سنوات ولديهم تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة أو كانوا يعملون من شرط الحصول على ترخيص العمل مثل العاملين بالحكومة والهيئات والمنظمات الحكومية .

١٢ - المصرية التي فقدت جنسيتها المصرية نتيجة زواج من أجنبي ودخلها في جنسيته .

١٣ - المصري الذي فقد جنسيته المصرية نتيجة تجنسه بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك مع عدم احتفاظه بالجنسية المصرية وأولاده القصر متى شملهم الإذن بالتجنس .

٨١ - الإقامة المؤقتة لغير السياحة (١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمنح للفئات الآتية من الأجانب :

١ - الأجانب الذين يعملون بموجب ترخيص عمل من وزارة القوى العاملة للعاملين بالقطاع العام والخاص ، كما تمنح لزوجاتهم وأولادهم .

٢ - الأجانب الذين يعملون في الحكومة والهيئات العامة كما تمنح لزوجاتهم وأولادهم .

٣ - الدارسين بالجامعات والمعاهد والمدارس بموجب تحويلات نقدية شهرية .

٤ - أزواج المصريات الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها أولاداً - أيهما

أقرب - وأيضا أقارب الزوج حتى الدرجة الثانية يمنحون الإقامة لمدة سنة كاملة بكفالة الزوجة المصرية .

٥ - أزواج الأجانب المرخص لهم بالإقامة الخاصة - بصفتهم الشخصية الذين مضى على زواجهم أكثر من سنتين أو أنجب منها - أيهما أقرب - يمنحون إقامة لمدة سنة بكفالة الزوجة .

٦ - الأبناء المتجاوزين سن الرشد للأجانب المرخص لهم في الإقامة بموجب تراخيص عمل من وزارة القوى العاملة ، بكفالة آبائهم .

٧ - والد ووالدة الأجنبي المستمر المرخص له في الإقامة المؤقتة لغير السياحة (إقامة ثلاثية أو لمدة سنة) بكفالة المستمر وبموجب خطاب توصية من هيئة الإستثمار .

٨ - الأجانب الذين يحتفظون بودائع مالية سنوية بالبنوك المعتمدة بمصر ، بحيث لا يقل مبلغ الوديعة عن ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي (خمسين ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة . ويرخص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر في الإقامة المؤقتة لغير السياحة (١) .

٩ - الأجانب الذين يمتلكون عقاراً سواء أكان سكناً أو أرض فضاء مخصصة لسكنهم أو مزاوله نشاطهم الخاص لهم ولزوجاتهم وأولادهم القصر ، بشرط ألا تقل قيمة العقار عن ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي (خمسين ألف) أو ما يعادله بالعملة الحرة يتم تحويلها عن طريق أحد البنوك المصرية .

١٠ - الأجانب أصحاب المعاشات غير الحكومية الذين أقاموا بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات تتجدد بإستظام بحيث لا يقل مبلغ المعاش عن ١٨٠ دولار أمريكي أو ما يعادله شهرياً (٢) .

هذا ولا يجوز لأفراد هذه الفئة الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر أو مدة

(١) لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد .

(٢) هذا المبلغ غير ثابت وإنما يتغير وفقاً لقرارات وتعليمات وزارة الداخلية في هذا الشأن .

ترخيص الإقامة ، أيهما أقل ، ما لم يحصل قبل سفره على تأشيرة عودة صالحة لمدة تزيد عن ستة أشهر ولا تتجاوز ستة أو مدة الإقامة ، أيهما أقل ، بشرط تقديم مبررات جدية لطلب هذه التأشيرة .

٨٢ - الإقامة المؤقتة للسياحة ^(١) :

مدة الإقامة المؤقتة ، كما سبقت الإشارة ، سنة قابلة للتجديد ، وتمنح للسياحة والزيارة والعلاج وما شابه ذلك بموجب تحويل تقدي بإحدى العائلات الحرة .

ويستثنى من التحويل التقدي الأجانب الذين يقدمون كفالة من إحدى السفارات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو الوزارات والمصالح الحكومية المصرية أو شركات قطاع الأعمال العام المصرية ، وكذا من يقدمون كفالة شخصية من أحد الأقارب (مصري أو أجنبي مقيم) حتى الدرجة الرابعة .

وتجدر الإشارة إلى أن الأجانب المرخص لهم بالإقامة المؤقتة للسياحة يمكنهم الحصول على تأشيرات عودة لإمكان السفر ثم العودة لإستئناف إقامتهم دون مطالبتهم بتأشيرات دخول أو تحويلات نقدية جديدة ، بشرط عودتهم خلال مدة صلاحية تأشيرة العودة .

أما المرخص لهم بالإقامة المؤقتة لغير السياحة فإنهم معفون من الحصول على تأشيرة العودة .

هذا وعند إنتهاء إقامة الأجنبي فإنه يجوز له مغادرة البلاد خلال ١٥ يوماً أو التقدم لتجديد الإقامة وإلا أعتبر مخالفاً ^(٢) .

٨٣ - إذن التغيب ^(٣) :

تقضى المادة الثانية والعشرين من القانون بعدم جواز التغيب في الخارج لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية ^(٤) مدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل إنتهاء هذه المدة على إذن

Tourist Temporary Residence

(١)

(٢) رعايا السودان معفون من الحصول على تصاريح الإقامة وإجراءات التسجيل أما رعايا الأردن معفون من الحصول على تصاريح الإقامة فقط .

Absence permit

(٣)

(٤) الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية .

بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لا عذر يقبلها .

ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج على ستين .

ويترتب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيّبون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

٨٤ - مخالفة القرض من ترخيص الدخول أو الإقامة :

تقضى المادة الثالثة والعشرين بأنه لا يجوز للأجنبي الذى رخص له فى الدخول أو فى الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا القرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

٨٥ - المنتقون بالإقامة الخاصة :

تقضى المادة الرابعة والعشرين من القانون بأنه لا يتتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون فى كنفه حين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية فى مصر ستان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

٨٦ - الإبعاد :

سبقت الإشارة ^(١) إلى أن الإبعاد يَعرَف بأنه عمل بمقتضاه تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أرضها بالخروج منها وإكراههم على ذلك عند الإقتضاء .

فالمبدأ العام فى القانون الدولى يخول الدولة الحق فى إبعاد من ترى إبعاده من الجانب عن إقليمها ، سواء أكان الأجنبى المبعد من المقيمين إقامة مؤقتة على إقليم الدولة ، أو من المقيمين إقامة عادية أو دائمة . فالدولة التى يقيم الأجنبى على إقليمها هى دولة مضيئة ، وللمضيف أن يَبعِذَ الضيف الذى لم يعد يرغب فى ضيافته .

(١) يتد ٦٠ من الكتاب .

وقد قضت المحاكم الإدارية العليا ^(١) بأنه : (من الأصول المسلمة أن الدولة تحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في إتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للمحافظة على كيانها وأمنها في الداخل ومصالح رعاياها ، تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أم عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلا تلتزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامته بها إلا إذا كانت تضرعاتها ترتب له حقاً من هذا القبول بحسب الأوضاع والظروف التي تقررها . فإن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار التي يطال بها أو يتمل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخص فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد إتباع الأوضاع المقررة إن وجبت) .

وفي حكم آخر للمحكمة الإدارية العليا ^(٢) قضت بأنه : (من المبادئ المقررة أن للدولة حق إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغوب فيهم ^(٣) وفقاً لظهورهم ، وتأميناً لسلامتها ، وصيانة لكيانها ، شعباً ومجتمعاً من كل ما يضره . كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضاراً بشؤونها الداخلية والخارجية ، وبالا يعتبر كذلك . ولها حق إتخاذ الإجراءات المناسبة لكل مقام في حدود الواجبات الإنسانية وما تمارك عليه دولياً ، ولها سلطة تقديرية لمبررات الإبعاد ولا يرد هذا الحق إلا قيد حُسن إستعماله ، بحيث يكون الإبعاد قائماً على أسباب جدية ولتضيها الصالح العام في حدود القانون) .

وغنى عن البيان ، فإن الإبعاد ليس عقوبة توقع على الأجنبي بل هي إجراء ضابطي بحث ^(٤)

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٨/٤ . مجموعة المحكمة ، ص ١ ، ١٠٠٦ .

حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٥٦/٤/٧ ، مجموعة المحكمة ، ص ١٠ ، ٦٥٧ .

د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولي الخاص ، ص ٦٧٦ هامش ٢٢٠ .

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨/٢٤ و ٩/٤٥٢ في جلسة ١٩٦٤/٢/٢٨ .

الموسوعة الإدارية الحديثة ، جزء أول ، ص ٥٠٥ .

Indésirables

(٣)

(٤) د. نعم عليه ، المنع من السفر ، المخرج السابق ، ص ٨٢ .

، تتخذ الدولة بما لها من ولاية في الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وعلى ذلك لا يجوز لمحكمة جنائية أن توقع على أجنبى متهم أمامها جزاء الإبعاد كمقوية أصلية أو تبعية . بل إن الجهة التى تملك إتخاذ قرار الإبعاد وإعماله فى حق الأجنبى غير المرغوب فى بقاءه هى السلطة الأمنية ممثلة فى وزارة الداخلية . وقد أكدت ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ بمنحها وزير الداخلية سلطة إصدار قرار إبعاد الأجنبى غير المرغوب فيه .

بل أن المادة ٢٦ من القانون المشار إليه ، منحت أيضاً وزير الداخلية سلطة الأمر بحجز من يرى إبعاده ، مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

كما أن المشرع فوض^(١) مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية فى إصدار قرار يفرض بمقتضاه على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتمتعز تنفيذه ، الإقامة فى جهة معينة والتقدم إلى مقر الشرطة المختص فى المواعيد التى يعينها القرار وذلك إلى حين إمكان إبعاده .

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا يسمح للأجنبى الذى سبق إبعاده بالعودة إلى الأراضى المصرية إلا بإذن من وزير الداخلية .

٨٧ - لجنة الإبعاد :

وفقاً لحكم المادة التاسعة والمشرين من القانون ، تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الأتى :-

- ١ - وكيل وزارة الداخلية
رئيساً
- ٢ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة
عضواً
- ٣ - رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة
عضواً
- ٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
عضواً
- ٥ - مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية
عضواً
- ٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام
عضواً

(١) مادة ٢٠ من القانون .

وتتخذ اللجنة بناءً على طلب رئيسها .

ويشترط لصحة إنعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رأياها فى أمر الإبعاد على وجه السرعة .

والقرار الصادر بالإبعاد من وزير الداخلية قرار إدارى ، فيطعن عليه ، من ثم ، أمام القضاء .
الإدارى الذى إستقر فى أحكامه على خضوع قرارات الإدارة الخاصة بالإبعاد لرقابة القضاء الإدارى شأنها فى ذلك شأن سائر قرارات الإدارة ^(١) .

كما قضت محكمة القضاء الإدارى بأن الأمر بحجز الأجنبى مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد هو قرار إدارى يخضع بدوره لرقابة القضاء الإدارى ^(٢) .

كما إستقر أحكام محكمة القضاء الإدارى على أن أخذ رأى لجنة الإبعاد هو إجراء جوهري لما فيه من ضمان للفحص المراد إبعاده ، يترتب على إقفاله بطلان قرار الإبعاد ^(٣) .

٨٨ - المعطون من أحكام القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل :

أعقت المادة السابعة والثلاثين من القانون رقم ٨٩/١٩٦٠ المعدل الفئات الآتية من الأجانب من الخضوع لأحكامه :

(١) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المخرج السابق ، ص ٦٩٠ ، هامش ٢٤٦ .

(٢) حكم ١٩٥١/١٢/٢٥ ، مجموعة المجلس للأحكام ، ص ٦ ، ص ٢٢٠ .

(٣) د. عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص ، المخرج السابق ، ص ٦٨٨ ، وهامش ٢٣٧ .

١ - أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى الأجنبى المعتمدين فى مصر طالما كانوا فى خدمة الدولة التى يمثلونها . أما أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى الأجنبى غير المعتمدين فى مصر فيتبع فى شأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - رجال السفن والطائرات القادمة إلى مصر الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول الأراضى المصرية . أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة راسية فى الميناء أو الطائرة فى المطار .

٣ - ركاب السفن والطائرات التى ترسو أو تهبط فى ميناء أو مطار من المطارات المصرية الذين ترخص لهم السلطات المختصة فى النزول أو البقاء مؤقتاً فى أراضيها مدة بقاء السفينة فى الميناء أو الطائرة فى المطار على ألا يجاوز ذلك مدة أسبوع . ويجب على ربابنة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ سلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أى راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم بريقاً وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

٤ - رعاية الدول المجاورة للأراضى المصرية فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على إجازة خاصة تدعى **إجازة الحدود** فى نطاق الأحكام المنصوص عنها فى الإتفاقيات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

٥ - المعقون بموجب إتفاقات دولية تكون مصر طرفاً فيها وذلك فى حدود تلك الإتفاقات .

٦ - من يرى وزير الداخلية إعفاء بلذن خاص لإعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية .

٧ - المواطنون المقتربون فى حدود القواعد التى ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

٨٩ - منع الأجنبي من دخول الأراضي المصرية :

سبقت الإشارة إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل حظرت على الأجنبي دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان حاصلًا على تأشيرة دخول إلى الأراضي المصرية صادرة من السلطات المختصة قانوناً .

والدولة وهى تملك الصلاحيات فى منح تأشيرة الدخول للأجنبي ، فإنها أيضاً تملك ذات الصلاحيات فى منع الأجنبي من دخول أراضيها وإدراج إسمه فى قوائم الممنوعين من الدخول .

وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٩٨٣/٩٧٥^(١) بشأن تنظيم قواعد الممنوعين المعدل بالقرار رقم ١٩٨٦/١٢٨ حيث نص فى مادته الأولى على أن يكون الإدراج على قوائم الممنوعين بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها -

- ١ - المحاكم فى أحكامها وأوامرها واجبة النفاذ .
- ٢ - المدعى العام الإشتراكى .
- ٣ - النائب العام .
- ٤ - رئيس المخابرات العامة .
- ٥ - مدير إدارة المخابرات الحربية ومدير إدارة الشئون الشخصية والخدمة الإجتماعية للقوات المسلحة والمدعى العام العسكرى .
- ٦ - مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .
- ٧ - رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

وقد نصت المادة الثانية من القرار على أنه عند صدور قرار بالإبعاد يدرج إسم الأجنبي بقائمة منع الدخول ويرفع بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الإبعاد .

وقد منحت المادة السابعة من القرار الوزارى المندرج إسمه بقوائم الممنوعين من مغادرة البلاد أو الدخول إليها ، " **الحق فى التظلم** " من إدراجه فى القوائم^(٢) ، ويقدم التظلم إلى إدارة القوائم

(١) الواقع المصرية ، العدد ١٩٩ فى ١٩٨٣/٨/٣٠ .

(٢) ويكون تقديم التظلم من المدرج إسمه شخصياً أو من يعوب عنه .

بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .

وينفصل في التنظيم (لجنة التنظيم) يرأسها مساعد أول وزير الداخلية للأمن ، وعضوية كل من مستشار الدولة لإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ومدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ومندوب عن الجهة التي طلبت الإدراج .

ويتولى سكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وتجتمع بمقر المصلحة في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

٩٠ - تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب (١) :

- ١ - يجب على أعضاء النيابة العناية بتحقيق القضايا التي يتهم فيها الأجانب والتصرف فيها على وجه السرعة ، ويراعى في هذا الشأن إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية :
- ٢ - يتعين إحاطة المتهم الأجنبي المقبوض عليه ، بأن من حقه إخطار البعثة القنصلية لدولته ، فإن رغب في ذلك ، تعين الإستجابة إلى طلبه دون تأخير ، مع الإذن له بمقابلة قنصل دولته أو التصريح للقنصل بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي حدود ما تسمح به ظروف التحقيق ومقتضيات الصالح العام وتثبت كل هذه الإجراءات في محضر التحقيق .

- ٣ - يجب القصد في إحتجاز جوازات السفر الخاصة بالمتهمين الأجانب المقبوض عليهم وقصر ذلك على الحالات التي تفرضها مصلحة التحقيق لأقل مدة ممكنة .

(١) التعليمات العامة للنابات ، الكتاب الأول (التعليمات القضائية) ، القسم الأول (في المسائل الجنائية الصادرة في ١٩٨٠) ، الباب الرابع عشر (قضايا الأجانب) ، الفصل الأول (الأجانب الماديون) ، الفواد من ١٢٨٢ إلى ١٢٩٧ ، أما الفصل الثاني فهو خاص (برجال السلك السياسي والقنصلي والأجني) ، الفواد من ١٢٩٨ إلى ١٤٢٢ .

٤ - إذا إقتضت مصلحة التحقيق حبس المتهم الأجنبى احتياطياً ، فعلى عضو النيابة المحقق إرسال مذكرة عاجلة إلى المكتب الفنى للنائب العام ، يوضح فيها إسم المتهم مدوناً بالحروف العربية واللاتينية والدولة التى يتبعى إليها ووقائع الحادث ، والإتهام الموجه إليه حتى يتسنى إخطار وزارة الخارجية بذلك كى تتولى إبلاغه إلى قنصليته .

٥ - يجب على أعضاء النيابة إخطار قسم الأجانب بالإدارة القنصلية بوزارة الخارجية - عن طريق المحامين العامين أو رؤساء النيابة الكلية - بكل ما يباشرونه من تحقيقات فى وقائع منسوبة إلى الأجانب لا تقضى حبسهم احتياطياً ، وكذلك إخطار القسم المذكور بتصرفات النيابة فى هذا الشأن أولاً بأول .

٦ - يتعين على أعضاء النيابة مراعاة سرعة التحقيق فى الجرائم التى تقع من السائحين أو ترتكب ضدهم ، والحصر على التصرف فيها فى أقرب وقت مستطاع ، وذلك لمصلحة إجراءات التحقيق والمحاكمة نتيجة لقصر مدة إقامتهم بالبلاد .

٧ - تنبى العناية بدراسة محاضر مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الخاصة بالجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ، وتقديم المتهمين فيها ، فى حالة رفع الدعوى قبلهم ، إلى أقرب جلسة تلائياً من إفلاتهم من تنفيذ ما يقضى به عليهم من عقوبات .

٨ - إذا رأى فى الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة ولظروف خاصة بالنسبة للأجانب بما فيهم الفلسطينيين ، حفظ الواقعة لعدم الأهمية . يتعين على عضو النيابة أن يرسل الأوراق قبل التصرف ، مشقوقة بمذكرة الرأى ، إلى المكتب الفنى للنائب العام .

٩ - إذا إدعى أحد الأجانب لدى محاكمته فى إحدى الجرائم المشار إليها فى المادتين السابقتين أنه يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، إستناداً إلى أوراق لا تصلح قانوناً لإثبات مدعاه ، تعين على عضو النيابة الحرص على إعلان محرر محضر ضبط الواقعة فى القضية الخاصة شاعداً أمام المحكمة لإبداء ما يعينها على صحة تقدير ما يقدم إليها من مستندات ضماناً لسلامة ما تصدره من حكم فيها .

١٠ - يجب الحرص على سرية إجراءات التحقيق مع الأجانب ، والنتائج التي تسفر عنها ، وعدم تسرب أنباء عنها إلى وسائل الإعلام ، تجنباً لإستياء بعثات التمثيل القنصلى التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب .

١١ - يتعين على أعضاء النيابة ، الذين يباشرون الدعوى أمام المحاكم إستعمال الفصل فى القضايا الخاصة بالأجانب ، تلافياً لتعطل سفرهم ، وتيسيراً لتنفيذ الأحكام التي تصدر عليهم .

١٢ - يراعى فيما يحزر بشأن الأجانب المحكوم عليهم أو المطلوب ضبطهم أن تكتب أسماؤهم كاملة ببيان الإسم والأب والجد بالهجائين العربى واللاتينى ، مع إيضاح جهة وتاريخ الميلاد والمهنة والأوصاف المميزة ، وإرفاق صور فوتوغرافية كلما أمكن ذلك .

١٣ - لا يجوز لأعضاء النيابة الإتصال مباشرة ببعثات التمثيل السياسى والقنصلى بمصر ، ويكون ذلك الإتصال عن طريق المكتب الفنى للنائب العام ، الذى يخابر هذه الجهات بمعرفة وزارة الخارجية .

١٤ - يجب على النيابة الكلية إخطار " إدارة مكافحة المخدرات " بوزارة الداخلية شهرياً ببيان عن الأحكام التي تصدر ضد الأجانب فى قضايا المخدرات .

١٥ - لا يجوز إعلان الأوراق القضائية جنائية كانت أو مدنية أو إدارية فى دور السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية ^(١) .

(١) مع مراعاة ما تنص الفقرة التاسعة من المادة ١٢ مراسلات من أنه ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج يسلم للنهابة العامة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ويجوز أيضاً فى هذه الحالة وبشرط انعامة بالمثل تسليم الصورة مباشرة بغير البشة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن افراد إعلانه كى تتولى توصيلها إليه .

المبحث الثاني

شركات ووكالات السفر والسياحة^(١)

٩١ - تمهيد :

السياحة صناعة مركبة ، وهى ظاهرة القرن العشرين النموذجية .
والسياحة ، بلا مبالغة . تعتبر أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل إجتماعى وحضارى على المستوى القومى والدولى ، وغرس نوع من التفاهم بين الدول وشعوبها .
كما أن السياحة تتضمن مجالات مختلفة للإستثمار مثل : الفنادق والمطاعم والملاهى ، ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويج ، والقرى السياحية والبواخر السياحية ، وسياحة المخيمات ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة .
ومن مجالات السياحة أيضا شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحى .

والأصول الحقيقية لوكالات السفر والسياحة ترجع إلى عام ١٨٤١ ، حيث قام **توماس كوك** بأول رحلة جماعية بإستخدام السكك الحديدية حيث كان يعتبر القطار من الإختراعات

(١) * Py (pierre), Droit du tourisme, Daloz . 1989

* Rapp (Lucien) . Le contrat de voyage , colloque sur la commercialisation des produits touristiques, " Tourismes " Montpellier, 1989 .

* Thery (J.- F) , La responsabilité du transporteur, Tourisme, technique et organisation , 1970

* Wackermann (Gabriel) Les nouvelles relations entre les transports et le tourisme, Espaces , 1985

* Risman (Marc) , Tour Operator's Liability Disclaimer Clauses, IBA, Strasbourg conference, 2-6 October 1989 .

* Ignarski (Jonathan) , Insurance Aspects of the Tour Operators' Directive , IBA , Strasbourg Conference , 2-6 October 1989.

د . صلاح عبد الوهاب ، مسئولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية . كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ .

م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والقانونية . ١٩٧٧ .

د . رضا عبيد . القانون التجارى ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ .

د . عبد الفضيل محمد أحمد ، وكالات السفر والسياحة . دراسة مقترحة ، ١٩٨٦ .

مولفنا (مبادئ القانون في مجال التشريعات السياحية) الطبعة الثانية - ١٩٩٠ .

الحديثة ، ثم إستأجر سفينة وقام بتنظيم بعض الرحلات البحرية وأنشأ نظام التذاكر
(١) الجماعية

وفى عام ١٨٤٥ قام بعبور المانش لأول مرة مع مجموعة من السائحين .

وفى عام ١٨٦٦ نظم رحلة بحرية من أوروبا إلى أمريكا وكندا . وفى عام ١٨٧١ توج توماس كوك نشاطه بتنظيم رحلة حول العالم بإستخدام إحدى السفن إسطع فيها بدور المرشد (٢) . وقد توفى توماس كوك عام ١٨٩٢ بعد أن خلف وراءه مشروعه وكالة توماس كوك وولده ، لتكون أول وكالة سفر وسياحة بالمعنى الفنى .

وفى مصر يعتبر القانون رقم ١٩٥٤/٥٨٤ (٣) أول قانون خاص بشركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٨/٨٥ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم إتحاد لها وأعقبه قرار وزير السياحة رقم ١٩٦٩/١ بشأن إنشاء الغرف السياحية حيث نصت المادة الأولى منه على إنشاء غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٣/١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث إعتبرت الفقرة الثانية من المادة الأولى منه وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نهلية أو بحرية منشأة سياحية .

ثم صدر القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ بتنظيم الشركات السياحية المصطل بالقانون رقم ١١٨ /١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ .

وقد سبقت الإشارة (٤) إلى المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية والإستثمارية والشركات السياحية غير الإستثمارية والشركات السياحية الإستثمارية ، لذا نحيل القارئ إلى البنود التى تناولتها بالتفصيل .

وسوف نعالج شركات ووكالات السفر والسياحة فى مطلبين ، أولهما خاص بالشركات السياحية فى القانون المصرى ، وثانيهما خاص بالتكييف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وعملاتها .

(١) Tourist - Tickets

(٢) Guide

(٣) الرقاع المصرية . العدد ٩٠ مكرر (تابع) فى ١١/١١/١٩٥٤ .

المطلب الأول

الشركات السياحية في القانون المصري

٩٢ - فكرة عامة :

الشركات السياحية في القانون المصري قد تكون شركات أشخاص^(١) ، كما قد تكون شركات أموال خاصة أو عامة^(٢) ، حيث إشتعلت المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨ / ١٩٨٣ لمنح الترخيص أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة وفقا لأحكام القوانين المعمول بها .

كما أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من إخضاع الشركة السياحية إلى جانب التشريعات السياحية الأصلية كالقانون رقم ١٩٧٣/١ وقراراته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١١٨/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، وللقانون رقم ١٩٨١/١٥٩^(٣) ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٨٩/٢٣^(٤) ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٩٧٩/٥٩^(٥) .

هذا ويلاحظ تداخل التشريعات المنظمة للنشاط السياحي والفندقي في مصر مع غيرها من القوانين كقانون المحال العامة^(٦) وقانون الملاهي^(٧) وقانون مكافحة الدعارة^(٨) وقانون مكافحة الفس والتدليس^(٩) وقانون دخول وإقامة الأجانب والخروج من مصر^(١٠) وقانون تنظيم مكاتب الوسطاء في إلحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل في مصر^(١١) وقانون البانصيب^(١٢) وقانون الملاحة الداخلية^(١٣) وقانون المراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية^(١٤) وقانون إقامة وإدارة

(١) تضامن ، توصية بسيطة .

(٢) مساهمة ، مسؤولة محدودة ، توصية بالاسهم .

(٣) بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالاسهم .

(٤) بشأن الاستثمار (٥) بشأن المجمعات الصرانية الجديدة .

(٦) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧١ . (٧) القرار بقانون رقم ١٩٥٦/٣٧٢ .

(٨) القانون رقم ١٩٦١/١٠ . (٩) القانون رقم ١٩٤١/٤٨ المنعدل بمجموعة قوانين متتابعة .

(١٠) القانون رقم ١٩٦٠/٨٩ المعدل . (١١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٨/٥٧ .

(١٢) القانون رقم ١٩٧٣/٩٢ . (١٣) القانون رقم ١٩٥٦/١٠ المنعدل بالقانون رقم ١٩٦٢/٥٧ .

(١٤) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٠ / ١٩٥٧ .

الآلات الحرارية والمراجل البخارية^(١) وقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث^(٢) وقانون حماية الآثار^(٣) وقانون للمساعد الكهربائية^(٤) وقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية^(٥) وقانون الجمارك^(٦) وقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي^(٧) والقرار المنظم لإنشاء وتأسيس شركات الصرافة^(٨) الامر الذى يلزم معه - **وطالب به فى مؤلفاتنا السابقة**^(٩) - إصدار تشريعا جامعا مانعا منظما للنشاط السياحى والفندقى ومحددا لحقوق وأعباء والتزامات المنشآت السياحية والفندقية سواء فى فترات ما قبل التشغيل أو خلالها أو عند تصفيتها وبدون تفرقة أو تمييز بين تلك التى تخضع لقانون الإستثمار وبين التى تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

٩٣ - تحديد الشركات السياحية فى القانون المصرى :

نظم القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ ولاحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ ، الشركات السياحية وحدد فئاتها وما تقوم به من نشاط كل منها .

والبند الأول من المادة الأولى من القانون المذكور تضمن **الشركات السياحية العامة من الفئة الأولى التى تتم بتنظيم رحلات جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها**

- (١) القانون رقم ١٩٧٧/٥٥ .
- (٢) القانون رقم ١٩٨٣/٤٨ .
- (٣) القانون رقم ١٩٨٣/١١٧ .
- (٤) القانون رقم ١٩٧٤/٧٨ .
- (٥) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨٦/١٨٦ .
- (٦) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦٢/٦٦ .
- (٧) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ .
- (٨) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٩١/١١٧ فى شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى .

(٩) أنظرواالتفصيل :

- مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .
- ومؤلفنا (مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية) ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ .
- ومؤلفنا (التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .
- ومؤلفنا (التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الاجنبى فى منشآت السياحة مذيلاً بجرائم النقد السياحى) ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .

وفقاً لبرنامج معينة وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات .

أما **وكالات السفر والسياحة** ، فاعتبرها البند الثانى من المادة الأولى من القانون المذكور من الشركات السياحية من **الفئة الثانية** ، وهى التى تقوم ببيع أو صرف تذاكر السفر وتيسير نقل الأمتعة وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

وتتضمن البند الثالث من المادة الأولى المشار إليها **شركات النقل السياحى** وهى من الشركات السياحية من **الفئة الثالثة** وهى تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين .

وقوضت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى المشار إليها ، وزير السياحة بإضافة أنشطة أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين إلى الأنشطة المنصوص عليها فى البنود الثلاثة السابق الإشارة إليها .

وإنهم وإن كانت المنشآت السياحية والفندقية تتمتع بقوة القانون بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها ، إلا أن المشرع لم يمنح الشركات السياحية إعفاء مماثلاً^(١) بإستثناء وسائل النقل السياحى التى اعتبرها (**منشآت سياحية قائمة بذاتها**) ، وبعبارة أخرى ، فإن الشركات السياحية حُجِبَ عنها الإعفاء الضريبي ولم يُحَجَّبَ عن وسائل نقل السائحين التى تمتلكها ، الأمر الذى نراه إخلالاً بمبدأ المساواة بين أشخاص تمارس نشاطاً واحداً ألا وهو **النشاط السياحى** .

٩٤ - شروط منح الترخيص للشركة السياحية المصرية :

أجمعت المادة الرابعة من القانون شروط منح الترخيص للشركة السياحية فيما يلى :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

(١) مالم تكن الشركة السياحية تخضع لقانون الاستثمار رقم ١٩٨٩/٢٢٠ ففى هذه الحالة تتمتع بإعفاء ضريبي مدته خمس سنوات .

أما إذا كانت الشركة الساحية تخضع لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ، فإنها تتمتع حينئذ بإعفاء ضريبي مدته عشر سنوات لانشطتها داخل المدن الجديدة كالمباشر من رمضان والسادس من أكتوبر .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضا تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقرا لها في جمهورية مصر العربية .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

٥ - ألا يقل رأسمال الشركة عن المبالغ الآتية ^(١) :

* مائة ألف جنيه مصري لشركات السياحة (الفئة الأولى) يخصص منها مبلغ عشرون ألف جنيه مصري كتأمين .

* أربعون ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخصص منها مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصري كتأمين .

* عشرون ألف جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخصص منها مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري كتأمين ^(٢) .

٩٥ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر :

أجازت المادة السادسة من القانون لوزير السياحة الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر .

(١) إعتبارا من ١/١/١٩٩٠ ، وفقا لتعليمات وزير السياحة ، أصبح الحد الأدنى لرأس مال الشركات السياحية بفتاتها الثلاثة كما يلي :

* نصف مليون جنيه مصري لشركات السياحة العامة (الفئة الأولى) يخصص منها مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

* ثلاثمائة ألف جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة (الفئة الثانية) يخصص منها مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

* نصف مليون جنيه مصري لشركات النقل السياحي (الفئة الثالثة) يخصص منها مائة ألف جنيه مصري كتأمين .

(٢) تستلزم المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٢٢ / ١٩٨٢ بآلا يقل رأس المال العامل للشركة عن ٦٠ ٪ من رأس المال الكلي .

هذا والشروط التي أجمعتها المادة السادسة المشار إليها هي ١

١ - أن تكون الشركة تابعة لإحدى الدول التي تعطي للشركات المصرية حق إنشاء فروع فيها (١) .

٢ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائة ألف جنيه (٢) إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصري وغير قابل للإلقاء (٣) أو التجزئة أو التحويل .

٣ - أن تودع بوزارة السياحة ما يثبت بصفة دائمة أن لديها رأس مال في مصر لا يقل عن مائتي ألف جنيه (٤) .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تعيين مديراً عاماً مصرياً للفرع الأجنبي في مصر ، إلا أنه ليس هناك ثمة ما يمنع من تعيين مديراً أجنبياً أو أكثر لتولى مهام رئاسة الإدارات الداخلية للفرع .

١٦ - شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالي الأجنبي :

يستفاد من حكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون إجازة مساهمة رأس المال الأجنبي في تكوين الشركة السياحية المصرية وفقاً للشروط الآتية :

١ - أن تتخذ المنشأة طالبة الترخيص شكل الشركة .

٢ - ألا يتضمن عقد تأسيس الشركة المشهر أغراضاً مجاوز تلك المتصوص عليها في القانون .

٣ - أن تتخذ الشركة مقراً لها في مصر .

٤ - أن يكون للشركة مدير عام مصري الجنسية .

(١) مبدأ المعاملة بالمثل .

(٢) أصبح مائتي ألف جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة السارية إجباراً من ١٠/١١/١٩٨٨

(٣) Irrevocable

(٤) أصبح مليون جنيه مصري وفقاً لتعليمات وزير السياحة .

٥ - أن تدفع تأميناً مالياً قدره مائتى جنيه إما نقداً أو بموجب خطاب ضمان معتمد من بنك مصرى وغير قابل للإلغاء أو التجزئة أو التحويل .

٦ - أن تودع بوزارة السياحة ما يشيت بصفة دائمة أن لديها رأس مال فى مصر لا يقل عن مليون جنيه مصرى .

٩٧ - الترخيص للشركات السياحية فى إقامة منشآت فندقية أو سياحية :

أجازت المادة الخامسة من القانون الترخيص للشركات السياحية فى إقامة المنشآت الفندقية أو السياحية على ألا تدخل قيمة هذه المنشآت فى حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره طبقاً لأحكام القانون .

وحكم المادة الخامسة المشار إليها يقابل حكم المادة الخامسة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التى يجيز أن يشمل الترخيص بالمنشآت الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية والمحال الصناعية والتجارية الملحقة بالمنشأة والمخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلية^(١) .

٩٨ - فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها :

أجازت المادة التاسعة من القانون للشركات السياحية إنشاء فروع لها داخل أو خارج مصر بشرط الحصول على الموافقة المسبقة لوزير السياحة ، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الواجب توافرها فى مقر تلك الفروع وفيمن يتولى إدارتها .

بيد أن اللائحة التنفيذية^(٢) عند صدورها بالقرار الوزارى رقم ٢٢٧ / ١٩٨٣ ساوت بين الشروط الواجب توافرها فى المقر الرئيسى للشركة وبين فروعها وبدون تمييز بين الفروع المحلية والفروع الخارجية .

(١) انظر بالتفصيل مؤلفات (المراكز السياحية فى التشريع المصرى) ، المراجع السابق ، بند ٢٤ ، ص ٢٥ .

(٢) م ٢ من اللائحة .

أما عن الشروط الموجب توافرها فيمن يتولى إدارتها فقد إشتراط الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية فيمن يعين مديراً لفرع الشركة ألا تقل مدة خبرته في مجال العمل السياحي الذي تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، وعن خمس سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

٩٩ - إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي :

حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨٣/٢٢٢ الإجراءات الواجب إتباعها للحصول على ترخيص بمزاولة كل أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون تنظيم الشركات السياحية :

١ - التقدم بطلب مدموغ للإدارة العامة للشركات السياحية بالوزارة متضمناً الرغبة في مزاولة الأعمال السياحية وموضحاً به البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة .

(٢) نوع العمل السياحي .

(٣) أسماء الشركاء وعناوينهم وأرقام بطاقتهم .

(٤) إسم الشركة .

(٥) مقر الشركة .

(٦) رأس المال .

(٧) إسم المدير المسئول عن الشركة مع توضيح خبرته السياحية .

٢ - أداء رسم الترخيص إما نقداً أو بشيك بإسم وزارة السياحة ومقداره :

٥٠٠ جنيه مصري لشركات السياحة العامة من الفئة الأولى .

٤٠٠ جنيه مصري لوكالات السفر والسياحة من الفئة الثانية .

٣٠٠ جنيه مصرى لشركات النقل السياحى من الفئة الثالثة .

٢ - تخضع الإدارة العامة للشركات السياحية مَقْدَمِ الطلب بعد موافقة جهات الأمن لإستيفاء ما يلى :

(١) صورة من عقد تكوين الشركة وملخصة المسجل والمشهر .

(٢) صورة من صحيفة قيد الشركة بالسجل التجارى .

(٣) صورة من الصحيفة الناشرة .

(٤) ميزانية إلتتاحية موقعة من محاسب قانونى .

(٥) إيصـال سداد التأمين .

(٦) صحائف الحالة الجناثية للشركاء المتضامتين والمدير المسئول والعاملين بالشركة .

٤ - موافقة وزارة السياحة على وسائل النقل وذلك بالنسبة للشركات التى ترغب فى تشغيل وسائل نقل سياحية .

ولوزارة السياحة أن تستطلع رأى غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بالإتحاد المصرى للغرف السياحية بشأن الطلب المقدم لها بإنشاء شركة سياحية .

١٠٠ - الشروط الواجب توافرها فى المركز الرئيسى للشركة السياحية ونوعها المحلية :

تستلزم المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الشروط الآتية :

١ - أن يكون فى منطقة مناسبة لنوع العمل الذى تباشره الشركة ^(١) .

٢ - أن يكون فى شقة مستقلة أو محل مستقل عن أى نشاط آخر .

٣ - ألا يقل مساحة المقر فى مجموعها عن ٦٠ مترا مربعا .

(١) يرى أنه شرط تقديرى يمكن من خلاله الإدارة تطبيق منع الترخيص فى حالة تسطها فى استخدامه .

٤ - ألا يقل مساحة الفرع عن ٣٠ متراً مربعاً .

ويستثنى من هذا الحكم مقر الشركات وفروعها التي تنشأ في الفنادق أو النوادي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام .

٥ - إذا كان المكان مؤجراً مفروضاً فيجب ألا تقل مدة عقد الإيجار عن خمس سنوات متصلة وأن يكون العقد ثابت التاريخ بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

١٠١ - الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية :

تضمنت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية هي -

١ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **سنوات** إذا كان حاصلاً على مؤهل عال ، منها أربع سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٢ - أن تكون له خبرة في العمل السياحي الذي تباشره الشركة لا تقل مدتها عن **خمس سنوات** إذا كان من غير الحاصلين على مؤهل عال ، منها ست سنوات على الأقل في عمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٣ - أما بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية (قسم الدراسات السياحية) ، فقد إكتفى القرار بفترة خبرة مدتها **سنوات** دون اشتراط الإضطلاع بعمل مسئول مناسب بقطاع السياحة والطيران المدني .

٤ - أما بالنسبة للحاصلين على دبلوم الدراسات العليا في السياحة من إحدى كليات السياحة والفنادق بالجامعات المصرية ، فتخصص لهم سنتان من مدة الخبرة المطلوبة (أى المدين أكبر) بالمقارنة بالحاصلين على بكالوريوس السياحة والفنادق على النحو المبين في (٣) بماليه (١) .

(١) لزم ضرورة إعادة صياغة المادة الثالثة من هذا القرار كي تصبح أكثر وضوحاً وتحديداً نظائراً لتقول التفسير .

٥ - أن يكون متفرغاً لا يعمل في أى جهة أخرى وأن يقتصر عمله على شركة واحدة .

وفى حالة خروج المدير المستول أو وفاته تستمر الشركة فى مباشرة أعمالها لحين تعيين مدير جديد وذلك لفترة لا تزيد على ستة أشهر .

أما عن الشروط الواجب توافرها فى مدير فرع الشركة السياحية ، فبالإضافة إلى شرط التفرغ ، فإنه يلزم ألا تقل مدة خبرته فى مجال العمل السياحى الذى تباشره الشركة عن سنتين إذا كان حاصلأ على مؤهل عال ، وعن خمسة سنوات إذا كان غير حاصل على هذا المؤهل .

وفى جميع الأحوال ، سواء بالنسبة للمدير المسئول أو مدير الفرع ، يتعين أن يكون العمل المكسب للخبرة قد تمت ممارسته بصفة أساسية منتظمة تنفى عنه وصف العرضية .

وقد أجاز القرار لمدير الشركة أن يكون أيضاً مديراً لفرعها الموجود بنفس المدينة التى بها المقر الرئيسى للشركة .

١٠٢ - التأمين المالى :

سبقت الإشارة إلى إلزام الشركات السياحية بسداد تأميناً مالياً وفقاً لفعالاتها المختلفة التى حددتها المادة الأولى من القانون .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية فى تحديد طريقة سداد التأمين والجهة التى يودع بها .

وقد نصت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على أن يتم سداد مبلغ التأمين المالى بالعملة المصرية أو ما يعادلها من العملات الأجنبية المقبولة .

ويودع مبلغ التأمين المالى لدى وزارة السياحة نقداً أو ب خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية ، ويرد رصيد التأمين المالى . فى حالة إلغاء الترخيص ، بعد التحقق من تنفيذ الإلتزامات المتعلقة بالشركة فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الإلغاء . كما يرد فى حالة تصفية أعمال الشركة بناء على طلب المصفى بعد موافقة لجنة فض المنازعات .

١٠٣ - الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحى :

أوجبت المادة الماشرة من القانون على شركات النقل السياحى أن تحصل مقدماً على موافقة

وزارة السياحة على وسائل النقل المختلفة التي تستخدمها قبل التقدم للحصول على الترخيص بها من الجهات المختصة ، وتعتبر هذه الموافقة شرطاً من شروط الترخيص .

ولا تدخل قيمة وسائل النقل في حساب الحد الأدنى من رأس المال الواجب توافره للشركة ، ويسرى هذا الحكم على الشركات التي ترغب في شراء وسائل نقل خاصة بها .

وقد ألزمت الفقرة قبل الأخيرة من المادة الرابعة من القانون شركات النقل السياحي أن تقدم ما يثبت ملكيتها للحد الأدنى لوسائل النقل .

كما فوضت الفقرة الأخيرة من ذات المادة اللائحة التنفيذية في تحديد الحد الأدنى لوسائل النقل وستة صتها ومواصفاتها .

وقد تضمنت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لوسائل النقل مميزة في ذلك بين النقل البري وبين النقل النهري والبحري وبين النقل الجوي على النحو التالي -

أولاً . النقل البري :

مجموعة من وحدات النقل السياحي البري لا تقل مقاعدها عن ١٥٠ مقعداً .
وإشترطت اللائحة ألا يكون قد مضى على تاريخ صنع السيارة أكثر من عام سابق على إستيرادها ، وبأن تكون ٧٥٪ من الوحدات مكيّفة تكييفاً كاملاً (ساخناً وبارداً) .

ثانياً . النقل النهري والبحري :

عدد من الوحدات لا تقل حمولتها عن ١٠٠ راكب وأن تكون مجهزة تجهيزاً لائقاً ومكيّفاً .
وإشترطت اللائحة بأن تكون مستوفاة للشروط الملاحية النهرية أو البحرية التي تقررها الجهة المختصة حسب نوعها .

ثالثاً . النقل الجوي :

لا يقل عن طائرتين .
أما عن ستة الصنع فيتم تحديدها بمعرفة هيئة الطيران المدني .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من اللائحة على أن يقتصر استخدام وسائل النقل البرية والنهرية والبحرية والجوية على نقل السائحين .

١٠٤ - التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسي للشركة :

حظرت المادة السابعة من القانون التنازل عن الترخيص الصادر للشركة أو التغيير في نوعية نشاطها المسجلة به أو شكلها القانوني أو في الشركاء المسؤولين بالنسبة لشركات الأشخاص إلا بالموافقة المسبقة لوزير السياحة .

وقد فوض القانون اللائحة التنفيذية في تحديد قواعد وإجراءات تعديل الترخيص والتنازل عنه .

وقد أجازت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية تعديل الترخيص بناء على طلب يقدم للإدارة العامة للشركات السياحية موضحاً به نوع التعديل المطلوب ، سواء كان متعلقاً بنشاط الشركة أو شكلها القانوني أو بتغيير الشركاء المسؤولين عنها وذلك بالنسبة لشركات الأشخاص ، أو بأى بيان آخر ، مع ذكر أسباب التعديل وتقديم المستندات المؤيدة له .

كما أجازت الفقرة الثانية من ذات المادة أن يتم التنازل عن الترخيص لشركة أخرى بناء على طلب الشركتين ويشترط أن تتوافر في الشركة المتنازل إليها جميع الشروط التى يتطلبها القانون لمنح الترخيص .

١٠٥ - إلتزامات الشركات السياحية :

تضمنت المواد الثلاثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر من القانون والمواد العاشرة والحادية عشر والثالثة عشر من اللائحة التنفيذية مجموعة من الإلتزامات هي ١

أولاً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية التى تنظمها قبل تنفيذها بخمسة عشر يوماً على الأقل وعلى أن يتضمن الإخطار ١

١ - أسماء الفنادق أو أماكن الإقامة ودرجتها وعناوينها التي ستقيم بها المجموعات التي أعدت

بشأنها البرامج وسعر كل برنامج .

٢ - طريقة سداد الشركة لقيمة الخدمات التي ستقدمها ومصدر السداد ، على أن يكون

السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالعملات المقبولة قانوناً .

٣ - البنك الذي سيتم عن طريقه السداد .

ولوزارة السياحة - من خلال الإدارة العامة للشركات السياحية - أن تعترض على البرامج التي ترى مخالفتها للأحكام الواردة في القانون أو لآلئته التنفيذية ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة المخالفة تعديل برامجها وتنفيذها وفقاً لما أبدى من إعتراض .

ثانياً . الإلتزام بأسعار الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة :

أجازت المادة الثانية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية لوزير السياحة أن يضع حداً أقصى أو أدنى لأسعار بعض الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية .

وللتحقق من إلتزام الشركات السياحية بمراعاة أسعار الخدمات المؤداة ، نصت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون على إلتزام الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بمشروعات برامجها قبل بداية الموسم بوقت كافٍ للتحقق من إلتزامها بما يكون قد صدر من قرارات تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات .

ولوزارة السياحة أن تبدي إعتراضها إن رأت محلاً لذلك ، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة ، موضوع الإعتراض ، تعديل مشروعاتها وفقاً للإعتراض .

ثالثاً . الإلتزام بإرسال كشوف الساتحين إلى وزارة السياحة شهرياً :

ألزم المشرع الشركات السياحية بأن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفاً بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقاً بها بيان بالقيمة التقديرية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر بأحد طرق الدفع المقبولة قانوناً

وتقديم ما يثبت ذلك .

رابعاً . الإلتزام بالحصول على الموافقة المسبقة لوزارة السياحة لطبع وتوزيع النشرات السياحية :

تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد وخارجها على وزارة السياحة والحصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع .

ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك .

خامساً . الإلتزام بإخطار وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية :

أوجبت المادة السادسة عشر من القانون على الشركات السياحية موافاة وزارة السياحة بميزانياتها وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة ومراعاة إلتزام القواعد التي تضعها وزارة السياحة بالإتفاق مع وزارة المالية لإحكام الرقابة على إيراداتها ومصروفاتها .

هذا ويبنى التفرقة بين شركات الأشخاص الخاضعة للقانون التجارى وشركات الاموال التي ينظمها القانون رقم ١٩٨١/١٥٩ بشأن شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالاسهم التي منحها المشرع ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة لتقديم وعرض الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر على الجمعية العامة للمساهمين أو الشركاء . وإعتمادها . فطائفة شركات الاموال تخضع في مواعيد عرض وإعتماد ميزانياتها للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ وليس للقانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بتنظيم الشركات السياحية . أما طائفة شركات قطاع الأعمال العام^(١) سواء القابضة أو التابعة فتخضع لنظام مماثل لشركات الاموال الخاضعة للقانون رقم ١٩٨١/١٥٩ من حيث مدة عرض الميزانية وإعتمادها^(٢) .

(١) لمنظمة بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٢ - المجريدة الرسمية ، العدد ٢٤ مكرر في ١٩٩١/٦/١٩ .

(٢) المادة ٢٢ من قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٩١/١٥٩٠ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام

- المجريدة الرسمية ، العدد ٤٤ تابع في ١٩٩١/١٠/٢٦ .

سادساً : الإلتزام بالنسبة المقررة لكل من السياحة الوافدة والسياحة الطاردة :

أوجبت المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية على الشركات السياحية ألا يجاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج سنوياً ٢٠٪ من حجم نشاطها الإجمالي السنوي شاملاً جميع الخدمات السياحية التي تقدمها للسائحين الوافدين وأعمال النقل السياحي إذا كان ذلك يدخل فيما تمارسه من أنشطة ، والسياحة الداخلية .

١٠٦ - سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة :

تقضى المادة الحادية عشر من قانون تنظيم الشركات السياحية بأن تعد وزارة السياحة سجلاً خاصاً للشركات السياحية تدون به البيانات الآتية -

- ١ - إسم الشركة .
- ٢ - مقر الشركة .
- ٣ - المدير المستول .
- ٤ - رقم الترخيص .
- ٥ - تاريخ منح الترخيص .
- ٦ - أسماء الشركاء .
- ٧ - أسماء الموظفين .
- ٨ - الفروع .
- ٩ - الجزاءات الموقعة على الشركة .

وقد أجاز القانون ولائحته التنفيذية إستخراج أو تعديل بيان أو أكثر من البيانات الواردة بالسجل أو إضافة بيانات جديدة أو إستخراج بدل فاقد أو صور من الترخيص مقابل رسوم حددتها المادة التاسعة من اللائحة كما يلي :

- ١ - رسم طلب إستخراج بيان أو أكثر من البيانات ١٠ جنيهات
 - ٢ - رسم طلب تعديل أو إضافة بيان أو أكثر ١٥ جنيهه
 - ٣ - رسم إستخراج بدل فاقد أو صورة من الترخيص ٣٠ جنيهه
- وتعفى الطلبات المقدمة من الجهات الحكومية من هذه الرسوم .

فتوى أن سجل الشركات السياحية يتمتع بالعلانية ، فلا يجوز لوزارة السياحة ، من ثم ، الإمتناع أو رفض الطلب المقدم لها بإستخراج بيان أو أكثر من البيانات المدونة فى السجل حتى ولو لم يكن مقدماً من ممثل الشركة قانوناً . أما إذا تضمن الطلب تعديلاً أو إضافة بيان أو أكثر لبيانات الشركة فيلزم حينئذ أن يكون مقدماً من الممثل القانونى للشركة لإعتباره تعديلاً للترخيص .

١٠٧ - الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة :

منحت المادة ٣٠ من قانون تنظيم الشركات السياحية العاملين بوزارة السياحة الذين يتمتعون بصفة الضبط القضائى وفقاً للقواعد القانونية المقررة ، دخول مقر الشركات السياحية والإطلاع على السجلات والمستندات والدفاتر التجارية ، مع منحهم حق ضبط المخالفات الخاصة بقوانين النقد والدفاتر التجارية بالإضافة إلى ما يقع من مخالفات لأحكام قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية .

١٠٨ - لجنة فض المنازعات واختصاصاتها :

شكلت المادة الثامنة عشر من القانون لجنة لفض المنازعات من كل من :

- ١ - رئيس إدارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة .
- ٢ - وكيل الوزارة المختص .
- ٣ - رئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة أو من يحل محله .

وتختص لجنة فض المنازعات بالنظر فى الشكاوى المقدمة ضد الشركات السياحية بسبب مباشرة

أعمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سواء كانت تلك الشكاوى مقدمة من السائحين أنفسهم أو من وزارة السياحة بإعتبارها ثائية ضمن يفاير اليلاد منهم ، ويقتصر إختصاص تلك اللجنة على المنازعات التي تدخل في حدود الإختصاص التوعى للمحاكم الجزئية .

بيد أنه لا يخل هذا الإختصاص بما للمحاكم الجزئية من إختصاص أصيل في هذا الصدد .

١٠٩ - إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها :

حددت المادة ١٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٣/٢٢٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة فض المنازعات وكيفية الفصل فيها على النحو التالي :

- ١ - تقدم الشكوى إلى إدارة الشركات السياحية .
- ٢ - ترسل صورة من الشكوى إلى الشركة المعنية مع إخطار غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .
- ٣- إذا لم يرد من الشركة المشكو ضدها خلال عشرة أيام من إخطارها بالشكوى ، أو كان ردها غير مقنع ، عرضت الشكوى على لجنة فض المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تنظيم الشركات السياحية .
- ٤ - تحدد اللجنة المذكورة ميعاد نظر الشكوى خلال أسبوع من إحالتها إليها وتخطر أصحاب الشأن به ، ولها أن تطلب منهم تقديم ما تراه لازماً من مستندات .
- ٥ - تبث اللجنة في الشكاوى خلال أسبوعين من عرضها عليها بمد أن تستمع إلى أقوال الطرفين وتطلع على المستندات المقدمة منهم .
- ٦ - تصدر قرارات لجنة فض المنازعات بالأغلبية المطلقة .

٧ - يخطر أطراف الشكاوى بقرار لجنة فض المنازعات خلال أسبوع من صدوره ، كما تخطر به إحالة الشركات بوزارة السياحة لتنفيذه كذلك غرفة الشركات السياحية .

٨ - إذا رأت لجنة فض المنازعات توقيع غرامة مالية على الشركة المقدم ضدها الشكاوى ، فلها أن تقرر خصم هذه الغرامة من مبلغ التأمين المودع من الشركة ، وعلى الشركة أن تستكمل مبلغ التأمين خلال أسبوعين من إخطارها بقرار اللجنة .

ولم يحدد قانون تنظيم الشركات السياحية أو لائحته التنفيذية طرق الطعن في قرار لجنة فض المنازعات في حالة صدوره بإدانة الشركة للسياحية المشكو ضدها .

كذلك لم يتضمن القانون أو لائحته التنفيذية ما يفيد جواز تقليظ الغرامة في حالة تكرار المخالفة خلال مدة زمنية محددة (١) .

وتحق لى أن الفرامة المقضى بها من لجنة فض المنازعات هي (غرامة مدنية) وليست (غرامة جنائية) الأمر الذى يكون من حق الشركة السياحية الصادر ضدها قرار التفرير الطعن فيه أمام محكمة كلية بهيئة إستئنافية كدوائر الطعون فى المحاكم الابتدائية ، ويكون حكمها ، من ثم قابلاً للطعن فيه أمام محكمة الإستئناف ، فقرار لجنة فض المنازعات ليس نهائياً .

وفى حالة صدور حكم نهائى بتأييد قرار التفرير ، فمن حق الصادر لصالحه القرار إقامة دعوى تعويض ضد الشركة السياحية إذا توافرت أركانها وعناصرها القانونية .

١١ - وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة والقضاء :

تضمنت المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٧ بتنظيم الشركات السياحية المعدل بالقانون رقم ١٩٨٣/١١٨ حكماً جديداً منحتاً بمقتضاء النيابة العامة ورئيس المحكمة الابتدائية

(١) وهو ما يستلزم عليه قانوناً يـ (العدد) فالشرح الجنائي فى الباب السابع من قانون العقوبات لأرد المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ منتظماً أحكام المرد . وإعتبر جرائم السرقة والتصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة فى المرد . وكذلك إعتبر الإمانة والسب والفضف جرائم متماثلة . وهناك العديد من الجرائم المتعلقة حددها المشرح الجنائي فى المواد المذكورة .

سلطة إصدار قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة .

وقرار وزير السياحة بوقف نشاط الشركة ، لا خلاف على إعتباره (قراراً إدارياً) قابلاً للمطعن فيه أمام القضاء الإداري ، فالفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون المذكور نصت على أنه لووزير السياحة أن يصدر قراراً إدارياً بوقف نشاط الشركة إذا ثبت مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون التي تنص - بدورها - على أنه لا يجوز لاية شركة سياحية مزاولة الأعمال المتصوص عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة السياحة .

أما قرار النيابة العامة والقضاء بوقف نشاط الشركة فالامر يحتاج إلى تفصيل لكل من قرار النيابة العامة والقرار الصادر من القضاء .

١١١ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة :

النيابة العامة شعبة أصيلة من السلطة القضائية ، وهي تقوم بمباشرة سلطة التحقيق والإتهام وغيرها من الإختصاصات القضائية المنصوص عليها في القوانين ، بما في ذلك سلطات وإختصاصات قضاء التحقيق .

وقد ساوى الدستور عام ١٩٧١ في المادة ٤١ منه بين النيابة العامة والقاضي المختص ، في سلطة القبض والتفتيش والحبس وتقييد الحرية ، فأضفى بذلك قيمة دستورية على الطبيعة القضائية للنيابة العامة .

وقضاء النقض أكد أن النيابة العامة تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية ، وأنها خصم عام تختص بمركز قانوني خاص ^(١) .

والنيابة العامة لها إختصاصات في إطار الخصومة الجنائية فهي :

- ١ - تقوم بوظيفة الإتهام من خلال تحريك الدعوى الجنائية ورفعها ومباشرتها أمام المحكمة .
- ٢ - تساهم في تشكيل المحكمة الجنائية ، سواء كانت النيابة العامة تقوم بمهمة قضاء الحكم أو

(١) تفتيش جنائي ، ١٩٧٧/٢/١٤ ، مجموعة الأحكام ، ص ٢٨ ، رقم ٥٧ ، ص ٣٦١ .

قضاء التحقيق أو الإحالة ، فإذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلسات المحكمة الجنائية فإنه يترتب عليه بطلان الحكم الذى تصدره .

٣ - تباشر التحقيق الإبتدائى ، بإعتباره عملية إجرائية يقف فيها المحقق موقف الفصل فى النزاع المعروض عليه من أجل الكشف عن الحقيقة وتطبيق القانون .

٤ - تصدر الأوامر الجنائية .

٥ - تعرض قضايا الإعدام على محكمة النقض .

٦ - تشرف على تنفيذ الأحكام الجنائية .

والنيابة العامة تتمتع ببعض الإختصاصات فى مجال الضبط الإدارى الذى يتمثل فى المحافظة على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة ويهدف إلى منع وقوع الجرائم إبتداءً . وهو من أعمال السلطة العامة ، وقرار الضبط الإدارى هو عمل إدارى بحث (١) .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بأن النيابة العامة أن تصدر قراراً بوقف نشاط الشركة إذا رأت رفع الدعوى العمومية ضدها بتهمة إرتكاب أى عمل من شأنه المساس بأمن الدولة أو إقتصادها القومى .

ويجوز التظلم من هذا القرار أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

فقرار النيابة العامة وفقاً للنص المتقدم ليس قراراً إدارياً خلافاً لقرار الوقف الصادر من وزير السياحة بمقتضى حكم الفقرة الأولى من ذات المادة .

وينبئى التفرقة بين الجرائم (٢) الماسة بأمن الدولة والجرائم الماسة بالإقتصاد القومى .

١١٢ - الجرائم الماسة بأمن الدولة :

الجرائم الماسة بأمن الدولة - وفقاً لحرفية نص المادة ٢٣ المشار إليها ، هى الجنائيات المضرة

(١) د. أحمد فتحي سرور ، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، ٢٠١ ، بند ٨٢ ، ص ١٦٧ ، هامش ٢.

(٢) عبر المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بلفظ (المصل) الماس بأمن الدولة وإقتصادها وهى صياغة غير دقيقة وتفضل عليه لفظ (الجريمة) .

بالمصلحة العمومية من جهة الخارج ومن جهة الداخل ، وهى الجرائم المضرة بأمن الدولة بالمعنى الدقيق ، المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى مكرراً من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

نصت المواد ٧٧ إلى ٨٥ (أ) على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

ونصت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ مكرراً على الجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل .

ونصت المواد من ١٠٢ (أ) إلى ١٠٢ (و) على عقوبات هذه الجرائم إذا وقعت بإستخدام المفرقات .

وتختص محاكم أمن الدولة العليا بنظر تلك الجرائم بمقتضى نص المادة الثانية فقرة أولى من القانون رقم ١٥٥/١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة (١) .

وترفع الدعوى فى الجنايات المشار إليها فى الفقرات السابقة إلى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويقصل فيها على وجه السرعة .

وتختص النيابة العامة بالإتهام والتحقيق فى الجرائم التى تدخل فى إختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

ويكون للنيابة العامة ، بالإضافة إلى الإختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

وأحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر (٢) (٣) .

(١) أحيلت الجرائم المشار إليها إلى محاكم أمن الدولة (طوارئ) بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ١/١٩٨١ الصادر فى ٢٢/١٠/١٩٨١ .

(٢) أما أحكام محكمة أمن الدولة الجزائية فلإنها قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجناح المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر .

(٣) أما الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) فإنه لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى تلك الأحكام - ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية (م ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢/١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) .

وقد أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٧٠/١٩٧٢ المعدل بالقرار رقم ١٩٧٩/٢٩٦ بإختصاصات نيابة أمن الدولة العليا - حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار المذكور بإختصاص نيابة أمن الدولة الملحقة بمكتب النائب العام بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر والثالث والخامس عشر والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل التظلم من قرار النيابة العامة بالوقف أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى العمومية .

وتنفيذاً لحرفية النص فيما يتعلق بالجرائم الماسة بأمن الدولة ، فإن التظلم يكون أمام محكمة أمن الدولة العليا أو أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ^(١) في حالة صدور قرار وقف النشاط من نيابة أمن الدولة العليا ^(٢) .

والمرجع - في قانون تنظيم شركات السياحة - لم ينظم إجراءات التظلم ومدة الفصل فيه ومن له حق الاعتراض أو الطعن في قرار المحكمة بإلغاء قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة .. هل هو وزير السياحة أم وزير الداخلية أم النائب العام ؟ .. الأمر الذي نجد معه ضرورة تدخل المشرع لإعادة صياغة المادة الثالثة والعشرين من قانون تنظيم الشركات السياحية كي ينظم إجراءات التظلم من قرار النيابة العامة بوقف نشاط الشركة السياحية .

١١٣ - الجرائم الماسة بالإقتصاد القومي :

الجريمة الاقتصادية - تعريفاً لها - هي كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نُسب على تجريمه في هذا القانون أو في القوانين الخاصة ^(٣) .

(١) خلال إعلان حالة الطوارئ ويقرر من رئيس الجمهورية وفقاً لحكم المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٥٨/١٦٢ .

(٢) والتظلم وفقاً لنص م ٣ مكرر من القرار بقانون حالة الطوارئ رقم ١٩٥٨/١٦٢ يكون للمعتقل أو للمقبوض عليه أو غيرهما من ذوي الشأن إذا إنتهى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عن المعتقل أو انقبوض عليه ... ويكون التظلم يطلب بدون رسوم يقدم إلى محكمة أمن الدولة العليا التي تقصل فيه بقرار مسبب خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم التظلم بمد سماع أقوال للمقبوض عليه أو للمعتقل وإلا تبين الإفراج عنه فوراً - مع حق وزير الداخلية في الطعن في قرار الإفراج أمام دائرة أخرى .

(٣) د. عبد الحميد الشواوي ، الجرائم المالية والتجارية ، ط ١٩٨٥ - ص ١٤ .

فالجرائم الماسة بالإقتصاد القومى هى تلك الجرائم المالية والتجارية كجريمة التهريب الجمركى ،
وجرائم قانون النقد ، وجرائم الشركات ، وجرائم الضرائب ، وجريمة الكسب غير المشروع ،
وجرائم البنوك والإئتمان ، وجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه (١) .

وتختص محكمة أمن الدولة العليا بجرائم إختلاس المال العام والمدوان عليه (٢) .

وتختص نيابة الأموال العامة بالإتهام والتحقيق فى تلك الجرائم .

ويكون التظلم من قرار نيابة الأموال العامة بوقف نشاط الشركة أمام محكمة أمن
الدولة العليا .

أما نيابة الشئون المالية والتجارية فلناتها تختص بالإتهام والتحقيق فى :

١ - جرائم التهريب الجمركى (٣) .

٢ - جرائم قانون النقد (٤) .

٣ - جرائم الشركات (٥) .

٤ - جرائم الضرائب (٦) .

٥ - جريمة الكسب غير المشروع (٧) .

٦ - جرائم البنوك والإئتمان (٨) .

(١) جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(٢) ومن ثم تخضع الشركات السياحية للملوكة جزئيا أو كلها للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو
وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو أية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة ،

لاحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (لنواد من ١٢٢ إلى ١١٩) .

(٣) قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٦/٨٨ والقانون رقم ١٩٨٠/٧٥ وكذا قانون الإعفاءات
الجمركية رقم ١٩٨٣/٩١ .

(٤) القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى .

(٥) القانون رقم ١٩٨١/١٥٦ بشأن الشركات للنسامة والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التوصية
بالأسم .

(٦) القانون رقم ١٩٨١/١٥٧ بشأن الضريبة على الدخل .

(٧) القانون رقم ١٩٧٥/٦٢ فى شأن الكسب غير المشروع .

(٨) القانون رقم ١٩٥٧/١٦٢ انقصل بالقانون رقم ١٩٨٤/٥٠ للمعدل بالقانون رقم ٢٧ / ١٩٩٢ .

وتختص دوائر جنح الشؤون المالية والتجارية الجزئية بالحكم فى الجرائم المشار إليها فى الفقرة السابقة عدا ما يعتبر منها بحكم القانون من الجنايات .

والأحكام الصادرة من دائرة جنح الشؤون المالية والتجارية الجزئية قابلة للإستئناف أمام دائرة جنح مستأنفة .

ويكون التظلم من قرار نيابة الشؤون المالية والتجارية أو نيابة مكافحة التهريب من الضرائب^(١) أمام دائرة جنح الشؤون المالية والتجارية الجزئية أو المستأنفة بحسب الأحوال .

١١٤ - قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل بشأن تنظيم الشركات السياحية على أنه لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة ، بناء على طلب وزير السياحة وقف نشاط الشركة فى حالة إقامة الدعوى المصومية ضد المسؤولين عن إدارة الشركة لمخالفتهم أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويستمر الوقف إلى أن يصدر الحكم من المحكمة المختصة .

وإذا صدر الحكم بالإدانة يلغى الترخيص بحكم القانون .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التى ترتكبها الشركات السياحية المماسة بأمن الدولة هى محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بحسب الأحوال .

كما سبقت الإشارة إلى أن المحكمة المختصة بنظر الجرائم التى ترتكبها الشركات السياحية المماسة بالإقتصاد القومى للدولة هى :

١ - محكمة أمن الدولة العليا أو محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) .

أو ٢ - محكمة جنح الشؤون المالية والتجارية - سواء الجزئية أو المستأنفة .

ولإعمال نص المادة ٢٤ المذكورة ، فإنه يشترط ، أولاً : أن يتقدم وزير السياحة أو من

(١) أنشئت هذه النيابة بمكتب النائب العام بموجب قرار وزير العدل رقم ١٩٧٩/٢٤٩٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٩ .

يفرضه بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية ، ويشترط ، **تالياً** : أن ترتكب الشركة السياحية من خلال المسؤولين عن إدارتها أى مخالفة لأحكام القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل أو قراراته التنفيذية ، كما يشترط ، **تالياً** : أن تكون الدعوى العمومية قد أقيمت فعلاً ، أى حركت بواسطة النيابة العامة المختصة .

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفات والجرائم التى يكون من حق وزير السياحة طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية ليست من الجرائم الماسة بأمن الدولة وليست من جرائم إختلاس المال العام والمعدوان عليه إذ أنها من إختصاص محكمة أمن الدولة العليا التى تشكل فى دائرة كل محكمة من محاكم الإستئناف ^(١) ويتم تشكيلها من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة إستئناف .

أما الجرائم المالية والتجارية والجرائم السياحية الأصلية ، فلوزير السياحة حق طلب وقف نشاط الشركة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الدعوى العمومية وهى :

- ١ - دوائر الجنب الجزئية (بصفة عامة) .
- ٢ - دوائر الجنب المستأنفة (بصفة عامة) .
- ٣ - دوائر جنح الشئون المالية والتجارية الجزئية (بصفة خاصة) .
- ٤ - دوائر جنح الشئون المالية والتجارية المستأنفة (بصفة خاصة) .

ونحن نرى أنه يجوز لوزير السياحة ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنب الجزئية أو المستأنفة ، التقدم بطلب وقف نشاط الشركة السياحية إلى رئيس المحكمة الابتدائية ^(٢) بوصفه قاضى الأمور الوقتية المختص بإصدار الأوامر على المرافض ، على أن يدعم ويؤيد وزير السياحة طلبه بالمستندات والأسباب التى دعت إلى طلب الوقف ^(٣) .

(١) م ١ من القانون رقم ١٩٨٠/١٠٥ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ١٩٨٠/٥/٢١ .

(٢) تقضى المادة ٢٧ من قانون لوائح المحنة والتجارية بأن قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها وفى محكمة لنواد الجزئية هو قاضيه .

(٣) **ونحن نرى** إلى اللجوء إلى هذا الطريق ، فى غير دور إنعقاد دوائر الجنب الجزئية أو المستأنفة ، بدلاً من إصدار قرار إدارى بوقف نشاط الشركة ، مع عدم الإخلال بما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩٧٧/٢٨ المعدل .

١١٥ - إلغاء ترخيص الشركة السياحية :

حددت المادة ٢٥ من القانون أحوال إلغاء الترخيص بموجب قرار مصيب من وزير السياحة

- على النحو التالي :

١ - إذا تنازلت الشركة عن الترخيص أو قامت بتغيير شكل الشركة أو الشركاء المستولين

بالنسبة لشركات الأشخاص دون موافقة وزارة السياحة .

٢ - إذا توقفت الشركة عن مزاولة أعمالها مدة ستة شهور بدون إذن كتابي من وزارة

السياحة .

وتعتبر الشركة متوقفة بدون إذن كتابي في حالة عدم إخطارها وزارة السياحة بكشوف

خدماتها التي توضح أنشطتها لمدة ستة شهور رغم طلب الوزارة لهذه الكشوف كتابة .

٣ - إذا باشرت الشركة أعمالاً غير تلك المنصوص عليها في الترخيص الصادر لها .

٤ - إذا لم تقم الشركة بإستكمال التأمين في حالة خصم أى مبلغ منه طبقاً لأحكام هذا القانون

ولأحكامه التنفيذية .

٥ - إذا فقدت الشركة أى شرط من شروط الترخيص .

٦ - إذا ثبت قيام الشركة بسداد قيمة خدماتها عن غير طريق البنوك المرخص لها بالتعامل في

النقد الأجنبي .

٧ - إذا أخلت الشركة بالإلتزامات الواجبة عليها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الثالثة والمواد

١٣ و١٤ و١٦ من القانون .

٨ - إذا جاوز حجم نشاط الشركة في تصدير السائحين المقيمين للخارج الحد المقرر في

اللائحة التنفيذية ، منسوباً إلى حجم نشاطها الإجمالي .

١١٦ - وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء الترخيص :

أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من القانون لوزير السياحة بدلاً من إلغاء الترخيص

إصدار قرار يوقف نشاط الشركة لمدة لا تجوز ستة أشهر إذا قدر أن المخالفة لا توجب إلغاء الترخيص .

إلا أن للمشرع أخذ للمرة الأولى بمبدأ (العهد) في التصريمات السياحية إذ نص في ذات الفقرة على أنه في حالة عودة الشركة السياحية لإرتكاب ذات المخالفة يتعين في هذه الحالة إلغاء الترخيص ، وبعبارة أخرى فإن إلغاء الترخيص في المخالفة الأولى جوازى لوزير السياحة ، أما في حالة تكرار ذات المخالفة فإن إلغاء الترخيص يصبح وجوبياً .

١١٧ - العقوبات :

تضمنت المادة الثامنة والعشرين من القانون العقوبات حيث نصت على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من يخالف أحكام المسواد ٢ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون والقرارات المنفذة له .

كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يحول دون تأدية الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام قانون تنظيم الشركات السياحية لأعمال وظائفهم وذلك بمنعهم من دخول المحال أو الأماكن التى تشغلها الشركة أو عدم تقديم البيانات اللازمة إليهم أو عرقلة أعمالهم على أى صورة .

كما يعاقب بنفس العقوبة كل من يقدم لهؤلاء الموظفين بسوء قصد بيانات خاطئة .

المطلب الثانى

التكليف القانونى للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة ومعاملتها

١١٨ - فكرة عامة :

سبقت الإشارة إلى أن السياحة صناعة مركبة ، وتتشعب العلاقات القانونية بين وكالة السفر والسياحة وبين المتعاملين معها ، فهى تتعامل مع السائح والفتادق والمطاعم وشركات الطيران وشركات الملاحة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحى ، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى .

بل إنه يمكن القول بأن العلاقات القانونية بين وكالات السفر والسياحة ببعضها البعض متشعبة ، فهناك الشركات السياحية الكبيرة ذات البرامج السياحية المخططة ^(١) وهناك وكالات التوزيع ^(٢) التي تتولى الرحلة أو الرحلات المخططة بواسطة الشركات الأولى .

بل إنه يمكن التأكيد بأن وكالات السفر والسياحة لها دور فعال على الميزان السياحي الذي يقوم على حركة مزدوجة خلعياً وإيجاباً ^(٣) .

وما لا شك فيه ، فإن تلك العلاقات المتشعبة تقتضى تكييفها قانونياً يتلاءم مع طبيعتها لتحديد التزامات وحقوق كل طرف من أطراف هذه العلاقات .

وسوف يقتصر المطلب الثانى للمثال على تحديد طبيعة العقد للبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين عملائها ، هذا التحديد الذى خلا منه التشريع المصرى ^(٤) تاركاً الأمر للقضاء لتعديده وتبيان ما إذا يمكن تسميته هذا العقد بعقد وكالة سياحية ^(٥) أم عقد رحلة ^(٦) .

١١٩ - العقد تعريفاً :

العقد تطابق إرادتين أو أكثر ^(٧) على إنشاء إلزام أو نقله أو تديله أو زواله .

فالعقد ، إذن ، تطابق إرادتى طرفين على ترتيب أثر قانونى معين .

Tour operators (١)

Les tour-operateurs ou voyagistes

Distributors' Agencies (٢)

Les agences distributrices

(٣) بمعنى أن الدولة تكون مستوردة للسائحين ، وفى الوقت ذاته مصدرة لهم .

والدولة المستقبلة للسائحين تلقب بذلك إذا كان مجموع حركة السياحة إليها تزيد كثيراً عن مجموع حركة السياحة منها .

(٤) كذلك التشريع الفرنسى .

Contrat d'agence de voyage (٥)

Contrat de croisière (٦)

(٧) د. محمود جمال الدين زكى ، الوجيز فى نظرية الإلزام فى القانون المصرى ، الجزء الأول ، فى مصادر الإلزام ، ط ١٩٦٨ .

والعقد بصفة كونه تصرفاً قانونياً لا ينقد إلا بتوافر الإرادة .

فالتصرف القانوني يدور مع الإرادة وجوداً وعلماً ، لأن توافر الإرادتين يقتضى أن تكون كل من الإرادتين معبراً عنها وأن تكون إحداها مطابقة للآخرى . فإن مضمون العقد يحدده مجموع العبارات التي يتألف منها كلا التعبيرين المتطابقين ، وهى العبارات التي تدل على إرادة العاقلين المشتركة (١) .

لذلك كان لابد في تحديد مضمون العقد من تفهم مدلول العبارات التي عبر بها الطرفان عن إرادتهما المتطابقتين ، وتحصيل معناها وهذا ما يسمى تفسير العقد (٢) الذى يستهدف التعرف على الإرادة المشتركة للعاقلين .

أما تكييف العقد فهو إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح والأثر المترتبة على هذا الوصف ، بالإستهداء فى ذلك بمنعوان العقد ونصوه والظروف التى لا يستتبعها والقرض الذى عناء الطرفان من إبرامه (٣) .

١٢٠ - تفسير العقد :

يهدف تفسير العقد إلى التعرف على الإرادة المشتركة للعاقلين .

والقاعدة الأساسية فى تفسير العقود إستوحاها المشرع المصرى فى القانون المدنى عن نظرية الإرادة ، على ما يؤخذ إجمالاً من نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى التى تقضى بأنه (لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته ، وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الإلتزام) .

(١) د. سليمان مرتضى ، الوالى فى شرح القانون لمدنى ، فى الإلتزامات ، المجلد الأول ، نظرية العقد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٧ ، بند ٢٥٥ ، ص ٤٨٠ .

L'interprétation de contrat

(٢)

(٣) تقول محكمة النقض () أنه متى كان الحكم لنظرون فيه قد أخذ فى تكييف العقد بمعناته ونصوه والظروف التى لا يستتبعها ، ولم يخرج عن عبارة ولم يجاوز القرض الذى عناء الطرفان من إبرامه ، وكان هذا متفقاً مع مبادئ هذه النصوص وتلك الظروف ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تكييف العقد أو خالف القانون () .
نقض مدنى ، ١٩٧٠ / ١ / ٢٠ ، مجموعة أحكام النقض ، ٢٢ - ٨٧ - ١٦ .

والأصل أنه (إذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الإنكار عنها من طريق تفسيرها لتعريف على إرادة المتعاقدين) (١) .

إنشاء النقص (٢) مستقر على أن حكم المادة ١/١٥٠ من القانون المدني يدل على إلزام القاضي بالأخذ بالعبارة التي أفرغ المتعاقدين فيها لإرادتهما مادامت واضحة فلا يجوز له في مقام التفسير الخروج بها عن هذا المعنى الواضح إلى معنى آخر . فإذا ما أراد حملها على معنى مغاير لظاهرها ، كان عليه أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر إنصرافه من الظاهر إلى الخفي الذي يراه هو الموافق لإرادة المتعاقدين ، إذ الأصل في الإرادة هو المشروعية ، فلا يلحقها بطلان إلا إذا كان الإلزام الناشئ عنها مخالفاً للنظام العام . أو الآداب محلاً أو سبباً أو كان على خلاف نعت أمر أو ناه في القانون .

بيد أنه لحكمة الموضوع تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد الواضحة مستهدية بالظروف التي أحاطت به وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات عن موضوع التعاقد بالذات وبكيفية تنفيذ العاقدين للعقد إذا كان قد حصل تنفيذه ولو جزئياً . ولا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقص . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ فسر عبارات العقد قد إلترزم في تفسيره بالمعنى الظاهر لدلولها ، فإنه لا محقق عليه في هذا التفسير (٣) .

أما إذا كانت عبارة العقد غير واضحة ، أي أن بالفاظه غموضاً أو إنهاماً ، تعين إستجلاء معانيها عن طريق التفسير . وفي هذا تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدني بأنه (إذا كان هناك محل

(١) م ١٥٠ فقرة أولى مدني .

(٢) نقض مدني ١٩٨٠/٢/٢ ، الطعن رقم ١٠٦٤ / ٤٩ ق .

نقض مدني ١٩٨٥/٥/١٥ ، الطعن رقم ٥١/٦٢٠ ق .

نقض مدني ١٩٨٥/٥/١٥ . الطعن رقم ٥١/٦٢٢ ق .

(٣) نقض مدني ١٩٦٢/٥/٢٤ . مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدني ١٩٧١/٦/١ ، مجموعة أحكام النقص ، ٢٢-٧٠-١١٦ .

نقض مدني ١٩٧٤/٢/٢٦ . مجموعة أحكام النقص ، ٢٥-٥٦١-٩٠ .

نقض مدني ١٩٧٦/٢/٢٤ . مجموعة أحكام النقص ، ٢٧-٤٨٨-١٠١ .

نقض مدني ١٩٨٤/١٢/١٢ ، الطعن رقم ١٤٥٢ / ٤٨ ق .

لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبئ أن يتوافر من أمانته وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى في المعاملات) .

وتجدر الإشارة إلى أن بيان العوامل التي يتعين على القاضى الاستهداء بها في الكشف عن إرادة المتعاقدين ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ مدنى المشار إليها ، كطبيعة التعامل والعرف الجارى في المعاملات ، ليس واردا على سبيل الحصر . فيجوز أن يلجأ القاضى إلى غيرها كلما وجد إلى ذلك سبيلا . فإذا كان العقد قد بدئ تنفيذة مثلا أمكن للقاضى أن يستهدي على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه .

فإذا تعاقدت وكالة سفر وسياحة على تنفيذ رحلة لأكثر من مجموعة سياحية بذات الشروط والأسعار فيمتنع عليها حينئذ إيواء مجموعة في فندق أربعة نجوم والأخرى في فندق أقل درجة حتى ولو لم ينص في العقد على درجة الفندق السياحية لإيواء المجموعات المتعاقد معها ، فيستهدي القاضى حينئذ على النية المشتركة للطرفين بطريقة تنفيذهما إياه وفقا لما تقضى به طبيعة العقد من عدم التفرقة أو التمييز بين مجموعة سياحية وأخرى تضمنها عقد الرحلة والذي بدئ في تنفيذة فعلا بتسكين مجموعة في فندق تفوق درجته السياحية عن فندق المجموعة الثانية .

١٢١ - تكييف العقد (١) :

سبقت الإشارة إلى أن تكييف العقد هو إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح والآثار المترتبة على هذا الوصف التي إنجبه طرفاه إلى تحقيقها .

فتكييف العقد ، عمل قانونى صرف ، لا سلطان فيه لإرادة المتعاقدين ، فالعاقدان لهما حق تحديد الآثار التي يرغبان في تحقيقها بالعقد ، فإن تحددت هذه الآثار ، يكون وصف هذا العقد عملا قانونيا محضا ، لأنه يعنى إدخال صورة الآثار كما حددها العاقدان في إطار قانونى معين (٢) .

وقد جرى قضاء النقض على أن انطاط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما

Caractérisation - Characterization

(١)

(٢) د . عبد الحميد الشواربى ، انشكلات العملية في تنفيذ العقد ، ١٩٨٨ ، ٩٥ .

الخلقاء على العقد من تسمية متى تبين أن هذه التسمية تخالف حقيقة التعاقد وقصد الماقددين . فمتى كان الحكم قد إنتهى في عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل لزمن موقوفات أخذاً بعنوانه ونصوصه والمبادئ الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في تكيف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج عن عبارات العقد ونصوصه والغرض الذي عناء الطرفان من إبرامه وكان هذا التكيف متفقاً مع مودى هذه النصوص ، ولا يؤثر على سلامة هذا التكيف التمسك بأن السفينة كانت في حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والإستدلال على ذلك بما أصدره المالك لريان السفينة من أوامر خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم إستيفاء الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر للمالك إتفاقاً بنص العقد (١) .

وخلاصة القول ، أن العبرة في تكيف العقد ، والتعرف على حقيقة مرماه ، وتحديد حقوق الطرفين فيه هي بما حواه من نصوص ولحكمة النقص أن تراكب تكيف محكمة الموضوع للعقد والنتيجة التي إنتهت إليها .

١٢٢ - تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي والفندقي :

تقضى المادة ٢/١٤٨ مدني بأنه (لا يتقصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والمعادلة بحسب طبيعة الإلتزام) .

فالعقد لا تقتصر آثاره أو نطاقه على ما إلتصفت إليه إرادة المتعاقدين الفعلية فحسب ، بل يشمل أيضاً ما هو من مستلزماته ولو لم تنجبه إليه إرادتهما . ويكون على القاضي ، إذن ، أن يمين هذه المستلزمات طبقاً للقانون والعرف والمعادلة بحسب طبيعة الإلتزام .

فيتمتع على القاضي إستكمال آثار العقد بما تقرضه نصوص القانون المقررة ، فتحتجب هذه النصوص ، مادام لم يتفق في العقد على خلافها ، جزء لا يتجزأ منه . ففي المادة يتفق في عقد الرحلة على البرنامج والقيمة ، فتتظم آثاره وفقاً لأحكام التشريعات السياحية والفندقية

(١) تقضى مدني . جلسة ١٩٥٦/٢/٢ ، الطعن رقم ٢١/٢٢٩ ق .

(٢) د . سليمان مرسلر ، الوالي ، الفرج السابق ، بند ٢٦١ ، ص ٥٠٢ .

د . محمود جمال الدين زكي ، الوجيز ، المرجع السابق ، بند ١٣٦ ، ص ١٤٨ .

وإقراراتها التنفيذية ، التي تحدد الخدمات التي تلتزم وكالة السفر والسياحة بأدائها ، وميعاد إلغاء الحجز أو تعديله بالنسبة للحجوزات الخاصة بالأفراد أو المجموعات ، وتقدر التعويض في حالة إلغاء الحجز بالمخالفة للمواعيد المقررة .

ويجب على القاضى ، كذلك ، أن يستكمل العقد وفقاً للعرف ، الذى يلى التشريع فى المرتبة كما سبقت الإشارة ^(١) .

وتعتبر من العرف فى هذا الصدد الشروط المألوفة ^(٢) أى التي جرت عادة المتعاقدين بإدراجها فى العقود السياحية أو عقود الإقامة الفندقية حتى أصبح وجودها فى تلك العقود مفروضاً ولو لم تدرج فيها ، كمقابل الخدمة فى الفنادق والمطاعم ، فقد أصبح عقد الإقامة فى فندق سياحى مسلماً أنه يلزم النزول بأن يدفع فوق حسابه المتفق عليه مقابل خدمة يتراوح بين ١٠٪ و ١٢ ٪ من قيمة ذلك الحساب للخدمة ولو لم يتفق على ذلك عند نزوله فى الفندق ، ولو لم تكن فى قائمة الأسعار المعلنة أو قوائم الحساب التي تقدم له أولاً فأول إشارة إلى ذلك ، طالما أنه لم توجد بها إشارة تفيد العكس ولم يتفق هو مع إدارة الفندق على ما يخالفه .

وقد قررت محكمة النقض أن مفاد النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ مدنى على أن لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والمدالة بحسب طبيعة الالتزام ، إن الإلتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة بما تقتضيه طبيعته ، فإذا إتفق على نزول مسافر فى فندق فإن المقد لا يقتصر على إلزام صاحب الفندق بتقديم مكان الإيواء ، وإنما يلزمه أيضاً بما تقتضيه طبيعة الإلتزام بالإيواء ، ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس ، إتخاذ الحيلة وإصطناع الحذر بما يَرَدُّ عن النزول غائلة ما يتهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته ،

(١) بند ٢٨

يضمه من الضرر على نحو ما يضمه إيراؤه إلى مسكنه (١) .

ويستلهم القاضي ، أخيراً ، إذا وجد في نطاق العقد كما يحدده إتفاق الطرفين وطبيعة الإلتزام والنصوص المقررة والعرف تقصاً أو قصوراً ، تعين عليه تكملته بالإلتجاء إلى قواعد العدالة ، لإستكمال آثار العقد ، ففي عقد نقل الأشخاص ، لجأ القضاء إلى فرض إلتزام بالسلامة على عاتق الناقل ، بإعتباره من مقتضيات العدالة ، ولو لم يشترط ذلك صراحة في العقد المبرم بينهما .

١٢٢ - تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي (٢) :

لا تتعامل وكالة السفروالسياحة مع العميل فحسب ، وإنما تتعامل مع شركات ووكالات السفر والسياحة ، سواء الوطنية أو الأجنبية وتتعامل مع شركات الطيران الوطنية منها والأجنبية ، وشركات النقل والفنادق والمطاعم .

(١) نضض منى ، ١٩٨٠/١/٢٢ ، مجبوعة أحكام النضض ، ٢٦-٢٥٥-٥٢ .

وقد جاء فيه أيضا أنه ،

(كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس من أن إلتزام مورثة أطاعين بالمحافظة على سلامة مورث المظعون ضده إبان جلوسه في حجرته المخصصة له بفتحها هو إلتزام ببذل عناية تتمثل في إتخاذ الإحتياطات المتعارف عليها التي تكفل المحافظة على سلامة النزلاء ، ويكفي الدلائل فيه إثبات قيامه ، إلتاق على عاتق المدين به إثبات أنه قد بذل عناية الشخص العادية في شأنه ، ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية في إتخاذ إجراءات الإحتياط المتعارف عليها ، وأنها مرالبة للمتوردين على الفندق بحيث يات من الممكن لأي شخص أن يدخل إليه وأن يخرج فيه دون أن يشمر به أحد ، فأصبح التزليل سهل المثال ، كما بين أن ما قال به الطاعان من أن مورثتها كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التي تكفل أمن التزليل وقدم الدليل عليه مما ثبت في الأوراق من أنه كان يتفرد بفرقة في الدور الرابع وجد بالها سليما وله مفتاح يمكن إستعماله من الداخل ، لا يفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة ، لإلتضت الحاجة إلى تكليف المظعون ضدهم ، وإثبات الخطأ العقدي من قبل صاحب الفندق ، كما إلتفت الحاجة إلى تكليف الطاعين بنفيه بعدما إكتفت المحكمة بما قام في الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبيعة إلتزام صاحب الفندق إذ كلفه بأنه إلتزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ عالج عبه إثبات الخطأ العقدي ونفيه على أساس من طبيعة الإلتزام الذي أحل به المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون) .

(٢) فضل إطلاق تسمية (Le Contrat Touristique) على عقد وكالة سياحية أو عقد الرحلة .

أنظر البحث المتقدم إلى مؤتمر القانون الدولي المقارن المنعقد ببروكسل ببلجيكا عام ١٩٧٤ من العقد السياحي .
CF Minervin Gustave, Le contrat Touristique, 1974 , P 444

فوكالة السفر والسياحة تضطلع بمهمة وكيل^(١) العميل .

وهي ، أيضا ، تقوم بدور الوكيل عن الشركة المنظمة^(٢) .

ووكالة السفر والسياحة « **تفوض** » الرحلة من الشركة المنظمة ويؤسها وتعيد « **بيعها** »^(٣) للعميل .

كما أن وكالة السفر والسياحة بصفة كونها « **الوكالة الموزعة** »^(٤) **الرحلة** » تظهر في كثير من الأحيان بمظهر « **الشركة المنظمة** »^(٥) **الرحلة** » والتي تكون غالبا شركة أجنبية - أمام العميل ، الذي لا يعنيه إلا الوكالة السياحية القائمة في بلده والتي يتعاقد معها ، والتي تكون مسؤولة أمامه مسؤولية كاملة عن مجرد عدم تنفيذ برنامج الرحلة على الوجه المتفق عليه ، كما تكون مسؤولة أيضا عن عدم تقديم الخدمة بالمستوى المعلن عنه في برنامج الرحلة ، فإن دفعت الوكالة الموزعة للرحلة بإنعدام مسؤوليتها تأسيسا على أن دورها يقتصر فقط على ما ورد بالبرنامج فإن ذلك يعد تدليسا^(٦) من جانبها بتضليلها العميل بوسائل إحتيالية ، بالإعلانات المبهمة المؤثرة في وسائل الإعلام المختلفة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات عن برنامج الرحلة ، دفعته إلى التعاقد ، وبعبارة أخرى ، فإن لجوء الوكالة السياحية المدلّسة إلى هذه الوسائل الإحتيالية كان بقصد تضليل العميل لحمله على إبرام عقد لغير صالحه .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أن مجرد الكذب^(٧) يمكن أن يعتبر تدليسا^(٨) .

Mandataire	(١)
tour-opérateur - tour operator	(٢)
revendre , resell	(٣)
l'agence distributrice	(٤)
l'agence organisatrice	(٥)
dol (le)	(٦)
mensonge (le)	(٧)

(٨) نقض مدني ، فرنسي الدائرة ١٠٢/١١/١٩٧٠ .

واقضت محكمة النقض المصرية بأن مجرد كذب الزوجة في إدعاء أنها بكر على خلاف الحقيقة يعتبر غشما يجوز إبطال الزواج متى كان الزوج على غير علم بالحقيقة . نقض مدني ، ١٩٧٥/١١/١٩٠ ، مجموعة أحكام النقض .

٢٦-١٤٤٤-٢٧٢ .

بل أن مجرد كتمان الحقيقة^(١) يعتبر في بعض الحالات من الطرق الإحتيالية . فهو وإن كان كالكذب ، الأصل فيه ألا يعتبر تدليساً إلا أن هناك أحوالاً يكون فيه أمر من الأمور واجب البيان على من يعلم به لأن ظهوره من شأنه أن يجعل إرادة العاقد الآخر تتجه إتجاهها غير الذى إتجهت إليه فى التعاقد ، فيعتبر كتمان هذا الأمر فيها من قبيل الطرق الإحتيالية^(٢) ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢٥ من القانون المدنى المصرى على أن (يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة اذا ثبت أن المدلس عليه ما كان يبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة) .

وعليه - فإذا أخفى الوكيل السياحى المصرى عمداً عن عمله عن أن الدرجة السياحية للفندق (نجمتان) بدلا من (خمسة نجوم) فإذا ثبت أنه ما كان يبرم العقد معه لو علم بذلك ، فإن الوكيل السياحى المصرى يعتبر حينئذ مدلساً ، أى مرتكباً للتدليس .

والمشرع المصرى أجاز إبطال العقد للتدليس ، إذا كانت الخيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد (م ١/١٢٥ مدنى)^(٣) .

كما نص فى المادة ١٢٦ مدنى بأنه (إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس)^(٤) .

réticence (la)

(١)

(٢) د - سليمان مرقص ، الوالى لفرج السليح ، بند ٢٠٧ ، ص ٢٨٠ .

" De façon plus générale, une certaine attitude muette peut être l'équivalent d'une affirmation positive et mensongère . La réticence traduit alors une grande habileté, davantage d'hyprocrisie peut-être, mais elle n'en provoque pas moins une erreur et constitue un dol au même titre que des paroles mensongères ou de véritables manoeuvres " .

(٣) نصت المادة ١١١٦ مدنى فرنسى على أن التدليس يكون سبباً فى إبطال العقد إذا كانت الخيل المستخدمة من أحد العاقدين جسيمة بحيث يكون واضحاً أنه لولاها لما رضى العاقد الآخر .

(٤) فإذا قام الوكيل السياحى الوطنى بالتسويق لبرنامج سياحى لشركة أجنبية ، ويجرى اتعاقد مع العملاء بناء على البرنامج الذى سوق له ، فإنه لا يجوز له أن يدفع مسئولية ، فى حالة كون مستوى الخدمة السياحية أقل مما أعلن عنه بإقتصار دوره على الإعلان والترويج فقط ، إذ أن من مسئولياته الإحاطة والتأكد من تنفيذ البرنامج بكل دقة ، الأمر الذى جعل المشرع انصرى يأخذ بمقياس (العلم افترض (connaissance presumée) بنصه بأنه (ما لم يثبت أن اتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس) .

ونحن نرى ضرورة التدخل التشريعي ، كما حدث في فرنسا بصور قرار عام ١٩٨٢ (١)

بتنظيم العلاقة بين العملاء وبين وكالات السفر والسياحة ، لتنظيم العلاقات القانونية المتنوعة والمتشعبة بين العميل سواء أكان وطني أم أجنبي ، وبين شركات ووكالات السفر والسياحة المحلية والأجنبية مستهدياً في ذلك بالأنظمة الأساسية للمنظمات السياحية الدولية وبالتشريعات السياحية والفندقية الأجنبية ، بدلاً من الركون إلى نصوص لا تتلاءم مع تطور الحركة السياحية الدولية .

١٢٤ - الطبيعة القانونية للعقد السياحي :

سبقت الإشارة إلى أن وكالة السفر والسياحة تتعامل مع العميل ، كما تتعامل مع غيرها من وكالات السفر والسياحة وشركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

والعقد السياحي من العقود الرضائية (٢) التي تقوم على رضا كل من الطرفين ، ولا تشترط الكتابة في إبرامه ، الأمر الذي يجوز معه إثباته بكافة طرق الإثبات (٣) .

هذا والعقد السياحي من العقود التجارية .

والعقد السياحي قد يبرم بين وكالتين للسياحة إحداهما وطنية والأخرى أجنبية ، تكون الأولى الوكالة المنظمة للرحلة فتقوم بإعداد برنامجها والإعلان عنه وإرساله إلى وكالة السياحة الأجنبية التي تعتبر الطرف الموزع للرحلة الذي يقوم بالترويج عنها والتعاقد مع العملاء الراغبين في القيام بها . فالعلاقة مباشرة ، إذن ، بين الوكيل الأجنبي والعميل من ناحية ، وبين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني من ناحية أخرى .

وترتيباً على ذلك - فإن الطبيعة القانونية للعقد السياحي المبرم بين الوكيل الأجنبي والوكيل الوطني هي (**علاقة وكالة**) تحكمها القواعد العامة لعقد الوكالة الذي يقتضاه يلتزم الوكيل

(١) انظر نصوص القرار في (Pierre) Py ، القانون السياحي ، المراجع السابق ، بند ٢٩٨ ، ص ٢١٥ .

(٢) contrat consensuel

(٣)

(٣) كالمطابقات ، والبرقيات والتلكات ، والفاكسات .

الوطني بأن يقوم بتنفيذ البرنامج السياحي لحساب موكله الوكيل الأجنبي .

والوكالة تنشئ إلتزامات في جانب الوكيل الوطني ، هي تنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ^(١) فيستخدم وسائل النقل المتفق على إستخدامها في الرحلة ويجرى تسكين عملاء موكله الوكيل الأجنبي في ذات الدرجة السياحية للفنادق المتفق على حجزها وتقدير الخدمة وفقاً للمستوى المقرر في البرنامج .

كما تنشئ الوكالة إلتزامات في جانب الوكيل الأجنبي ، بصفة كونه موكلاً ، حاصلها دفع قيمة الرحلة وفقاً للأسعار المحددة في البرنامج ، وتعويض الوكيل الوطني عن الضرر إذا أصابه ضرر بسبب تنفيذ الوكالة ^(٢) .

أما العقد السياحي المبرم بين وكالة سياحة وبين عميل ، فإنه إما أن يكون خاضعاً لأحكام الوكالة أو لأحكام المناقولة .

ففي حالة طلب العميل من وكالة السياحة الحجز باسمه في أحد فنادق الدرجة الأولى في بلد ما ، فتكون بصدد عقد وكالة يقوم بمقتضاه الوكيل السياحي ، ويقتصر دوره ، من ثم ، على حجز الغرفة أو الجناح المطلوب في فندق درجة أولى دون التقييد بفندق معين ، أما إذا حدد العميل إسم الفندق ، فالوكيل السياحي ، حينئذ يلتزم بالحجز في الفندق الذي حدده عميله وإلا يكون قد خرج عن الحدود المرسومة في الوكالة .

أما في حالة كون الوكيل السياحي معداً للبرنامج السياحي ويقوم بتنفيذه بمفرته ومن خلال

(١) تجيز الفقرة الثانية من المادة ٧٠٢ مدني للوكيل إستثناءً أن يخرج عن الحدود المرسومة للوكالة متى كان من المستحيل عليه إخطار الموكل سلفاً وكانت الظروف يطلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف ، وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل بخروجه من حدود الوكالة ، كأن يستبدل المحجز بفندق درجة أولى بفندق آخر درجة أولى لفندق الأول إدتاريا أو نشوب حريق أدى إلى وقف إستقبال نزلاء
جدد .

(٢) كما يجوز أن يرجع الوكيل الأجنبي (الموكل) على الوكيل الوطني (الوكيل) بالتعويض من جراء خطأه في

وسائل نقله السياحية بالإضافة إلى كونه مالكا للفندق الذي يقيم فيه العملاء ، فإننا نكون بصدد عقد مقايولة ، فيقتصر دور العميل . حيثنذ ، على الموافقة على البرنامج السياحي وفقاً للشروط المعدة سلفاً بواسطة الوكيل السياحي .

هذا ونكون أيضاً بصدد عقد مقايولة إذا أعد الوكيل السياحي برنامجه وقام بالإتفاق مع شركات النقل السياحي والفنادق والمطاعم لتنفيذ هذا البرنامج . فيقتصر دور العميل حيثنذ أيضاً ، على الموافقة على البرنامج السياحي .

المبحث الثالث

المنشآت الفندقية (١)

١٢٥ - إحالة وتقسيم :

سبقت الإشارة (٢) إلى أن المنشآت السياحية والفندقية تنقسم إلى سياحية وفندقية غير استثمارية ، ومنشآت سياحية وفندقية استثمارية ، وشركات سياحية غير استثمارية ، وشركات سياحية استثمارية .

والمنشآت الفندقية ، وفقا لما ورد في المذكرة الإيضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٢٦ / ١٩٨٢ بشأن قواعد تصنيف الفنادق السياحية ، تعنى المنشآت الإيوائية التي تباع الزوم وتقدم لنزلاتها (٣) وعلاقتها (٤) وروادها العديد من الخدمات المعيشية والترفيهية .

وتشمل المنشآت الفندقية ، قرى الأجازات الشاطئية (٥) والمخيمات السياحية (٦) ، والفنادق العامة (٧) .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ظهرت على خريطة الأنشطة السياحية نشاط سياحة المخيمات التي تعوز

(١) Cristini (Elisabeth), Code des hôtels, restaurants et débits de boissons, 1986.

Widlund (J), Hotel Contracts, SBL, 8th London Conference, 1987 .

Gramatidis (Yanos), Hotel contracts in Greece, SBL, 8th London Conference, 1987.

Edmonds (James), International Timesharing, 2nd Edition, London, 1986.

م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، للرجع السابق .

مؤلفنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، للرجع السابق .

عالم البناء ، خطة لوائح العمل في مشروعات التنمية السياحية في مصر ، السياحة التالية ، مقال ، العدد ١٢٤ ،

نوفمبر ١٩٩١ .

(٢) المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني ، البتة من ٤٩ إلى ٥٤ .

Guests

(٣)

Clients

(٤)

(٥) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٨٩ بشأن قواعد توصيف قرى الأجازات الشاطئية .

(٦) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٢ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم المخيمات السياحية .

(٧) قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٠ / ١٩٩٠ بشأن مواصفات تقييم الفنادق العامة .

رغبة قطاع عريض من السائحين وخاصة قطاع الشباب وبما يملكه ذلك النشاط من زيادة في عدد الليالي السياحية وبالتالي الدخل السياحي ؛ لذلك أوصى مؤتمر الإستثمار ، المنعقد في شهر مايو عام ١٩٩٢ في ضيافة جامعة الأزهر بمدينة نصر ، بإنشاء إتحاداً للمخيمات ينضم للإتحاد الدولي للمخيمات^(١) .

أما المنشآت السياحية . وفقاً لما ورد في للذكرة الايضاحية لقرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ١٤٢ / ١٩٩٠ بشأن قواعد تصنيف المنشآت السياحية ومواصفاتها وكافئيات المطارات ونوادي الغوص ، فإنها تعنى الأماكن المعدة لاستقبال الأفراد من المواطنين والأجانب على إختلاف مستوياتهم لتناول الطعام والمشروبات بمختلف أنواعها والإستمتاع بالفنون الترفيهية وجمال الطبيعة والقاعات الوبية .

وتشمل المنشآت السياحية ، المطاعم ، والكافئيات ، والمطاعم ومصالح النوبات ، والكازينوهات ، والمطاعم والملاهي الموسمية^(٢) ، وكافئيات المطارات ونوادي الغوص .

هذا واكل من المنشأة الفنية والسياحية والنزيل حقوق وعلى كل منهما إلتزامات ، فإنه وإن كان محظور على المنشأة الفنية الإمتناع عن حجز الأسرة الخالية بها ، فإنه من حقها أن تطالب طالب الحجز أو النزيل تقديم الضمانات المطلوبة . ولما كانت حقوق وإلتزامات كل منهما متعددة ومتنوعة ، فقد رأينا من المناسب أن نفرّد مطلباً خاصاً لكل من (١) إلتزامات المنشأة الفنية قبل النزيل ، (٢) إلتزامات النزيل قبل المنشأة الفنية ، (٣) إلتزامات المنشأة الفنية قبل الدولة ، وسوف نخصص لها - ابتداءً - المطلب الأول .

(١) انظر القرارات الكاملة لاتمّر الإستثمار ، الأرقام الإقتصادى ، ١٩٩٢/٦/١ .

(٢) تتميز المنشأة السياحية ذات نشاط موسمي إذا كانت طبيعة نشاطها قاصرة على مدة موسم . مثلاً صيفاً في سواحل البحر الأبيض أو شتاءً في مصر العليا ، وشرط لكي تخضع للمنشأة السياحية للموسمية لهذا التعريف أن تكون مغلقة فترة خارج الموسم .

ويمكن لهذه المنشآت الحصول على ترخيص مؤقت إذا مارست نشاطها لمثل معرض أو خلال مهرجان على أن تعتمد أسعارها من الإدارة المختصة بوزارة السياحة .

المطلب الأول

إلتزامات المنشأة الفندقية قبل الدولة

١٢٦ - حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية ممتدرة :

تتغنى التفرقة بين ولاية وزارة السياحة على المنشآت الفندقية والسياحية وبين ولايتها على الشركات السياحية المنظمة بالقانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٨ / ١٩٨٢ ، وبين ولايتها على المرشدين السياحيين الخاضعين للقانون رقم ١٩٨٢/١٢١ .

فولاية وزارة السياحة على الشركات السياحية والمرشدين السياحيين كاملة ومطلقة . أما ولايتها على المنشآت الفندقية والسياحية المحددة في المادة الأولى من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ فهي ولاية ممتدرة تشاركها فيه العديد من الوزارات كوزارة الري ووزارة الحكم المحلي من خلال تنظيمات الحكم المحلي من محافظات ومدن وأحياء .

فعلى الرغم من وضوح وصراحة نص المادة الثانية من القانون رقم ١ / ١٩٧٣ التي تحظر إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا ترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة ، (١) إلا أن المحليات (٢) تتمسك بنصـ... وتقوم بتنفيذه بالمخالفة للقواعد الدستورية (٣) - المادة ١٦ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ الذي يقضى بأن (تتولى كل محافظة بالإشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التي تقع بدايرتها وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بإستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة . والمحافظة كذلك منح تراخيص

(١) قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ وقرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ .

(٢) المحافظات وتنظيماتها المحلية .

(٣) أيأ كانت السلطة التي تضع القرارات التنفيذية فإنها يجب عليها أن تتقيد في وضعها بما يقضى به القانون ، فلا يجوز لها أن تضع من القواعد التنفيذية ما يتعارض مع قواعد التشريع الرئيسي ولا ما يعدل فيه أو يملأه أو يعلى لحدأ من تنفيذه . لأنها إن فعلت تخرج بذلك من حدودها وتكون قراراتها باطلة لا يعمل بها (نقض جنائي ، ٢٧ / ١ / ١٩٦١ . مجوعة الأحكام النقض س١٢ ، ص ٢٩٤ ، رقم ٦ نقابات) .

إنشاء وإقامة وإستغلال المنشآت الفنية والسياحية بالشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة .

فمقتضى المادة المذكورة أن وزارة السياحة هى الجهة ذات الإختصاص الأصيل بإصدار تراخيص وإنشاء وإقامة وإستغلال وإدارة المنشآت الفنية والسياحية . إلا أن المحليات أضحت تعترض على إقامة المنشآت الفنية أو السياحية - على الرغم من الموافقة المبدئية التى تصدرها وزارة السياحة كى تستكمل المنشأة باقى الإجراءات المطلوبة قانوناً - بل وأضحت وزارة السياحة توقف منح الترخيص تأسيساً على إعتراض المحليات ، الأمر الذى يعتبر مخالفة قانونية ، ويكون ، من ثم ، قرار الإعتراض باطلاً لا يعمل به (١) .

١٢٧ - إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفنية والسياحية :

وفقاً لنص المادة الأولى من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ (٢) ، يقدم طلب الترخيص لإنشاء أو إقامة المنشآت الفنية أو السياحية إلى إدارة ترخيص المنشآت الفنية والسياحية على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دمغة بالغنة المقررة ويذكر فى الطلب :

١ - إسم الطالب وألقبه وصناعته وسعة ومحل ميلاده ومحل إقامته وعنوانه الذى توجه إليه فيه المكاتبات .

(١) على الرغم من أن المادة ٥٩ من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ / ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٣١٤ / ١٩٨٢ ضمت إلى عضوية المجلس التنفيذى المحافظ (وزارة السياحة) ، إلا أن المادة ٦٠ من ذات القرار لم تضم إلى عضوية المجلس التنفيذى للمدينة أو الى أو المركز (وزارة السياحة) ، الأمر الذى يتوقع معه رفض المجلس التنفيذى لى أو المركز أو اللجنة المشروع السياحي لخلوه من تمثيل وزارة السياحة بإعتبارها الجهة القادرة على شرح وإقناع المجلس بالمشروع السياحي . مع ضرورة مراعاة ماقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القرار المذكور التى تنص على أنه (يجب على المجلس الضمى المحلى المختص بإيلاج قراراته فى المجالات المشار إليها إلى المجلس الأعلى خلال ٧ أيام من تاريخ صدورها ويتم التصديق أو الإعتراض على القرارات المشار إليها فى مدى ١٥ يوماً من تاريخ الإخطار ، وإذا مضت هذه الة دون إعتراض أو غير القرار تلقاً) .

(٢) الوبائع المصرية ، العدد ١٩١ فى ٢٧ / ٨ / ١٩٧٤ .

٢ - نوع المنشأة موضوع الطلب وعنوانها واسم واقب مالك العقار وموقع المنشأة .

٣ - الإسم التجاري المقترح للمنشأة .

٤ - عدد الأشخاص الذين يمكن إيوائهم إذا كانت المنشأة فندقية أو عدد المقاعد أو الأشخاص الذين تتمتع لهم المنشأة إذا كانت منشأة سياحية .

٥ - إسم مستقل المنشأة ومديرها أو المشرف عليها واقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده وإقامته ورقم وتاريخ الترخيص الخاص بكل منهم إن وجد والجهة الصادرة منها .

٦ - القيمة الإيجارية السنوية للمنشأة .

٧ - قوة الآلات والمحركات المستعملة في المنشأة ونوعها وكيفية تشغيلها .

٨ - عدد العاملين أو الذين سيعملون بالمنشأة .

٩ - التكلفة الإجمالية للمنشأة إذا كان الطلب يتضمن إقامة منشأة جديدة .

وفي حالة طلب إستيراد آلات أو أجهزة أو مهمات للمنشأة ينكر في الطلب التفاصيل والبيانات المطلوبة ويرفق بالطلب : -

١ - صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية وصحيفة الحالة الجنائية . وإذا كان الطالب أجنبياً يقدم شهادة من دار التمثيل السياسي أو القنصلى التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

٢ - شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان سنه بين ٢١ و ٣٥ سنة .

٣ - إذا كان الطالب هيئة أو شركة ترفق صورة من مستندات تكوين الهيئة أو الشركة ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

٤ - عقد الإيجار أو الإنتفاع ومستند عوائد الاملاك للإطلاع عليها .

٥ - رسم عام للموقع على خريطة مصاحبه بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ أو كروكي يعد بمعرفة مهندس تقايى بذات المقياس .

٦- الرسومات الهندسية وتشمل المساط الأفقية والقطاعات الرأسية ورسومات الواجهات ووسائل

العرض بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

هذا وإذا كانت المنشأة ملهى يقدم رسم هندسي لتخطيط العام للموقع بمقياس رسم لا يقل

عن ١ : ٢٠٠ مبيناً عليه مساحة وأبعاد قطعة الأرض أو المكان المخصص لإقامة الملهى والشوارع التى تطل عليها وعروضها .

على أنه بالنسبة للمنشآت التى تقام لأول مرة فإنه يجوز إرجاء إستكمال البيانات الواردة فى الأنود من ه إلى ٨ (إسم المستغل ... عدد العاملين بالمنشأة) المشار إليها بمآله وذلك لحين إتمام أعمال التشييد أو البناء على أن يتم إستكمالها وفق إخطار الطالب بإتمام الأعمال والإشتراطات (١) .

١٢٨ - الجهات الحكومية التى تخاطبها وزارة السياحة لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشأة الفندقية والسياحية :

تخطر وزارة السياحة صاحب الشأن برفضها أو بموافقتها المبذنية فى الطلب المقدم إليها فى ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ وصوله .

هذا وفى حالة إصدار وزارة السياحة موافقتها المبذنية على إقامة المنشأة الفندقية أو السياحية ، فإنها تقوم بمخاطبة العديد من الجهات الحكومية ترسلاً للحصول على موافقتها تمهيداً لإصدار التراخيص السياحية النهائية ، ونحن نرى أن موافقة هذه الجهات الحكومية تعتبر بمثابة تراخيص مكملة للتراخيص السياحية الأصلية .

ومن التراخيص السياحية المكملة للتراخيص السياحية الأصلية
مثالاً لأحصراً : -

١ - الموافقة الأمنية (٢) .

(١) أنتظر ياقى الإشتراطات فى القرار المشار إليه .

(٢) مباحث أمن الدولة ، المباحث العامة ، مباحث الأتلاف ، المخبرات الحربية .

- ٢ - موافقة هيئة الآثار المصرية (١)
- ٣ - ترخيص إقامة آلات ومراجل بخارية (٢) .
- ٤ - ترخيص إدارة آلات ومراجل بخارية (٣) .
- ٥ - ترخيص إقامة منشأة فنيقية أو سياحية ثابتة أو متحركة على نهر النيل (٤) .
- ٦ - موافقة الأمن الصناعي التابع رئاسياً لوزارة القوى العاملة والتدريب .
- ٧ - موافقة الهيئة العامة للصرف الصحي (٥) بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٨ - موافقة الوحدة المحلية (٦) التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ٩ - موافقة مديرية الشؤون الصحية (٧) بالمحافظة التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١٠ - موافقة إدارة الدفاع المدني والحريق التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية .
- ١١ - موافقة إدارة الرخص التابعة لمديرية الأمن التي تقع في دائرتها المنشأة الفندقية أو السياحية لإصدار أمر بفتح الطريق (٨) .
- ١٢ - موافقة الملاحية الداخلية (٩) .

-
- (١) القانون رقم ١١٧ / ١٩٨٢ بإصدار قانون حماية الآثار .
 - (٢) القانون رقم ١٩٧٧ / ٥٥ في شأن إقامة وإدارة الآلات البخارية والمرجل البخارية .
 - (٣) القانون رقم ١٩٧٧ / ٥٥ المشار إليه .
 - (٤) القانون رقم ١٩٨٢ / ٤٨ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .
 - (٥) إدارة معايير الصرف .
 - (٦) الحى .. المدينة .. المركز .. المحافظة .
 - (٧) إدارة الخدمات المائية .. مراقبة الأغذية .
 - (٨) وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٥٦ / ٣٧١ بشأن الحال العامة .
 - (٩) المختصة بإصدار شهادة صلاحية للمنشآت المائية الثابتة والمتحركة .

١٢٩ - التراخيص السياحية :

الأصل أن التراخيص السياحية تكون دائمة مالم ينص على تحديد مدتها (١) . مع جواز تجديدها في حالة كونها محددة المدة .

إلا أنه إستثناء فإنه يجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المنشآت التي تقام بصفة عرضية في المناسبات والمواالد والأعياد والمعارض وتعلى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام لإدارة تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية (٢) .

والتراخيص السياحية وفقاً لأحكام القانون رقم ١/ ١٩٧٣ والقرار الوزاري رقم ١٨١/ ١٩٧٣ ، يمكن حصرها على النحو التالي .

١٣٠ - الترخيص الأول . ترخيص إقامة منشأة فندقية وسياحية :

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو إستغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من وزارة السياحة طبقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وقد أصدر وزير السياحة قراره رقم ١٨١/ ١٩٧٣ بشروط وأجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية التي أشرنا إليها سابقاً (٣) .

١٣١ - الترخيص الثاني . ترخيص مزاولة ألعاب القمار :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١/ ١٩٧٣ بعدم جواز مزاولة ألعاب القمار في المنشآت الفندقية والسياحية إلا لغير المصريين وبقرار من وزير السياحة ويحدد القرار المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لغير المصريين مزاولة ألعاب القمار فيها وشروطها والإتوة التي تستحق عليها بما لا يجاوز نصف إيرادات ألعاب القمار على أن يقتصر دخول الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على غير المصريين

(١) الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٣ .

(٣) البند ١٣٦ .

وأن يكون التعامل فيها بالعملة الأجنبية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية .

وتعاقب المادة ٢١ من القانون المذكور كل من يخالف أحكام المادة المشار إليها بمال به الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين^(١) وذلك فضلاً عن الحكم بغلق المنشأة ويجوز لوزير السياحة في هذه الحالة غلق المنشأة إدارياً بصفة مؤقتة إلى أن يصدر الحكم^(٢) .

وقد تضمن قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ بشروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفنية والسياحية الإجراءات التنفيذية الواجب إثباتها في حالة الحصول على ترخيص بمزاولة القمار على النحو الوارد في المادة ٤٢ منه فإن الشركة أو المؤسسة المرخص لها بمزاولة ألعاب القمار تلتزم بإخطار إدارة التراخيص بوزارة السياحة بهذا الترخيص خلال شهر من تاريخ صدوره ويحرر هذا الإخطار على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج .

ويذكر في الإخطار : -

- ١ - إسم الشركة أو المؤسسة وعنوانها .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي تصدر منها .
- ٣ - إسم وألقب من يمثل الشركة أو المؤسسة وجنسيته ومهنته وصناعته ومحل إقامته .

(١) نرى أن تكون عقوبة الحبس وجوبية بالنظر إلى الاضرار الاجتماعية والإقتصادية التي تمس المجتمع .

(٢) من الناحية العملية نرى أنه من المستحالة ، وبالمخالفة للقاعدة للملاحة ، أن يصدر وزير السياحة قراراً بفتح فندق إدارياً لأنه كمنشأة سياحية يتضمن أكثر من نشاط من بينها نشاط مزاولة ألعاب القمار .
كذلك نرى أن يقتصر الغلق على مكان مزاولة النشاط المخالف لأحكام القانون كإغلاق كازينو القمار فقط دون باقي الأنشطة كالطعام والملاهي التي يتضمنها الفندق . إعمالاً للقاعدة الأصولية بأن تعلق العقوبة بلا تعريض أو إفراط .

(٣) انظر قرار وزير الداخلية رقم ٧٧/١٩٥٧ بتحديد ألعاب القمار .

مؤلفنا (الجراءات السياحية في التشريع المصري) - للرجوع السابق - بتد ٢٨ ، ص ٢٦ .

٤ - تحديد المكان الذي ستزاول فيه ألعاب القمار .

٥ - أنواع ألعاب القمار المرخص بها .

ويُرفق بالإخطار صورة من العقد المبرم في مزادة هذه الألعاب ويؤشر بما يفيد الترخيص في مزاداتها على الترخيص بإقامة المنشأة وفي سجل قيد المنشآت الفنية والسياحية (١) .

وقد صدر قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٦ / ٢١ بفرض إتاقفة (٢) قدرها ٥٠ ٪ (خمسون في المائة) من إيرادات ألعاب القمار في كل من كازينوهات القمار المرخص لها بمصر أو التي يرخص لها مستقبلاً .

ويعرّف القرار المذكور إيرادات القمار بالمبالغ التي تبقى للكازينو بعد سداد مكاسب اللاعبين وقبل خصم أعباء التشغيل والمصروفات العامة والإدارية .

١٢٢ - الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة :

تقتضى المادة ٢٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ / ١٨١ بانه لا يجوز في المنشآت الفندقية أو السياحية بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من إدارة التراخيص بالوزارة ويمتد هذا الترخيص لشخص ولا يسرى إلا بالنسبة للمنشأة المعطى عنها ، ويلغى إذا تولى المرخص له في إقامة المنشأة أو حدث تغيير لأي سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمور لمن يتوب عن آلت إليهم ملكية هذه المنشأة أو إلى المستقل الجديد خلال الفترة المحددة في المادة (٨) وبذات شروطها (٣) .

(١) للضرر لم يكلف نفسه مشقة متابعة التطورات الدورية الميدانية في التفتيشات السياحية ومواثيق المنظمات الفنية والسياحية الدورية ، ولما ينسخ ذات المواد والأحكام الصادرة في القوانين والقرارات المنظمة للمحال العامة والملاهي التي يرجع تاريخ إصدارها إلى عام ١٩٥٦ .

(٢) Royalty.

(٣) تقتضى المادة ٨ من القرار رقم ١٩٧٣ / ١٨١ على أنه : (في حالة الموافقة على مواقع للامه يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة والتي تقرر إدارة الترخيص وجوب تقديمها . وعلى طالب الترخيص خلال ٦ شهور من تاريخ تكليفه أن يقوم بتقديم هذه الرسومات مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه مرافقاً لها الإيصالات الدال على أداء مبلغ جنيته من رسم النظر وعليه أداء باقي هذا الرسم خلال أسبوع من تاريخ تكليفه بأدائه ولا يطلى رسم نظر من التراخيص للوقت إذا لم تجاوز مدتها شهراً) .

وتجدر الإشارة إلى أن القرار المذكور لم يتضمن أية عقوبات جنائية في حالة مخالفة أحكامه ، مع مراعاة حق وزارة السياحة في إلغاء الترخيص لأي سبب من الأسباب الواردة في المادة ٤٥ من ذات القرار ، إلا أنه بالرجوع إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٣ /١ فإنه لو زير السياحة بقرار مسبب إلغاء التراخيص بإستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبتت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أنت أعمالاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها ، فإذا تم تصنيف مخالفة تقديم خمر بلا ترخيص من الأعمال المخالفة لقواعد الآداب العامة ، فإن لو زير السياحة حينئذ حق إلغاء تراخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بالإستغلال والإدارة : مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في القانون رقم ١٩٧٦/٦٢^(١) يحظر شرب الخمر حيث تتراوح مدة العقوبات بين السنة أشهر والأسبوعين أو الغرامة التي تتراوح بين المائتي جنيهاً والعشرين جنيهاً مع وجوب الحكم - في جميع الأحوال - بالمصادرة وإغلاق المحل المخالف .

ويصدر القانون رقم ١٩٧٦ /٦٢ المشار إليه ، وبعد تفانده إبتداءً من ٢٤ /٨ /١٩٧٦ ، فإنه يحظر بيع أو تناول الخمر في المحال العامة غير السياحية والملاهي غير السياحية ، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية التي تقضى بحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو الخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

١ - الفنادق والمنشآت السياحية المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٣ /١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

٢ - الأندية ذات الطابع الرياضي التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٧٥ /٧٧ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضية .

وتجدر الإشارة إلى أن قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٣ /١٨١ جاء ظواً من النص على حظر تقديم الخمر للأحداث في المنشآت الفندقية والسياحية ، على الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٩٥٦/٢٧٢ في شأن الملاهي نصت على عدم جواز تقديم المشروبات الروحية والخمرة

(١) الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٢٦ في ٢٤ /٨ /١٩٧٦ .

للأحداث الذين تقل سنهم عن ٢١ سنة أو لمن كانوا في حالة سُكْرٍ، بيد أن هذا النص ألغى بالقانون رقم ١٢/ ١٩٧٦ الذي حظر تقديم أو بيع الخمر في الملاهي غير السياحية والمحال العامة غير السياحية والأماكن العامة بصفة عامة .

بيد أن الإدارة العامة للتراخيص بوزارة السياحة مازالت تطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٧٢/ ١٩٥٦ ، لذا نرى ضرورة النص على العظر صراحة في التشريعات المنظمة للناطق والسياحة ورفع من العظر إلى ٢٥ سنة .

١٣٢ - الترخيص الرابع . ترخيص عزف الموسيقى والرقص والغناء :

تقضى المادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/ ١٩٧٢ بأنه لا يجوز في المنشآت الفنية أو السياحية عدا الملاهي ، العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بتمتلك أو حيازة ملحق إلا بترخيص من إدارة التراخيص بوزارة السياحة (١) وبعد أداء الرسوم المقررة .

أما بالنسبة للملاهي فعلى مسئول الملاهي أو مديره إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة قبل العرض بثمان وأربعين ساعة بإسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها وكل من يستخدم في أعمالها وأيام ومواعيد العرض وبرامجه .

وتضمنت المادة ٢٨ من ذات القرار إجراءات إستصدار الترخيص المنفرد عنه في المادة السابقة ، فيلتزم المرخص له في إقامة المنشأة أو مستغلها التقدم بطلب الترخيص على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتتة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دفعة بالفاصلة المقررة .

فيذكر في الطلب :

- ١ - إسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل ميلاده ومهنته ومحل إقامته .
- ٢ - عنوان المنشأة ونوعها ورقم الترخيص في إقامتها والجهة التي يصدر منها .
- ٣ - رقم الترخيص الخاص بالطالب وتاريخ صدوره والجهة التي صدر منها إذا كان مستغلاً للمنشأة .

(١) مراقبة المستغلات الفنية .

٤ - نوع الترخيص المطلوب .

٥ - تحديد المكان المطلوب الترخيص داخله في المرفأ الموسيقى أو الرقص أو الغناء أو وضع المذبح .

وغنى عن البيان - فإن الإدارة العامة للتراخيص بوزارة السياحة لاتزال تطبق المادة الثانية من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٨ / ١٩٥٧ فى شأن الإشتراطات العامة الواجب توافرها فى الملاهى التى يجرى تصمها كما يلى :-

١ - يجب ألا يقل البعد عن ١٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة فى حدود المؤسسة العلاجية التى تحتوى على عشرين سريراً على الأقل أو دور العبادة المصرح بإقامة الشعائر الدينية فيها أو معاهد التعليم الحكومية أو الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم .

٢ - على أنه يجب توافر هذا البعد عن دور العبادة ومعاهد التعليم إذا كانت مواعيد العمل بتلك الملاهى لا تتعارض مع مواعيد إقامة الشعائر الدينية أو الدراسة بالمعاهد (١) .

٣ - كما يجب ألا يقل البعد عن ٥٠٠ متر بين أية نقطة من حدود الملهى وبين أقرب نقطة من حدود مزارع المجازر أو مقالب المواد البرازية أو قمامان الجير أو المدابغ .

٤ - ويراعى أن تكون مواقع الملاهى المكشوفة طبقاً للتخطيط العام للمدن أو فى الأحياء والجهات والشوارع التى يصدر بتحديدها قرار وزير الشؤون البلدية والقروية .

١٣٤ - الترخيص الخامس . ترخيص الإستغلال :

ترخيص إستغلال منشأة فندقية أو سياحية يصدر بإسم المدير أو المشرف .

وقد حظرت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ على أى شخص أن يستغل منشأة فندقية أو سياحية أو أن يعمل مديراً لها أو مشرفاً على الأعمال فيها إلا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك ويعد أداء الرسوم المقررة .

(١) مجلة بالقرار رقم ١٦٥٥ / ١٩٥٧ .

وقد نظمت المادة ٢٢ من القرار المذكور إجراءات إستصدار ترخيص الإستغلال بنصها على أن يقدم طلب الترخيص إلى إدارة التراخيص بالوزارة على النموذج المعد لذلك أو على ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليهما طابع مئة بالغة المقررة .

ويذكر في الطلب إسم الطالب وإلقبه وجنسيته ومحل ميلاده ومحل إقامته ، ويرفق به :

١ - صورتان فوتوغرافيتان للطالب مقاسهما ٣ × ٤ سم تلتصق إحداهما على الطلب .

٢ - شهادة تحقيق شخصية الطالب .

٣ - صحيفة الحالة الجنائية ، فإذا كان طالب الترخيص أجنبياً قدم شهادة من دار التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة التابع لها عن سوابقه أو بحسن سيره وسلوكه .

وإذا كان طالب الترخيص بالاستغلال أو الإدارة شركة أو هيئة فيرفق بالطالب أيضاً صورة معتمدة من مستندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن أعمال الإستغلال أو الإدارة .

وإذا كان من طالب الترخيص بين ٢١ و ٣٥ سنة فيرفق في طلبه شهادة من إدارة التجنيد بكييفية معاملته من حيث الخدمة العسكرية .

ويسرى ترخيص الإستغلال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ويجوز تجديده لمدة أخرى مماثلة على أن يقدم طلب التجديد قبل إنتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل ، وإلا اعتبر لاغياً .

هذا وقد أُنزمت المادة ٤٠ من القرار المذكور المرخص له بمنشأة فندقية أو سياحية إبلاغ إدارة التراخيص بإسم مسئول المنشأة وعلى المسئول إبلاغ تلك الإدارة بإسم مدير المنشأة .

كما أجازت المادة ٤١ من ذات القرار أن يقوم بأعمال المسئول والمدير في المنشأة شخص واحد بشرط أن يكون مرخصاً له في تلك الأعمال .

١٢٥ - محظورات منح التراخيص السياحية :

حظرت المادة ٢٧ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١/١٩٧٣ إعطاء التراخيص السياحية إلى الأشخاص الآتي بيانهم :

١ - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم إعتبارهم .

٢ - المحكوم عليهم في جريمة حكمٌ بسبب وقوعها بإغلاق المنشأة الفندقية أو السياحية التي كانوا يستغلونها أو يديرونها أو يشرفون على أعمال فيها لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

هذا وتلغى التراخيص السياحية إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في (١) و (٢) المشار إليهما بهما .

كما لا يجوز إعطاء التراخيص السياحية إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القرار ؛ ويسرى هذا الحكم على نواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تولوا إليهم ملكية المنشأة .

١٣٦ - أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية :

بيّنت المادة ٢٨ من قرار وزير السياحة المشار إليه أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية على سريان التراخيص السياحية ، فُلجبت على من آلت إليهم ملكية هذه المنشأة إبلاغ إدارة التراخيص بالوزارة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وبإسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار وعليهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ترخيص المنشأة إليهم خلال (٤) شهور من تاريخ الوفاة .

١٣٧ - التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية :

أجازت المادة ٢٩ من قرار وزير السياحة المذكور ، التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية بموافقة إدارة التراخيص بوزارة السياحة ، وعلى المتنازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه مرفقاً به عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق ، وعلى إدارة التراخيص أن تثبت في الطلب المقدم إليها في هذا الشأن خلال (٣٠)

يوماً من تاريخ تقديمه .

هذا ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة للقنادق والسياحة إلى أن تتم الموافقة على التنازل .

١٢٨ - النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية . حكم خاص :

تقضى المادة ٤٤ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في المنشآت السياحية أن يختطن بيرواده إلا في الملاهي البلية وبالشروط التي تحددها إدارة الرقابة على المحال العامة السياحية .

وبالرجوع إلى المصدر الذي إستقى منه المشرع السياحي هذا النص ، نتبين أنه القانون رقم ٢٧٢ / ١٩٥٦ بشأن الملاهي ، حيث تقضى المادة ٢١ منه بأنه لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في الملاهي أن يختطن بيرواده إلا في الملاهي وفي المواعيد التي تحديدها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على إقتراح مصلحة السياحة وبشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

هذا بالإضافة إلى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٠ / ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الذي يقضى بمعاقبة كل مستغل أو مدير محل عمومي أو محل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد إستغلالهم في ترويج محله ، بالعيب مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل على سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربعمائة جنيه إذا كان الفاعل من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربية أو ممن له سلطة عليه .

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أحكام تشغيل النساء في القانون رقم ١٢٧ / ١٩٨١ بإصدار قانون العمل التي تقضى المادة ١٥٢ منه بعدم جواز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والمساءة صباحاً إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب الذي أصدر القرار رقم ٢٢ / ١٩٨٢^(١) في شأن تحديد الأعمال التي لا

يجوز تشغيل النساء فيها التي حظرت المادة الأولى منه تشغيل النساء في
البارات ونواصي القمار والشفق المفروشة والبنسيونات التي لا تخضع
إشراف وزارة السياحة أو تشغيلهن في الملاهي وصالات الرقص إلا
إذا كُنَّ من الراقصات أو الفنانات الراشحات سنًا .

كما أصدر وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ٢٢ / ١٩٨٢ (٦) بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً
الذي أجاز في المادة الأولى منه تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة مساءً والسابعة صباحاً
في الأعمال الآتية (٧) :

١ - العمل في الفنادق والمطاعم أو البنسيونات والكافتریات والبقييات الخاضعة لإشراف وزارة
السياحة والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحلات المماثلة لها .

٢ - العمل في المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفي مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص
والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية .

بيد أن قرار وزير القوى العاملة والتدريب المشار إليه إشتراط في المادة الثالثة منه للترخيص
لتشغيل النساء في هذه الأعمال أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال
والأمن للنساء العاملات . ويصدر الترخيص بتشغيل النساء ليلاً من مديرية القوى العاملة والتدريب
المختصة مكانياً بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفة الذكر .

وبمقارنة النصوص المقررة للتعمة ببعضها البعض ، يلاحظ أن المشرع في قانون الملاهي وقرار
وزير السياحة رقم ١٩٧٢ / ١٨١ إستخدم تعبير (المخالطة) (٤) وهو تعبير قابل للتأويل ضد واصالح
المنشأة الفندقية (٥) والمنشأة السياحية في أن ولحد ، الأمر الذي نطالب بمقتضاه بإلغاء

(٦) و (٧) اللوائح المصرية ، العدد ٣٦ تابع في ١٢ / ٢ / ١٩٨٢ .

(٧) تضمن القرار مجموعة من الأعمال تقتصر على تبيان الأعمال المتصلة بالمنشآت الفندقية أو السياحية .

Mix with

(٤)

ذلك التعبير على النحو الذي إنتهجه المشرع العمالي .

ونحن نرى أن المقصود بالمخالطة في النصين المتقدمين هو (الخدمة) (٢) ، ومن ثم ، فقد كان الأجدر بالمشرع الإحالة والأخذ بالأحكام المنصوص عليها في قانون العمل وقراراته التنفيذية ، لأنه لا يتصور ، ومن ثم ، لا يجوز تفسير ذلك التعبير بما يتجاوز (الخدمة) ، وإلا أضحى النص منعماً لمخالفته نص المادة ١١ من قانون مكافحة الدعارة التي تنص لتشمل كافة المحال العمومية ، سياحية كانت أم غير سياحية ، التي يرتادها الجمهور ، كالفنادق والمطاعم والمقاهي والملاهي وصالات الفناء أو الرقص ، ولا ينال من طبيعة المحل العمومي أن تكون من المحال التي تفتح في أوقات محددة أو يسمح بدخولها بشروط معينة (٣) .

١٢٩ - حظر ارتكاب أفعال مظة بالحياء أو مخالفة للنظام العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية :

تحظر المادة ٤٣ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ إرتكاب أفعال وإبداء إشارات مظة بالحياء أو الآداب أو التفاضى عنها في المنشآت الفندقية والسياحية .

كما تحظر أيضاً عقد إجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية .

وفي حالة إتيان فعل من الأفعال الموثمة المشار إليها فيما تقدم ، فقد منح المشرع رجال شرطة السياحة إخلاء المنشأة أو إغلاقها قبل الميعاد المقرر على ألا يترتب على الإغلاق منع من يعملون فيها من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيها وخروجهم إذا كانت منشأة فندقية .

(١) على الرغم من أن المشرع السليبي قصر حكم للمادة ٤٤ من القرار رقم ١٨١ / ١٩٧٣ على المنشآت السليبية إلا أننا نرى سريانها على المنشآت الفندقية أيضاً .

(٢) Servicing

(٣) انظر قاعدة (الناسخ والمنسوخ) في مؤلفنا (الجرائم السياحية في التشريع المصري) ، للرجع السابق ، بند ٢٢ ، ص ٢٢ .

١٤٠ - إلزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً لتصنيفها سياحياً :

حظرت المادة العاشرة من القانون رقم ١٩٧٣ / ١ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على المنشأة الفندقية أو السياحية مطالبة التزىل بمقابل يزد على الأسعار المقررة طبقاً لهذا القانون ، أو الإمتناع عن تقديم الخدمة للتزىل بتلك الأسعار .

وقد فوضت المادة الثانية عشر من ذات القانون وزير السياحة فى تحديد أسعار الإقامة ورسم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية أو السياحية وذلك بون التقيد بأحكام قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

هذا ويتم تحديد الأسعار بناء على طلب كتابى من مستقل المنشأة أو المسئول عن إدراتها ويتضمن مقترحاته فى هذا الشأن.

كما يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة بوزارة السياحة قبل مزولة المنشأة نشاطها ، ويجب إخطار صاحب الشأن بقرار الوزير خلال شهر من تاريخه تقديم الطلب .

وقد نصت المادة الرابعة عشر من ذات القانون على أن لمستطلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئولين عن إدراتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر فى درجة المنشأة وفى الأسعار المحددة وذلك وفقاً للإجراءات التى يحددها وزير السياحة بقرار منه .

كما فوضت المادة المذكورة وزير السياحة فى تعديل الأسعار وفى تعديل درجة المنشأة الفندقية أو السياحية فى أى وقت إذا قامت أسباب جدية توجبه .

واستناداً إلى النص المتقدم - أصدر وزير السياحة قراره رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ ^(١) بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١ / ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية حيث نصت المادة ١٨ منه على تقسيم المنشأة الفندقية والسياحية إلى خمس درجات هى : - ممتازة - أولى (أ) - أولى (ب) - ثانية (أ) - ثانية (ب) .

(١) اللوائح المصرية - للسنة ١٩٧٤ فى ١٨ / ٥ / ١٩٧٥ .

وتتولى الإدارة العامة للرقابة على الفنادق وإدارة الرقابة على المحال العامة السياحية كل فيما يخصه تحديد أسعار الإقامة ورسم النخل والإرتياد وأسعار الوجبات والملكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القرار المذكور ترك تحديد أسعار بعض أصناف الملكولات للمنشأة بشرط إخطار الإدارة المختصة بوزارة السياحة بهذه الأصناف والأسعار المحددة لها ، على أنه يجوز تلك الإدارة تخفيض هذه الأسعار إذا ما لاحظت مغالاة في التقدير .

وتقضى المادة ٢٠ من القرار المذكور بأنه إذا أثبت التفتيش على المنشأة هبوط مستواها بحيث لا يتناسب مع الدرجة القيمة عليها لومع الأسعار المعتمدة لها جاز للإدارة المختصة إعادة النظر في الدرجة والأسعار وتخفيضها بما يتناسب والحالة التي آلت إليها المنشأة ، وذلك بعد توجيه نظر المنشأة وإنذارها ومنحها المهل التي تقررها الإدارة المختصة .

١٤١ - إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية :

نظمت المادة ٢٢ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٢ إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية حيث نصت على أنه لمستظى المنشآت الفندقية والسياحية والمسؤولين عن إدراتها أن يتقدموا خلال شهر مارس من كل عام إلى الادارة المختصة بالوزارة بطلب إعادة النظر في درجة المنشآت وفي الأسعار المحددة لها إذا كانت لديهم أسباب تستدعي طلب التعديل وذلك وفقاً للإجراءات الآتية :-

١ - يقدم الطلب إلى الإدارة المختصة مستوفياً رسم النسخة وموضحاً به الأسانيد التي يستند إليها الطلب مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك إن أمكن .

٢ - تقوم الإدارة ببحث الطلب في سجل يعد لذلك يوضح به إسم المنشأة وتاريخ ورود الطلب والإجراءات التي إتخذت بشأنه.

٣ - تقوم الإدارة ببحث الطلب وإتخاذ الإجراءات اللازمة ولها في سبيل التحقق من جدية إجراء المعائنات الضرورية والإطلاع على كافة المستندات والأوراق .

٤ - يخطر الطالب بنتيجة بحث الطلب خلال ثلاثين يوماً وإلا إعتبر مرفوضاً .

٥ - المنشأة الفندقية أو السياحية في حالة رفض طلبها أو لم يستجب إلى كامل ما طلبته أن تتظلم من القرار الصادر في هذا الشأن أمام (لجنة فحص الاعتراضات) .

٦ - لا تسرى أى زيادة في الأسعار إلا اعتباراً من أول شهر أكتوبر التالي لتقديم الطلب وبالنسبة للمصايف اعتباراً من أول شهر يونيو .

١٤٢ - لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد الأسعار :

لمستغلى المنشآت الفندقية والسياحية والمسئول عن إبراتها الاعتراض على قرار التصنيف وتحديد الأسعار خلال (١٥) يوماً من تاريخ إخطارهم بعد أداء رسم قدرة خمسة جنيهات^(١) .
وتفصل في الاعتراض لجنة (٢) تشكل من :

أولاً - وكيل وزارة السياحة لشئون الرقابة السياحية أو من يتوب عنه رئيساً

ثانياً - مدير الإدارة المختصة بوزارة السياحة
ثالثاً - عضوين يختارهما مجلس إدارة الغرفة المختصة

أعضاء

وعلى اللجنة البت في الاعتراض خلال (٢٠) يوماً من تاريخ وصوله ولا يكون قرار اللجنة نافذاً إلا بعد إيماده من وزير السياحة .

ولا يترتب على الاعتراض وقف العمل بالقرار المعترض عليه^(٢) ، فإذا إنقضت المياد المشار إليه دون صدور قرار اللجنة أعتبر التصنيف والأسعار التي طلبها المعترض نافذة إلى أن يصدر القرار بالبت في الاعتراض .

١٤٣ - أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية :

لوزير السياحة ، كقاعدة عامة^(١) ، إلغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو

(١) مادة ١٣ من القانون رقم ١/ ١٩٧٢ .

(٢) مادة ٢١ من القرار الوزاري رقم ٣٤٢ / ١٩٧٤ .

(٣) مادة ١٣ / ٢ من القانون رقم ١/ ١٩٧٢ .

(٤) المادة ٢٠ من القانون رقم ١/ ١٩٧٢ .

سياحية بقرار مسبب إذا ثبت مخالفتها لقواعد الآداب العامة أو أتت أعمالاً تضر بسمعة البلاد أو أمنها .

وقد حددت المادة ٤٥ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية كمايلي :

١- إذا أبلغ المرخص له إدارة التراخيص بوزارة السياحة بوقف العمل بالمنشأة أو إنهااء الترخيص .

٢- إذا أوقف العمل بالمنشأة لمدة (٢٤) شهراً متصلة ما لم يكن هذا التوقف بسبب قوة قاهرة أو أسباب خارجة عن إرادة المرخص له .

٣- إذا أزيلت المنشأة ولو أعيد إنشاؤها .

٤- إذا كانت المنشأة ثابتة ثم نقلت من مكانها .

٥- إذا تغير نوع المنشأة أو الغرض المخصص لها .

٦- إذا أصبحت المنشأة غير قابلة للتشغيل أو فقدت صلاحيتها للإستقلال السياحي .

٧- إذا أجرى أى تعديل فى المنشأة المرخص بها قبل موافقة إدارة التراخيص (١) .

المطلب الثانى

إلتزامات المنشأة الفندقية قبل النزول

١٤٤ - تقسيم :

الفندق ، كمنشأة سياحية ، يتضمن العديد من الأنشطة ، فهو مكان لإقامة النزلاء ، وكافتيريا ومطعم وملهى للرواد ، بل أنه يجوز قانوناً أن يشمل الترخيص بالمنشأة الفندقية الترخيص بالمنشآت السياحية الملحقة بها ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع المنشآت السياحية

(١) تقضى المادة ٢١ من قرار وزير السيلسة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ بعدم جواز إجراء أى تعديل فى المنشأة المرخص بها إلا بعد موافقة إدارة الترخيص وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة .

والمحال الصناعية والتجارية المحقة بالمنشأة والخصصة أصلاً لخدمة رواد المنشأة أو يستلزمها نشاطها الأصلي^(١) وفقاً لما تقتضيه المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٨١ / ١٩٧٣ .

وقد ألقت التشريعات الفندقية والسياحية مجموعة الإلتزامات على عاتق المنشأة الفندقية ، بالإضافة إلى ما أدرجته الفقرة من المادة ٧٢٧ من القانون المدني^(٢) والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وستنكم أولاً عن الإلتزامات الفندقية المنصوص عليها في التشريعات الفندقية والسياحية في فرع أول ، ثم نعرض بعد ذلك للولاية الفندقية من حيث المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية للمنشأة الفندقية في فرع ثان .

الفرع الأول

الإلتزامات الفندقية المهنية

١٤٥ - عقد الإقامة الفندقية . عقد مركَّب^(٣) :

تنقسم العقود ، بصفة عامة ، إلى عقود رضائية^(٤) وعقود شكلية^(٥) وعقود عينية^(٦) . كما تنقسم العقود إلى عقود تبادلية أو الملزمة للجانبين^(٧) وعقود ملزمة لجانب واحد^(٨) . كما تنقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود معاوضة^(٩) وعقود التبرع^(١٠) . وتنقسم العقود إلى عقود محدودة

(١) كالمبنى الإداري الملحق بفتح فلتون رمسيس والمبنى الإداري الملحق بفتح النيل فيقطن حيث يوجد محلات تجارية وجراجات وغيرها من الأنشطة .

(٢) الولاية المنصوص على أحكامها في الفصل الرابع من الباب الثالث .

Contrat Complexe	(٢)
Contrat Consensuel	(٤)
Contrat Formel	(٥)
Contrat Réel	(٦)
Contrat Synallagmatique (ou bilatéral)	(٧)
Contrat Unilatéral .	(٨)
Contrat à Titre Onéreux .	(٩)
Contrat à Titre Gratuit (ou de bienfaisance)	(١٠)

القيمة (١) وعقد احتمالية (٢) . وتنقسم العقود ، أيضاً ، إلى عقود فورية (٣) وعقود مستمرة (٤) ، وإلى عقود مسماة (٥) وعقود غير مسماة (٦) ، وإلى عقود بسيطة (٧) وعقود مركبة أو مختلطة (٨) ، وغير ذلك من العقود .

وعقد الإقامة الفندقية (٩) عقد رضائي ، ويندرج تحت طائفة عقود المعاوضة ، بالإضافة إلى كونه عقداً غير مسمى ، بيد أنه يعنينا في هذا المقام الإشارة إلى كون هذا العقد «عقداً مركباً» يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فمقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل إليها عادة بعقد الإيجار فيما يتعلق بالفرقة التي يقيم فيها النزول ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والهدية فيما يتعلق بحفظ الأشياء التي يلقى بها المسافرون والنزلاء .

والرأي الغالب في الفقه (١٠) يرى إمكان تحليل العقد المركب أو المختلط إلى عدة عقود مسماة ، فتنطبق عليه أحكام هذه العقود ، كل منها في مثل ما وضع له ، فتطبق على العلاقة بين النزول والمنشأة الفندقية أحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، وأحكام البيع فيما يقدم له من أطعمة وغيرها ، وأحكام الهدية فيما يتعلق بالأمثلة التي يحضرها معه في الفندق (١١) .

Contrat Commutatif (١)

Contrat Aléatoire . (٢)

كما يطلقون عليها عقد النرد

Contrat Instantané . (٣)

Contrat Successif . (٤)

Contrat Nommé . (٥)

Contrat Innommé . (٦)

Contrat Simple . (٧)

Contrat Mixte . (٨)

(٩) يذهب غالبية الفقه إلى إطلاق تسمية (عقد الإيجار) - إلا أننا نرى تسمية (عقد الإقامة الفندقية) أكثر دقة وإرتباطاً بموضوعه .

(١٠) د . سليمان مرقس ، الواسي ، للرجوع السابق ، بند ٦٣ ، ص ١١٥ .

د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج ١ ، المجلد الأول ط ٢ ، بند ٥٣ ، ص ١٩٦ .

(١١) نقس معنى ١٧ / ٢ / ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ١٦ - ٢٢٢ - ٤٩ ، وهو يتضمن صوره خاصة لعقد المركب .

وقد أخذت المادة ١٥ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ بأحكام الإيجار فيما يتعلق بإقامة النزول في الفندق ، حين أوجب على نزلاء المنشأة الفندقية إخلاء الأماكن التي يشغلونها في نهاية المدة المتفق عليها ، فإذا كانت الإقامة غير محددة المدة يجب إخطار المنشأة بالإخلاء خلال المواعيد التي تحددها إدارة المنشأة وتطنها للنزول والإلتزام بداءً لجر اليوم التالي ، الأمر الذي يتأكد معه إخضاع العلاقة بين النزول والفندق من حيث الإقامة ، سواء أكانت محددة المدة أم غير محددة المدة، إلى أحكام عقد الإيجار .

هذا وإذا جمع العقد المركب بين عقود تتباين أحكامها في المسألة الواحدة بحيث لا يمكن الجمع بينها في تطبيقها ، تعين تغليب أحدها على غيره في ضوء ما قصده الطرفان من التماقد في جعلته باعتباره العنصر الأساسى وتطبيق أحكامه على العقد المركب .

١٤٦ - صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدين :

سبق الإشارة إلى أن العقد ، كقاعدة عامة تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو زواله .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات ؛ وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المطومات الضرورية بالتفصيل ولا يصح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على إعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية ، وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة المشار إليه ، والتي تحدد مدى إلتزامات كل منهما على النحو التالي : -

١ - لا يجوز لطالب الحجز التنازل عن حجزه لأى شخص آخر إلا بعد حصوله على موافقة كتابية من المنشأة الفندقية يتم إثباتها بسجلات المنشأة الخاضعة للتفتيش^(١) .

(١) المادة ١١ من قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤ / ٣٤٣ .

٢ - أن نصوص الإتفاقيات الخاصة بالحجز تكون ملزمة للطرفين ما لم يتنازل أيهما بمحض إرادته ورضائه للآخر عن جزء من حقه (١) .

٣ - أن يتم قيد طلبات حجز الغرف بالمنشأة الفندقية في دفتر يعد لهذا الغرض يدون فيه : تاريخ طلب الحجز ونوعه وإسم النزول وألقبه ومحل إقامته وتاريخ شغل الغرفة وتاريخ المغادرة (٢) .

وجدير بالذكر أن المادة الثانية عشر من القرار الوزاري المشار إليه ، أجازت إثبات الحجز بكافة طرق الإثبات ، حيث نصت على أن يكون إثبات الحجز بالخطابات المتبادلة بين الطرفين أو من البيانات المدونة في سجلات المنشأة الفندقية والمعدة لهذا الغرض وبطريقة أخرى من طرق الإثبات .

١٤٧ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة :

تضمنت المادة الثانية من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ الإلتزامات الأساسية التي يجب على مستغلي المنشآت الفندقية أو السياحية إتباعها في علاقتهم بالزلاء أو المترددين على المنشأة ، وهي كما يلي : -

١- لا يجوز الإمتناع عن حجز الأسرة الخالية بالمنشآت الفندقية أو تأجيرها إلا إذا إمتنع طالب الحجز عن تقديم الضمانات المطلوبة أو قامت لدى هذه المنشأة أسباب جدية .

٢ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تفرض على النزول الإقامة بغرفة يسريرون أو أكثر في حالة وجود غرف خالية يسريرون واحد .

٣ - لا يجوز للمنشآت الفندقية أن تطبق البعيت أو تنازل الوجبات أو المكولات أو المشروبات على أي شرط من الشروط .

يبد أنه يجوز إشتراط تناول النزول أو المتردد على المنشأة وجبة أو أكثر من الوجبات بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للرقابة على الفنادق بالنسبة للمنشآت الفندقية أو الإدارة العامة للمحال العامة بالنسبة للمنشآت السياحية .

(١) للمادة ١٣ من ذات القرار .

(٢) للمادة ٧٤ من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ .

٤ - المنشأة الفندقية مطالبة النزلاء بالمبالغ المستحقة عليهم في نهاية كل أسبوع إلا إذا اتفق على غير ذلك .

كما يجوز لأسباب جدية مطالبة النزلاء بداء المستحق عليهم يومياً ومقديماً أو مطالبتهم بتقديم ضمان مالى لا يتجاوز اجر ثلاثة ايام .

٥ - يجب على المنشأة أن تصلى لكل عميل فاتورة بقيمة المبالغ المطلوبة .

٦ - على إدارة المنشأة إخطار شرطة السياحة عن الأشياء الخاصة بالنزلاء والتي يتم العثور عليها بعد مغادرتهم نهائياً والإحتفاظ بهذه الأشياء بالإدارة .

١٤٨ - الإلتزامات الفندقية الخاصة بالملكوآت والمشروبات :

تضمنت المادة السادسة عشر من قرار وزير السياحة المشار إليه مجموعة من الإلتزامات التبادلية لكل من المنشأة الفندقية والنزيل يمكن حصرها على النحو التالى :

١ - تلتزم المنشأة الفندقية بتقديم المأكولات الفندقية والسياحية بالوجبات أو وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف طبقاً لرغبة العميل .

٢ - يكون تقديم وجبة الإفطار فيما بين الساعة والعاشرة صباحاً ، والغداء فيما بين الواحدة والثالثة بعد الظهر ، والعشاء فيما بين الثامنة والعاشرة .

ومع ذلك يجوز للمنشأة مدّ هذه المواعيد لفترات أطول منها إستجابة لرغبات عملائها ؛ كما يجوز للمنشأة تقديم المأكولات والمشروبات وفقاً لقوائم الطعام متعددة الأصناف إذا كان ذلك فى غير المواعيد المشار إليها فى الفقرة السابقة لو كان بناء على طلب النزيل أو العميل .

هذا ويجب ألا تقل أنواع المأكولات التى تقدم فى وجبة الغداء عن ثلاثة أصناف وفى وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

٣ - لا يجوز النزيل طهى أو عمل المأكولات أو المشروبات بنفسه مالم يسمح بذلك نظام المنشأة الفندقية .

وفى حالة إحضاره الطعام أو مشروبات تستهلك عادة بالمنشأة فإدارة المنشأة الحق فى إحتساب مصاريف إضافية .

الفرع الثاني

الوديعة اللقضية^(١) (٢)

المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية

١٤٩ - تعريف :

عرفت المادة ٧١٨ مدنى الوديعة^(٣) بأنها عقد يلتزم شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عيئاً .

ومن هذا التعريف يتبين أن عقد الوديعة يتميز بخصيصة أساسية هي أن تسليم الشيء إلى المودع إليه كان بقصد حفظه ورده عيئاً . فلا يعتبر العقد وديعة إذا لم يكن الغرض من تسليم الشيء للمنشأة اللقضية حفظه وإنما فحصه أو معاينته ثم رده في الحال ، كذلك لا يعد مودعاً لديه من تسلّم شيئاً من صاحبه على أن يكون له حق التصرف فيه أو إستهلاكه مقابل رد قيمته أو مثله ^(٤) .

أما إذا كان تسليم الشيء بقصد حفظه ورده عيئاً فإن العقد يعتبر وديعة سواء كان محله شيئاً قيمياً أو مثلياً كالنقود .

والأصل في الوديعة أنها عقد يتم بين المودع لديه ، ومع ذلك يعتبر في حكم الوديعة التماقضية في تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات الوديعة القانونية والوديعة القضائية .

فالوديعة القانونية مصدرها القانون كالحراسة على الأموال المحجوز عليها ، أما الوديعة القضائية فإبرز مثال لها الحراسة القضائية على الأموال المتنازع عليها ، فالحارس القضائي يعتبر مودعاً لديه

(١) Dépôt d'hôtellerie (١)

(٢) د . عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني (٧) المجلد الأول ، العقد الواردة على السل ، بند ٢٨٩ ، ص ٧١٣ .

(٣) الوديعة الاضطرارية Dépôt nécessaire تتعلّق في ظروف يجد المودع فيها نفسه مضطراً إلى الإيداع عند الشخص الذى وجد أمامه ، فلا هو مختار في تعيين هذا الشخص ولا هو مختار في واقعة الإيداع ذاتها .

(٤) د . عمرو السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ / ١٩٦٩ ، بند ٢٥٥ ص ٦٤٦ .

بحكم القضاء الصادر بتعيينه ويتبني عليه أن يحافظ على الأشياء التي في حراسته وأن يسلمها إلى من يحكم له بملكيته .

١٥٠ - الوديعة الفندقية في القانون المعنى :

تنص المادة ٧٢٧ منى بأن :

(١) يكون أصحاب الفنادق والخانات وما ماثلاً فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والنزلاء مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان hôteliers ou aubergistes .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقد والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً ، ما لم يكونوا قد أخلوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو أن يكونوا قد رفضوا أن يتسلموها عهدة في نمتهم ، أو يكون قد تسببوا في وقوع الضرر بخلط جسم منهم أو من أحد تابعيهم .

ويتضح من النص المتقدم أن المشرع توسع في معنى الوديعة (١) ، كما توسع في المسؤولية على الرغم من كونها في حكم الوديعة الإضطرارية الأمر الذي يجوز للنزول معه أن يثبت حيازته للأشياء التي يدعى سرقتها من غرفته بجميع طرق الإثبات كالبينة والقرائن . ولا يترتب أى أثر على الإعلان الذي يعلقه الفندق في الغرف لإخطار النزلاء بأنه يخلى مسؤوليته عن فقد الأشياء التي يحملونها معهم ، كما يقع باطلاً كل اتفاق على الإعفاء من هذه المسؤولية (٢) .

ويسرى نص المادة ٧٢٧ منى المشار إليه على كل منشأة فندقية حددتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٣/١ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية (٣) .

(١) فالحى شيء يأتي به النزول معه في الفندق يعد مودعاً عند الفندق ولو لم يسلمه إليه بالذات .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المراجع السابق ، ص ٢٠٢ ، فالعلة في تشديد المسؤولية هي أن النزول يقيم في الفندق إقامة مؤقتة ويطلب أن يتم فيه ليلة أو أكثر ، فيرى نفسه مضطراً لأن يترك أمثله مدة غير قصيرة دون أن يلائمها فتبقى في حراسة الفندق ، والفندق يتربد عليه الكثير من الناس ، فيجب أن تمتد الحراسة إلى العاملين بالفندق ، وأيضاً إلى كل رائع وفاد في الفندق .

(٣) الفنادق ، الهتسيونات ، القرى السياحية ، الفنادق المائنة ، واليوأخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة .

كما يسرى نص المادة ٧٧٧ مدنى - أيضاً - إذا كان المكان عربة نوم فى السكة الحديدية أو غرفة فى مستشفى أو مصحة .

ولا تدخل المطاعم والمقاهى والمسارح والملاعب والنوادر الرياضية وكابينات الاستحمام ، وفى هذه الأماكن لا ينطبق النص .

أما عن **الأشياء المودعة** فهى تلك التى يأتى بها المسافرون والنزلاء ، فيدخل فى مدلول هذه العبارة كل ما يأتى به النزول من حقائب وأمتعة وماليس وتقود ومجوهرات وأشياء ثمينة ويضائع ، وتدخل أيضاً السيارة التى يأتى بها النزول ويضعها فى جراج الفندق .

وأما عن **كيفية الإيداع** ، فالمشروح لم يقرض أن يكون الإيداع بتسليم الأشياء للمودع عنده شخصياً ، بل يكفى أن توضع فى غرفة النزول أو أى مكان مخصص لذلك كوضع السيارة فى جراج الفندق .

وقد يتم الإيداع قبل الوصول إلى الفندق ، كما لو أخذ مندوب الفندق حقائب المسافر من المطار لتوصيلها للفندق ، وقد يأتى النزول بعد إقامته بالفندق بشئىء آخرى يضيفها لأمتعة .

١٥١ - سرعان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المؤتم لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية :

تنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ما يأتى :-

« كل من إختلس أو إستعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقود أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة أو الأجرة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلاً بلجر أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيرها ، يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

ويتبين من النص المتقدم أنه يلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة توافر الأركان الثلاثة الآتية :

• **الركن الأول** : سبق تسليم المال محل الجريمة إلى الجانى بموجب عقد من عقود الأمانة .

• **الركن الثاني :** ركن مادی حاصله استيلاء الجاني على المال بفعل يتخذ صورة الاختلاس أو التبييد أو الاستعمال ، ويكون من شأنه الإضرار بالجاني عليه .

• **الركن الثالث :** الركن المعنوي ، فهي جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائي بعنصريه الإرادة والعلم .

وحاصل الأركان الثلاثة المتقدمة أنه لا تقع هذه الجريمة إلا على مال ذي طبيعة مادية ، فلا تصلح محلاً لها الأموال المعنوية كالأفكار والابتكارات ، ويشترط في المال ، موضوع الجريمة ، أن يكون متقولاً ، ويشترط كذلك أن يكون المتقول الذي استولى عليه الجاني مملوكاً لغيره كالتزلاء والمسافرين ، وذلك لأن خيانة الأمانة كالسرقة والنصب من جرائم الاعتداء على الملكية فلا يتصور وقوعها إلا على مال مملوك لغير الجاني . ولا يلزم أن يكون مالك الشيء معلوماً ، بل يكفي أن يثبت أن للشيء مالك آخر غير الجاني حتى ولو كان هذا المالك مجهولاً أو غير معين .

ويتنبى لقيام هذه الجريمة - من الناحية الجنائية - أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه من المجنى عليه أو من شخص آخر لحساب المجنى عليه ؛ غير أنه لا يلزم أن يكون التسليم مادياً ، بل يكفي التسليم المعنوي أو الإعتباري الذي يتم بمجرد تغيير صفة حائز الشيء من حيازة كاملة إلى حائز حيازة ناقصة أو مؤقتة (١) .

كذلك تقع الجريمة ولو كان الجاني لم يتسلم الشيء بنفسه بل تسلمه بواسطة شخص آخر كخادم أو تابع أو أرسل إليه بطريق البريد .

ولا يكفي أن يكون المال الذي استولى عليه الجاني قد سبق تسليمه إليه تسليمياً ناقلاً للحيازة المؤقتة ، وإنما ينبغي أن يكون هذا التسليم بناء على عقد من عقود الأمانة المحددة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .

(١) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٣٢ ، ص ٦٤٠ ، نقض ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ ، مجوعة أحكام النقض ، ص ١٨ وقم ٣٦٢ ص ٣٣٦ .

فإذا لم يكن العقد الذي حصل التسليم بمقتضاه من العقود المبينة حصراً في المادة ٢٤١ ع أو كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالمرّة (١) فإن الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة .

ولهذا يتعين لصحة الحكم الذي يصدر بالإدانة في خيانة الأمانة أن يبين نوع العقد (٢) الذي تم التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تتحقق من صحة تطبيق القانون على الواقعة .

ولا يشترط لتطبيق المادة ٢٤١ عقوبات أن يكون عقد الأمانة الذي حصل التسليم بناء عليه صحيحاً ، فتطبيق المادة ولو كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، إذ أن مناط العقاب ليس هو الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العيب بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد ، فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعنى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه .

ويتوافر الركن المادي لهذه الجريمة بالإختلاس *détournement* أو بالتبديد *dissipation* أو بالاستعمال *emploi* . ويتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال المؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك (٣) .

والمرشح - وفقاً لما جرى عليه نص م ١/٢٢٧ مدني - غلط مسئولية أصحاب الفنادق والخانات وما مثلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يلتقي بها المسافرين والنزلاء ، أياً كانت جنسياتهم ، فجعلهم مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفنادق أو الخان أو ما مثلها .

(١) العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة السابعة ، ١٩٧٥ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٦ .

(٢) يشترط أن يحصل تسليم الشيء بناء على عقد من العقود الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات على سبيل المصير ، وهي البريعة والإجارة وعارية الاستعمال والرهن والوكالة ، وليس للمحكمة أن تقيس عليها عقوباً أخرى ، وعليها أن تبين في حكمها العقد الذي حصل التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيقها للمادة ٢٤١ ع (العميد د . محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، بند ٥١٨ ، ص ٦٠٥) وأضاف البعض عقداً المثارة والخدمات المجانية (د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٠ ، ٦٥٢) .

(٣) نقض ١٩/٢ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ / ٢٩٠ / ٥ / ١٩٤٤ رقم ٢٥٩ ص ٤٩٦ / ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ ج٢ رقم ٢٧٥ ص ٤٧١ .

فلا يكفى أن يبذل صاحب الفندق أو الخان عناية الشخص المعتاد ، بل يجب عليه أيضاً مراقبة العاملين معه والمتربصين على الفندق ، فهو مسئول عن فعل العاملين بالفندق ، حتى لو سرق أحد العاملين به أمتعة النزيل في وقت لا يقضى فيه أعمال وتطبيقه ، وحتى لو تسلل إلى غرفة النزيل بقصد السرقة (١) .

وهو مسئول أيضاً عن فعل نزلاء الفندق وفعل كل من يتردد على الفندق من زوار وغيرهم ، ولو تردد الشخص على الفندق بقصد السرقة ، مادام لم يدخل خلصة عن طريق التسلل (٢) .

وإذا أثبت النزيل أن الأشياء التي لديها الفندق قد ضاعت أو سُرقت أو احترقت أو تلفت ، كان صاحب الفندق مسئولاً عن ذلك إلا إذا أثبت أن الحادث قد وقع بخطأ النزيل .

ويعتبر خطأ من النزيل أن يترك باب غرفته مفتوحاً أو غير مغلق بالمفتاح مخالفاً في ذلك نظام الفندق ، أو يترك أشياء ثمينة في الدواليب دون أن يفلقه ، ولكن النزيل لا يكون مخطئاً إذا ترك حقائبه غير مغلقة (٣) .

وإذا اقتصرت خطأ النزيل بخطأ الفندق فإنهما يتقاسما المسئولية باعتباره خطأ مشتركاً ، ويعتبر خطأ تابع النزيل في حكم خطأ النزيل (٤) .

ويمستطيع الفندق نفى مسئوليته إذا أثبت توافر حالة القوة القاهرة كقارة جوية أو حرب أهلية أو عصيان أو غزو أو ثورة أو اضطرابات (٥) .

أما الحريق فينبغي أن تفرق بين الحريق الناشئ عن إهمال الفندق أو إهمال أحد المترددين عليه فلا يعتبر قوة القاهرة ويكون الفندق مسئولاً عنه ما لم يتخلص من المسئولية بئى يثبت أن الحريق لم

(١) نقض فرنسي ١٨٩٤ / ٢ / ٥ ، سيريه ٩٥ - ١ - ٤١٧ - يورى وقال في الولاية لفقرة ١٢٠٧ .

(٢) رضى فرنسيما لتحقق مسئولية صاحب الفندق حتى لو تسلم السارق خلصة - يورى وقال في الولاية لفقرة ١٢٠٥ ص ٦٤٦ .

(٣) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المرجع السابق ، بند ١٥٥ ص ٢٠٧ .

(٤) يورى وقال في الولاية لفقرة ١٢١٦ .

(٥) كتدر قوات الأمن المركزى في منطقة الهرم بمحافظة الجيزة وترتب عليه إتلاف فنادق جواى فيل وهوليداي إن بيراميدز وهوليداي إن سنكس والمنشآت السياحية في شارع الهرم خلال شهر يناير ١٩٨٦ .

يحدث نتيجة إهمال العاملين بالفندق أو أحد المترددين على الفندق ، وبين الحريق الناشئ عن الغير من الأماكن المجاورة للفندق .. ويشترط أن يتخذ الفندق الاحتياطات الوقائية اللازمة .. ففي هذه الحالة يعتبر الحريق قوة قاهرة (١) .

أما عن الركن المعنوي للجريمة فلا بد لقيامه من توافر القصد الجنائي لدى الجاني .. باعتبارها جريمة عمدية .. وذلك بإنصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية أى الفعل المعاقب عليه مع العلم بجميع عناصره كما يحدهما القانون (٢) .

١٥٢ - إثبات الإيذاء ، مذبياً ، تجارياً ، جنائياً :

استقر قضاء محكمة النقض على أن أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام (٣) بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة ، قبل سماع الشهود ، بعدم جواز الإثبات بالبينة فذلك مما يعد تنازلاً عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة ، يمنحه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع (٤) .

ويرى البعض (٥) أنه يتعين على القاضي الجنائي أن يطبق في إثبات عقد الأمانة الأحكام التي نظمها المشرع في القانون المدني لإثبات العقود ، وأخص هذه الأحكام إستنزاف الدليل الكتابي متى

(١) ويرى د . عبد الرزاق السنهوري أن السرقة التي تقع من أجنبي بطريق التسلل أو التسور أو النقب أو المفاتيح المصطنعة لا يمكن أن يقال عنها أنها سرقة وقعت من المترددين على الفندق حتى يكون صاحب الفندق مسؤولاً عنهم ، فلم يبق إلا اعتبارها قوة قاهرة تنافي المسؤولية عن صاحب الفندق (اليسيط في شرح القانون المدني - العقود الواردة على العمل - ص ٧٧٢ و ٧٧٣) .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الضرر يعتبر عنصراً من عناصر الجريمة ولا تقوم هذه الجريمة بدونه ، غير أنه لا يشترط في الضرر أن يكون محققاً أى واقعاً فعلاً ، بل يكفي أن يكون محتمل الوقوع ، وهي مسألة موضوعية فيترك تقديره للقاضي الموضوع (نقض ١٩٩٩/١/١٩٠٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٠ رقم ١٥٤ ص ٦٩٤) .

(٣) د . أحمد فتحي سرور ، اليسيط في قانون العقوبات ، القسم الخاص ، طبعة ١٩٧٩ ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥ .

(٤) نقض ١٩٤٣/١/١٩١٩ مجموعة القواعد ج٢ رقم ١٧١ ص ٢٤٠ ، نقض ١٩٧٢/٥/١٩٤٣ ج٢ رقم ١٨٧ ص ٢٥٥ . نقض ١٩٤٣/١/١٩٤٣ ج٢ رقم ٢٢٢ ص ٢٩٥ . ويلاحظ أن لفظة العامة أن تتصرف في الدعوى الجنائية بالمحلف أو بالترجيح لإقامتها إذا بلغ لتهم عند سؤاله بهذا الدفع ، ففي هذه الحالة يتخلف الركن المقرض في الجريمة فلا تقع قانوناً (د . أحمد فتحي سرور ، اليسيط ، للرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ و ٨٧٥) .

(٥) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، للرجع السابق ، بند ٥٤١ ، ص ١٥٤ و ١٥٥ .

جاوزت قيمة العقد عشرون جنيهاً إلا إذا توفر مبدأ ثبوت بالكتابة ، أو قام مانع أنبي أو مادي يحول دون الحصول على كتابة أو كانت للعقد صيغة تجارية . ولا مناص من إحترام هذه القواعد تطبيقاً للمادة ٢٢٥ إجراءات جنائية التي تنص على أن تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تتصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل (١) .

والنشاط السياحي من الأعمال التجارية إننا أنه يتم بقصد الربح وبذلك يسمى تجارة السياحة (٢) ، الأمر الذي لا يتقيد معه بالإثبات بالكتابة .

ويقع عبء إثبات الإيداع على النزول . وله أن يثبت ، طبقاً للقواعد المقررة في الجمعية الاضطرارية ، واقعة الإيداع ومامية الأشياء المودعة ومقدارها وقيمتها وما إذا كانت قد تلفت أو ضاعت أو سرت بجميع طرق الإثبات ، ويدخل في هذه الطرق البيئة والقرائن .

ويراعى القاضي عند موازنته وترجيحه بين الأدلة مركز النزول ومكانته وثروته ومدى مصداقيته وما يدعيه وحالة الفندق من ناحية الأمن والنظام وسوابقه في الحقل الفندقي والسياحي وتكرار شكاوى النزلاء والمتربدين ضده من خلال وزارة السياحة وشرطة السياحة ، وما إلى ذلك من الظروف .

ويقع عبء نفي المسؤولية على الفندق ، وله - أيضاً - أن ينفي مسؤوليته بكافة طرق الإثبات ويدخل في هذه الطرق البيئة والقرائن .

١٥٢ - حدود التعويض :

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٢٧ مدني فإن الفندق لا يكون مسئولاً عن تعويض يجاوز خمسين جنيهاً فيما يتعلق بالنقد والأوراق المالية والأشياء الثمينة ، مالم يكن الفندق قد أخذ على «عائلته» حفظ هذه الأشياء مع العلم بقيمتها ، أو يكون قد « ونفس أن يتسلمها عهدة في لعمته » أو يكون قد « تسبب في وقوع الضرر بخلط جسم من أحد العاملين » .

فإذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة المشار إليها ، فإنه يكون من حق النزول أو المسافر أو المتردد

(١) د . أحمد فتحي سرور ، الرسيط ، المرجع السابق ، بند ٦٠٧ ، ص ٨٧٤ .

(٢) د . رضا عبيد ، القانون التجاري ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، بند ٢٥٥ ، ٢٧٨ وما بعدها .

على الفندق مطالبة «بكامل قيمة الشيء المودع» حتى لو زالت قيمته على خمسين جنيهاً ،
ما لم يحض الفندق إبداء النزيل أو المسافر أو المتردد عليه بكافة طرق الإثبات ، ويدخل في هذه
الطرق البيئة والقرائن (١) (٢) .

**١٥٤ - مادة ٧٢٨ مدنى . التقادم المسقط لحق النزيل والمسافر . مدة
سنة أشهر :**

ألزمت الفقرة الأولى من المادة ٧٢٨ مدنى المسافر أن يخطر الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو
ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع السرقة أو الضياع أو التلف ، فإن أبطل في الإخطار دون مجبر
سقطت حقوقه .

فأمام جسمائه المستولية للمقااة على عائق الفندق ، رأى المشرع حث النزيل على سرعة الإخطار
وجعل تراخيه «يلعن مهو» عن الإخطار مسقطاً لحقوقه فى المطالبة بقيمة الشيء المسروق أو
الضائع أو التالف ، إذ أن هذا التراخى يؤدى إلى ضياع فرصة الكشف عن الجانى .

وأخذ المشرع فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة بفكرة التقادم المسقط (٣) باعتباره سبباً
ينقضى به التزام الفندق حين يقعد النزيل أو المسافر عن إقامة دعوى التعويض ضد الفندق خلال ستة
أشهر من اليوم الذى يفادره فيه .

ويقف وراء ما يجلطه المشرع لخصى المدة من أثر فى إسقاط حق النزيل أو المسافر ، أن سكوتة عن
المطالبة بحقه ، رغم إمكان هذه المطالبة وادة ستة أشهر من اليوم الذى يفادره فيه للفندق أو الخان ،

(١) مع الأخذ فى الاعتبار أحكام المحررات الرسمية والمحررات العرفية فى قانون الإثبات .

(٢) قوى أن المتردد على الفندق - شاته فى ذلك شأن النزيل والمسافر - يكون من حقه المطالبة بالتعويض فى حالة فقد
تقايد أو أوراق مالية أو أشياء ثمينة بعد تسليمها للفنادق ، ويظهر ذلك جلياً فى الحفلات والسهرات حيث يقدم المدعوون
بتسليم معملهم - التى تحمل قيمتها آلاف الجنيهات - إلى عامل الفندق المختص ليضمه فى الأوراق المخصص لذلك
حتى إنتها - الحفل ، لذلك أضفناه إلى النزيل والمسافر .

La prescription extinctive .

(٣)

إنما ينهض قرينة على عدم حدوث فعل السرقة أو الضياع أو التلف المدعى به .

١٥٥ - الجزء الجنائي للوئمة الفنية :

سبق الإشارة إلى أن نص المادة ٣٤١ عقوبات يرسى على الوئمة الفنية تفسيراً على أن عقد الوئمة يعتبر من العقود الواردة على سبيل الحصر في هذه المادة (١) .

فيعاقب على خيانة الأمانة بالحبس الذي يجوز أن تضاف إليه غرامة لا يجاوز مقدارها مائة جنيه مصرى . وهذه العقوبة أشد من عقوبتي السرقة والنصب ، وذلك لأن عقوبة الحبس المفروضة للسرقة في صورتها البسيطة تحدد أقصى مدتها بستتين ، بينما في خيانة الأمانة لم يضع المشرع حد أقصى خاصاً للحبس فيصح أن تصل مدة الحبس فيها إلى ثلاث سنوات هذا بالإضافة إلى جواز الحكم إلى جانبها بعقوبة الغرامة . كذلك جعل المشرع الحبس في خيانة الأمانة عقوبة بجوبية ولم ينص على الغرامة إلا بإعتبارها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها بالإضافة إلى الحبس ، هذا في حين أنه في جريمة النصب فرض الحبس على أنه عقوبة تخيير مع الغرامة (٢) .

والشرع في جريمة خيانة الأمانة غير معاقب عليه خلافاً لجريمتي السرقة والنصب .

كما أن المشرع لم ينص على عقوبة مراقبة البوابيس على المتهم المائد خلافاً - أيضاً - لجريمتي السرقة والنصب .

(٢) أنظر بند (١٤٩) .

(٣) د . عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ، بند ٥٤٨ ، ص ٦٦٥ .

المطلب الثالث

التزامات النزول قبل المنشأة الفندقية (١)

١٥٦ - تقسيم :

تدخل المشرع المصرى ، من خلال قانون العقوبات وقانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون المدنى ، لحماية المنشآت الفندقية والسياحية من عدم تنفيذ النزلاء والرواد لإلتزاماتهم ، فتوهم بالعقاب كل من تناول طعاماً أو شرباً فى محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر فى فندق أو نحوه وإمتنع بغير مبرر عن دفع ما إستحق من ذلك ، أو فرّ دون الوفاء به على النحو المنصوص فى المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ .

ومنح المنشأة الفندقية حق حبس منقولات النزول ، وحق الإمتياز على أمتعة النزول فى الفندق وملحقاته ، وحققها فى توقييع الحجز التحفظى على المنقولات الموجوبة بالعين المؤجرة (الفرقة .. الجناح .. الموتيلى .. الخ) .

وقد عالجت المواد ٨٨ و ٨٩ و ١١٤٤ من القانون المدنى والمادة ٣١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلتزامات النزول وحقوق المنشأة الفندقية .

وتجدر الإشارة الى أن قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ قد منح ، بموجب المادة العاشرة منه ، صاحب المنشأة الفندقية الحق فى حجز الأمتعة والملابس وكذا المتعلقات التى يقدمها العميل فى حالة عدم سدادته للفاتورة ، كما يحق له فضلاً عن ذلك طلب مغادرة النزول فوراً .

وستتكم أولاً عن جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب فى فرع أول ، ثم تعرض بعد ذلك لإلتزامات النزول وإمتيازات المنشأة الفندقية .

(١) انظر مؤلفنا (الجرائم السياحية فى التشريع المصرى) ، سابق الإشارة اليه .

الفرع الأول

جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب

١٥٧ - المادة ٣٢٤ مكرراً (١) عقوبات :

تعاقد المادة ٣٢٤ مكرراً عقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاماً أو شرباً في محل معد لذلك وأو كان مقيماً فيه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو إستلجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك لو فرّ لون الوفاء به .

١٥٨ - الأفعال المؤهلة وفقاً لنص م ٣٢٤ مكرراً عقوبات :

تعاقد المادة ٣٢٤ مكرراً ع ثلاثة أفعال :-

* الفعل الأول :

تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة مع العلم بإستحالة دفع الثمن أو الأجرة كلها أو بعضها :

يلزم لتحقيق هذه الجريمة أن يكون الشخص قد تناول فعلاً ما طلب من طعام أو شراب ، في المكان المعد لذلك كالمطعم أو المقهى أو النادي وأو كان مقيماً فيه (٢) ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو

(١) العميد د . محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، ط ١٩٧٥ ، ص ٤٤٧ : د . محمد عبد الغريب ، تدخل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقود المعنية ، ط ١٩٨٨ ، ص ١٦ ، أدخل هذا النص في قانون العقوبات المصري لأول مرة بالقانون رقم ١٣٦ / ١٩٥٦ ، عدلت بالقانون رقم ١٩٨٢ / ٢٩ ، وهو نص مقتبس من المادة ٤٠٦ من قانون العقوبات الفرنسي التي نصيحت بالقانون الصادر في ١٨٧٢ / ٧ / ٢٦ ، عدلت بقانون ١٩٢٧ / ١ / ٢٨ ، ثم بقانون ١٩٥٥ / ٧ / ٢٢ .

(٢) هذا ويتمتع بتطبيق نص ، ٣٢٤ مكرراً في حالة إرسال الطعام إلى بيت الشخص بناء على طلبه ، إذ أن النص يتطلب صراحة أن يكون تناول الطعام أو الشراب في محل معد لذلك .. وكذا لا تحقق الجريمة في حالة من يتناول طعاماً أو نحوه لدى شخص لا يحترف لإطعام الناس بالأجرة كمزارع أو موظف ، وأو كان قد اتفق معه على ثمن الطعام ولم يدفعه ، أو كان يستحيل عليه دفع الثمن ، د . محمد عبد الغريب ، تدخل قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، هامش ٣ .

ينسيون أو ما إليه من الأماكن المعدة لبيت الناس بالآجرة ، أو أن يكون في استخدام فعلاً السيارة المعدة للركوب بالإيجار . فإذا كان الشخص قد طلب شيئاً من ذلك أو حجزه أو تعاقد بشأنه ، ولكن صاحب المطعم أو الفندق أو العربية طلب أن يقتضى الثمن أو الآجرة مقدماً ، ويعد إعداد المطلوب اتضح له عند طلبه أن هذا الشخص لم يكن في نيته الدفع لعدم وجود الثمن معه ، فلا جريمة إعمالاً للنص ، إذ أن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجثة .

وهذا الجريمة يتطلب لتوافرها ركناً مائياً وآخر محتوى ، فالركن المائى يتمثل في تناول الشخص الطعام أو الشراب أو حصوله على المنفعة كالمبيت في الفندق أو يركوب سيارة الآجرة (١) ، أما الركن المحتوى فيتمثل في علم مرتكبها بأنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الآجرة إرادة التخلص من تنفيذ الإلتزامات التي تعاقد عليها مع المطعم أو الفندق أو مؤجر السيارات المعدة للإيجار (٢) ، لو أن يمتنع الشخص عن دفع ما إستحقه المطعم أو الفندق أو البنسيون أو مؤجر السيارة دون مبرر ، فلا يرتكب الجريمة من أخطأ التقدير فاعتقد أن في استطاعته دفع المطلوب ثم تبين أن المطلوب يزيد عما يحمله من نقود أو من لم يظن إلى سرقة نقوده أو ضياعها أو تركها سهواً في منزله إلا عند مطالبتها بالحساب ، كما لو تبين الشخص غش المطعم أو الفندق في النوع أو الثمن ، أو تلاعب مؤجر السيارة في العدد .

• الفصل الثاني :

الإمتناع عن البيع بغير مبرر :

والركن المائى لهذا الفعل يتمثل في الإمتناع ، أما الركن المحتوى فهو العلم بأن ذلك الإمتناع بغير مبرر .

(١) تجدر الإشارة الى نص م ١٧٠ مكرراً عقوبات للمعلة بالقانون رقم ١٩٨٢/٢٩ للنشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ التي تعلقت بالمعس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل من عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه أو يلحى هاتين العقوبتين :

أولاً : كل من ركب في عربات السكة الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الآجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التكلفة التي يصلها وامتنع عن دفع الفرق .
ثانياً : كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب يلحى وسائل النقل العام .

(٢) أيما كان الشكل القانونى للمؤجر ، شركة أموال أو شركة أشخاص أو تاجر فرد ، وأيما كان القانون الخاضع له سواء القانون المنظم للشركات السياحية أم غيره من القوانين .

فالفرض أن الشخص لا يكون عاجزاً عن دفع المطلوب . كالبطلجي الذي يتمتع عن الدفع مع قدرته عليه . ولا يرتكب جريمة من يكون لديه مبرر لعدم النفع ، كما إذا كان دائناً لصاحب المحل ويدفع بالمقاصة^(١) أو كان هناك نزاع على الحساب ورفض دفع ما يزيد على المستحق .

وعليه فإذا كان الشخص يعتقد أن هناك ما يبرر الامتناع فإنه لا يرتكب الجريمة ولو لم يوجد بالفعل مبرر ، لعدم توافر القصد الجنائي .

• الفعل الثالث :

فرار الشخص دون الوفاء بالمستحق :

والركن المادي لهذا الفعل يتمثل في فرار الشخص بعد تناول الطعام أو الشراب أو الحصول على المنفعة . أما الركن المعنوي فهو العلم وقت الفرار بعدم أداء الثمن أو الأجرة ، فلا يرتكب الجريمة من يسهو عن الدفع ويفادر المكان^(٢) أو من يفادر المكان مسرعاً لاعتقاده بنشوب حريق بالمكان^(٣) ، أو من يفادر السيارة المزجرة قبل الوصول إلى المكان المتفق عليه لإعتقاده أن فواصل السيارة غير سليمة وستؤدي بحياته .

(١) د. محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .

(٢) ولو فطن إلى ذلك بعد خروجه ولم يعد لدفع ما عليه . د. محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخامس ، المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

(٣) يلعب د. محمد عيد الغريب في مؤلفته تحتل قانون العقوبات في مجال تنفيذ العقوبة المدنية السابقة الإشارة إليه في هامش (٢) ص ١٩ إلى أن الحماية الجنائية قاصرة على أصحاب الأعمال الذين يرد لهم على سبيل المصير ، ولا يمتد ليشمل غيرهم ، مثال ذلك الملاكين وأصحاب الجراجات . وتنازل البضائع ، وغيرهم ممن يؤمن الخدمات ، وليس هؤلاء إلا اللجوء إلى القضاء الذي عند امتناع عملائهم عن دفع مقابل الخدمة ، خلافاً لذلك يعاقب قانون العقوبات الإيطالي عن كل امتناع عن دفع مقابل الخدمات .

ومنهم من كان نذير د. الغريب فيما ذهب إليه ، إلا أننا نرى ضرورة تعديل القوانين الميلاحية وإضافة هذه الأفعال المؤثرة وغيرها بما يتواءم مع النشاط السياحي وتطوره ونموه لحماية الفنادق أو المطاعم وتكون - رقم وقدر الجريمة - بمثابة عن العقاب الجنائي ولا يكون أمام الفندق أو المطعم سوى اللجوء إلى القضاء المدني ، أو غرامة الشركات السياحية لوزارة السياحة لتقديم شكوى إدارية .

الفرع الثاني

إلتزامات النزول وامتيازات المنشأة الفندقية

١٥٩ - المادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ :

منحت المادة المذكور صاحب المنشأة الفندقية الحق في حجز الامتعة والملابس وكذا المتعلقات التي يقيمها العميل في حالة عدم سداده للفاتورة مع حقه ، أيضاً ، طلب مقادير النزول فوراً .

١٦٠ - المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتياز الفندقى على أمتعة النزول :

تنص المادة ١١٤٤ من القانون المدنى المصرى في فقرتها الأولى على أن المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في نعمة النزول عن اجرة الإقامة والمؤونة وما صرف لصاحبه ، يكون لها إمتياز على الأمتعة التي أحضرها النزول في الفندق أو ملحقاته .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يقع الإمتياز على الأمتعة ولو كانت غير مملوكة للنزول إذا لم يثبت أن صاحب الفندق كان يطم وقت إدخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ألا تكون تلك الأمتعة مسروقة أو ضائعة . ولصاحب الفندق أن يعارض في نقل الأمتعة من فنتحه مادام لم يستوفى حقه كاملاً . فإذا نقلت الأمتعة رغم معارضته أو دون علمه ، فإن حق الإمتياز يبقى قائماً عليها دون إخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية .

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على إنه لإمتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التي لإمتياز الملاجير . فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق في التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر . وإلإمتياز ، تصريحاً على النحو الوارد في المادة ١١٣٠ مدنى ، أوأوية يقررها القانون لحق معين مراعاةً منه لصفته . ولا يكون الحق إمتياز إلا بمقتضى نص في القانون .

والمشروع المدنى لوود إمتياز الفندقى في المادة ١١٤٤ مدنى المشار إليها تسيماً على أن الفندقى لا يستطيع أن يُقَدَّر درجة يسار النزول إلا من الأمتعة التي يحضرها معه .

وهذا الإمتياز يضمن مقابل إقامة النزىل أى مقابل السكن ومقابل الوجبات ومقابل الخدمة . كذلك يضمن حق الإمتياز كل ما يستحق الفندق بموجب عقد الإقامة الفندقية (١) ، مثل التعويض الذى يستحق للفندق قبل النزىل بسبب عدم عنايته بالمحافظة على العين المعدة للإقامة .

ومن المعلوم أن حق الإمتياز لا يضمن إلا المبالغ المستحقة على النزىل أثناء إقامته ، بمعنى أنه لا يضمن المبالغ المستحقة عليه نتيجة إقامته مدة سابقة ، أى أن يكون حق الإمتياز معاصراً للإقامة .

وحق الإمتياز . وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٤٤ مئى ، يقع على جميع الأمتعة التى يحضرها النزىل فى الفندق وملحقاته ، مثل المنقولات والملابس والبضائع والمجوهرات التى فى حقائبه والسيارة التى يودعها جراج الفندق . ويثبت حق الفندق على هذه الأمتعة ولو كانت مملوكة لغير النزىل ، والأمتعة المملوكة لغير النزىل ، إما أن تكون مملوكة للمقيمين معه بالفندق كزوجته ووالده مثلاً ، وإما أن تكون مملوكة لغيرهم .

فإذا كانت الأمتعة مملوكة للمقيمين مع النزىل فى الفندق ، فهناك قرينة على أنهم عندما وافقوا على وضع أمتعتهم قد قبلوا ضمناً أن تكون هذه الأمتعة ضامنة لمستحقات الفندق ، وعليه يكون للفندق حق امتياز عليها .

أما إذا كانت الأمتعة مملوكة لغير هؤلاء ، فهنا يجب التمييز بين فرضين هما (٢) :-

• **الفرض الأول :** أن يمتدد الفندقى وقت إسخال الأمتعة أنها مملوكة للنزىل أو المقيمين معه . وفى هذا الفرض يثبت للفندقى حق الإمتياز عليها ، بشرط ألا تكون مسروقة أو ضائعة ، تأسيساً على أن للمالك الحقيقى الحق فى إستردادها خلال ثلاث سنوات من تاريخ الضياع أو السرقة . وحسن النية لدى الفندقى فى الفرض الأول مقترخ (٣) حتى يقوم الدليل على العكس .

• **الفرض الثانى :** أن يثبت لغير أن الفندقى كان يعلم وقت وضع الأمتعة فى العين أنها غير مملوكة للنزىل ، الأمر الذى لا يكون للفندقى معه حق الإمتياز على تلك الأمتعة .

(١) المستشار محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السيادية والفندقية ، طبعة ١٩٧٧ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ، (وهنا يشتف حق الإمتياز حل الأمتعة عن إنتزام النزىل بوضع المنقولات ، لحق الإمتياز يترقب فى لمة النزىل متى كان ناشئاً عن عقد الإيواء ، بينما الإنتزام بوضع المنقولات يقتصر على ضمان سداد مقابل الإقامة فقط) - على حد قوله .

(٢) م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السيادية والفندقية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

كما أن للفنقى حق المعارضة فى نقل أمتعة النزيل قبل أن يستوفى حقه بالكامل . فإذا أخرج النزيل أمتعته المشمولة بحق الإمتياز بغير علم الفنقى ورغم معارضته ولم يبق فى العين ما يكفى لضمان حقوقه ، يبقى حق الإمتياز قائماً على الأمتعة التى نقلت ، أما إذا ثبت للغير حسن النية حق عليها ، كان يجهل بحق الإمتياز ، فإنه لا يعتد بإمتياز الفنقى .

ومن المعلوم قانوناً أن حقوق الإمتياز مراتب ، بمعنى أن حق الإمتياز الأسبق مرتبة يستوفى قبل الأدنى مرتبة . وإذا كانت الحقوق المتنازعة فى مرتبة واحدة ، فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

والمرشح حدد مرتبة إمتياز المنشأة الفندقية بنفس المرتبة التى لإمتياز المؤجر ، فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق فى التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة إلى الآخر (١) .

١٦١ - المادة ٥٨٩ مدنى - حق حبس منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة :

سبق القول أن المشرع ساءى فى المادة ١١٤٤ / ٢ مدنى بين مرتبة امتياز الفنقى على أمتعة النزيل وبين مرتبة إمتياز المؤجر .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٨٩ مدنى بأن يكون للمؤجر ، ضماناً لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة فى العين المؤجرة مادامت مثقلة بإمتياز المؤجر ولو لم تكن مملوكة للمستأجر . وللمؤجر الحق فى أن يمانع فى نقلها ، فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه كان له الحق فى استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

(١) فإذا أخرج مستأجر بعض الأمتعة ونزل بها فى فندق لا يعلم صاحبة بإمتياز المؤجر . فلا يقدم الأخير إلا إذا كان قد لاقع عليها حجزاً استثنائياً قبل مضى الثلاثين يوماً ، أما إذا لم يحجز فيقدم إمتياز صاحب الفندق لعدم نفاذ إمتياز المؤجر فى حقه لحسن نيته . وكذلك يكون الحكم إذا نقلت الأمتعة من للفندق إلى العين المؤجرة ، وكان المؤجر حسن النية (محمد على عرفه - التقنين المدنى الجديد - ص ٨٢٢) .

والمادة العاشرة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ (١) أخذت بما تضمنته المادة ٥٨٩ مدني

من الحق في الحبس بدون إسهاب وبصياغة غير دقيقة .

فالمنشأة الفندقية لها أن تتمسك بالحق الذي قررت المادة ٥٨٩ مدني (٢) .

فحق المنشأة الفندقية في الحبس يتمشى مع حق الامتياز المقرر لها لأن الحق الممتاز هو نفس الحق المضمون بالحبس ، والمنقولات هي نفس المنقولات ، فالحقوق التي تستحق بموجب عقد الإقامة الفندقية مضمونة أيضاً بحق الحبس ، والمنقولات التي يقع عليها حق الإمتياز هي نفس المنقولات التي يقع عليها حق الحبس .

وإنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٥٨٩ مدني قد منحت المجرر الحق في حبس منقولات المستأجر ، إلا أن هذا الحق مقيد بقيود ورد في الفقرة الثانية من ذات المادة إذا كان النقل أمراً إقتضته حرفة المستأجر ، وبعبارة أخرى ، فإنه ليس للمنشأة الفندقية أن تحبس المنقولات أو تستردها إذا كان النقل أمراً اقتضته حرفة النزول ، مثال ذلك أن تكون حرفة النزول الإتجار في شرائط الكاسيت أو الفيديو كاسيت أو شفرات الحلاقة ووضع كمية كبيرة منها ، لا يتصور أن تكون لإستعماله في الغرفة التي نزل فيها ، ففي هذه الحالة لا تستطيع المنشأة الفندقية أن تستعمل حقها في الحبس أو الإسترداد .

وإعمالاً للفقرة الثانية المشار إليها من المادة ٥٨٩ مدني ، فإن المنشأة الفندقية لا تملك أن تحبس المنقولات أو استردادها إذا كان النقل أمراً اقتضته شئون الحياة ، كما لو كان المنقول سيارة يستعملها النزول في تنقلاته وإنهاء شؤنه اليومية .

كما أنه إعمالاً لذات الفقرة فإن المنشأة الفندقية لا تستطيع أن تستعمل حقها في الحبس أو الإسترداد إذا كان النزول قد ترك في العيون منقولات تقى بمقابل إقامته أو إستربت المنشأة الفندقية منقولات تقى لضمان الإقامة وفاء تاماً .

(١) أنظر بند (١٥٧) .

(٢) قانون م . محمد محمد خليل ، شرح التشريعات السياحية والفندقية ، المراجع السابق ، ص ٢٢٧ .

١٦٢ - المادة ٣١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى على منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة .

تأسيساً على مساواة المشرع فى المادة ١١٤٤ / ٣ معنى بين مرتبة إمتياز الفندقى على أمتعة
النزىل وبين مرتبة إمتياز المؤجر . فإن المنشأة الفندقية ، من ثم ، لها أنت تتمسك بنص المادة ٣١٧ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تمنح المؤجر الحق فى أن يوقع فى مواجهة المستاجر الحجز
التحفظى على المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الامتياز المقرر له قانوناً (١) .

فالمنشأة الفندقية ، وفقاً لما تقدم ، تتمتع بحق ثالث هو الحق فى توقيع الحجز التحفظى على
منقولات النزىل الموجودة فى عين الإقامة إقتضاءً لحق محقق الوجود وحال الأداء ،
التمثل فى مقابل الإقامة ومقابل الوجبات ومقابل الخدمات التى تقدمها المنشأة الفندقية ولتلتزم
بسدانها النزىل (٢) .

وأهمية الحجز التحفظى أن المنشأة الفندقية تستطيع توقيمه دون أن يكون لديها سند تنفيذى (٣) ،
فهى تستطيع توقيمه دون أن يكون بيدىها حكم قضائى ، ويكفى المنشأة الفندقية أن تقدم عقد الإقامة
الفندقية الموقع عليه من النزىل إلى قاضى التنفيذ مرفقاً بعريضة مسببية تشتمل على بيان وإف
المنقولات المطلوب توقيع الحجز التحفظى عليها ، وللقاضى قبل إصدار أمره أن يجرى تحقيقاً
مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب .

ويجب أن تعطن المنشأة الفندقية العاجزة إلى النزىل المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به
إذا لم يكن قد أعلن به من قبل ذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيمه وإلا اعتبر
كل من لم يكن .

(١) مادة ٣١٧ - المؤجر العقار أن يوقع فى مواجهة المستاجر من الملبطن الحجز التحفظى على المنقولات والأمتعة
والمصنوعات الموجودة فى العين المؤجرة وذلك ضماناً لحق الإمتياز المقرر له قانوناً ويوجب له ذلك أيضاً إذا كانت تلك
المنقولات والأمتعة والمصنوعات قد تلفت بدون رضاه من العين المؤجرة ما لم يكون قد مضى على تلفها ثلاثين يوماً .

(٢) تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١ / ١٩٧٢ على أن يحدد وزير السياحة أسعار الإقامة ورسم الدخول والارتياح وأسعار
الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التى تقدمها المنشأة وذلك دون التقيد بأحكام قوانين التمويل
والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

(٣) مادة ٣١٦ مرافعات .

كما يجب على المنشأة الفندقية خلال الثمانية أيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن ترفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

فإذا وقع الحجز التحفظي على النحو السابق تبيانه تعين حارس على المنقولات ، وإمتنع بذلك أن تنتقل إلى الغير ، وإلا كانت هناك مسئولية جنائية على الحارس ، بالإضافة إلى أن حق الإمتياز يظل قائماً متى وقع الحجز التحفظي في ميعاده حتى لو إنتقلت حيازة المنقولات إلى مشتر حسن النية .

١٦٣ - التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم . مدته سنة :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٨ مدني على أن تقادم بسنة واحدة الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .

والتقادم السنوي منس على قريضة الوفاء ، إلا أنها قابلة لإثبات العكس وفقاً لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة ٢٧٨ مدني بوجوب على من يتحسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً .

وهذه اليمين يوجهها القاضى من تلقاء نفسه وتوجه إلى ورثة الدين أو أوصيائهم ، إن كانوا قُصُر ، بأنهم لا يطمون بوجود الدين أو يطمون بحصول الوفاء ، فإذا تم حلف اليمين سقط الدين بالتقادم ، وإن نكل ثبت الدين ولا يتقادم بعد ذلك إلا بخمس عشرة سنة من وقت صدور الحكم أو من وقت النكول إذا لم يصدر الحكم .



المبحث الرابع

المجوزات الفندقية

١٦٤ - إشارة موجزة :

سبقت الإشارة إلى أن العقد تطابق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو زواله^(١)

كما سبقت الإشارة الى تعدد العلاقات القانونية في العقد السياحي^(٢) والطبيعة القانونية للعقد السياحي^(٣) .

كما سبق الإشارة الى أن عقد الإقامة الفندقية عقداً مركباً^(٤) يحقق أغراضاً تهدف إليها في العادة عدة عقود مختلفة .

فالعقد الإقامة الفندقية يحقق الأغراض التي يتوصل اليها عادة بعقد الإيجار ، فيما يتعلق بالغرفة التي يقيم فيها النزول ، وعقد العمل فيما يتعلق بالخدمة ، وعقد البيع فيما يتعلق بالطعام والشراب ، والوديعة فيما يتعلق بحفظ الاشياء التي يأتي بها المسافرون والنزلاء .

وعقد الإقامة الفندقية ، في إنعقاده ، يتخذ صورة حجز غرفة أو جناح في المنشأة الفندقية . وقد أوجبت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ أن يتضمن حجز الغرف بالمنشآت الفندقية بياناً بالخدمات : وفي حالة تقديمها من شركات السياحة ، أوجبت ذات المادة ، أن تتضمن كافة المعلومات الضرورية بالتفصيل ولا يصحح الحجز نهائياً إلا بعد حصول الطالب على مستند كتابي من الموظف المختص بالفندق .

ويترتب على إعتبار الحجز نهائياً ، إنعقاد عقد الإقامة الفندقية وصيرورته ، من ثم ، ملزماً للطرفين ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قرار وزير السياحة رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤ .

(١) بند (١١٩) .

(٢) بند (١٢٣) .

(٣) بند (١٢٤) .

(٤) بند (١٤٥) .

١٦٥ - القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية والسياحية :

من المقرر أن القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي تنشأ عن الإلتزامات التي مصدرها القانون هو القانون الذي أنشأها ، فلن كانت هذه الإلتزامات قد نشأت عن التشريعات الفندقية والسياحية فإن هذه التشريعات التي أنشأتها هي الواجبة التطبيق .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون (١) .

١٦٦ - الضمان المالي في العقود السياحية وعقد الإقامة الفندقية :

سبقت الإشارة إلى أن العقد السياحي قد يبرم بين وكالة للسفر والسياحة وبين العميل أو مجموعة من العملاء ، وقد يبرم بين وكالة السفر والسياحة وبين شركات الطيران وشركات النقل والفنادق والمطاعم محلية كانت أم أجنبية .

كما أن عقد الإقامة الفندقية قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين العميل مباشرة ، كما قد يبرم بين المنشأة الفندقية وبين وكالة السفر والسياحة محلية كانت أم أجنبية .

وغنى عن البيان فإن وكالة السفر والسياحة قد تكون المالكة للمنشأة الفندقية وتتماقد مع وكالة أخرى لتنفيذ لبرنامج أعدته الأولى ، وقد يكون العقد المبرم بينهما لإقامة الافواج السياحية التي تجلبها الثانية للأولى . ففي الإفتراض الأول تكون بصدد تنفيذ (عقد سياحي) لإشتماله على الإقامة والسفر والزيارة والترفيه ، أما في الصورة الثانية فنكون بصدد (عقد إقامة فندقية) لإشتماله على الإقامة دون غيرها .

وتكديداً لجدية التعامل وتوفيراً للمسئولة النقدية ، فلن الشركات السياحية في علاقاتها بعضها البعض تشترط تقديم (ضماناً مالياً) لتنفيذ تعهداتها قبل شركات النقل والفنادق والمطاعم ،

(١) نقض مني . ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ ، السنة ٢٢ ، عدد ٢ ، ص ٨٢٩ ، القاعدة ١٣٢ ، للمستشار محمد سعد الدين . مرجع القاضي في المنازعات المدنية والتجارية ، ج ٦ ، ١٩٧٦ ، بند ١٩٢ ، ص ١٢٢ .

ويكون هذا الضمان المالي ، أيضاً ، بمثابة إلتزام في حالة إخلال الشركة العاجزة بتمهدياتها أو في حالة عدولها عن تنفيذ العقد السيلحي أو عقد الإقامة الفندقية بعد إنتضاء مهلة العدول .

والضمان المالي الذي تستلزمه الشركات السياحية والمنشآت الفندقية لا يخرج عن كونه **(عريوناً)** على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٢ من القانون المدني التي تقضى في فقرتها الأولى بأن دفع العريون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الإتفاق بغير ذلك . فإذا عدل من دفع العريون ، فقدده . وإذا عدل من قبضه ، رد ضعفه . هذا ولو لم يقترب على العدول أى ضرر وفقاً لما تقضى الفقرة الثانية من ذات المادة .

وبلاحظ أن نص المادة ١٠٢ مدني المشار إليها يرتب إلتزاماً بدفع قيمة العريون في ذمة الطرف الذي عدل عن العقد لا تعويضاً عن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر من جراء العدول ، فإن الإلتزام موجود حتى ولو لم يقترب على العدول أى ضرر كما هو صريح النص ، بل تفسيراً لنية المتعاقدين ، فقد إفترض المشرع أن المتعاقدين أرادا إثبات حق العدول لكل منهما في مقابل الإلتزام بدفع قدر العريون فجعل العريون مقابلاً لحق العدول وفي هذا يختلف العريون عن الشرط الجزائي ، فإن هذا الشرط تقدير إتفق عليه المتعاقدين لقيمة التعويض عن الضرر الذي ينشأ عن الإخلال بالعقد ، ومن ثم جاز للقاضي تخفيض التقدير إذا كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، بل جاز له ألا يحكم به أصلاً إذا لم يلحق الدائن أى ضرر .

أما إذا إتفق المتعاقدان صراحة أو ضمناً على أن دفع العريون إنما كان لتأكيد العقد لا لإثبات حق العدول وجب مراعاة ما إتفقا عليه ، فلا يجوز لأيهما العدول عن العقد . ويجرى على العقد البرم ، حينئذ ، القواعد العامة التي تجرى على سائر العقود من جواز المطالبة بالتنفيذ العيني أو بالتعويض أو بالفسخ ، وإذا فسخ العقد وترتب على الفسخ تعويض فليس من الضروري أن يقدر التعويض بقدر العريون فقد يكون أكثر أو أقل بحسب جسامه الضرر .

١٦٧ - مهلة إلغاء أو تعديل الحجزات الفندقية :

تختلف مهلة الإلغاء أو التعديل لحجز الفندقى عما إذا كان الحاز (فرداً) أو (مجموعة لا يزيد عددها عن عشرة أفراد) أو (مجموعة يزيد عددها عن عشرة أفراد) .

فإذا أراد الحاز الفرد الفاء حجزه أو تعديله فعليه إخطار الفندق بالإلغاء أو التعديل قبل (١٤) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز^(١) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المجموعة التى لا يزيد عدد أفرادها عن عشرة .

ومهلة الإلغاء أو التعديل المتقدم ذكرها تسرى على المنشآت الفندقية الثابتة ، أما بالنسبة للفنادق العائمة^(٢) فتكون المهلة حينئذ قبل (٢٨) يوماً من الموعد الذى يبدأ فيه سريان الحجز .

أما بالنسبة للمجموعات التى يزيد عددها عن عشرة أفراد فيشترط الإخطار بالإلغاء أو التعديل :

١ - قبل ثلاثين يوماً بالنسبة لفنادق القاهرة والجيزة .

٢ - قبل خمسة وأربعين يوماً بالنسبة لفنادق ياقى مدن الجمهورية والواخر السياحية المتحركة .

هذا ما لم يتفق الطرفان على ذلك

١٦٨ - إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالشركات السياحية المحلية :

تقضى المادة الخامسة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ بانه فى حالة حجز إحدى الشركات المحلية فى أحد الفنادق لفوج خاص بشركة اجنبية فإنه لا يجوز للشركة المحلية أن تستبدل الفوج الوارد اسمه وعده بإخطار الحجز بفوج تابع لشركة أخرى غير المخطر عنها .

(١) الاقتصاد يسريان الحجز فى المادة الرابعة من قرار وزير السياحة رقم ٢٤٢ / ١٩٧٤ . يده تنفيذ عقد

الإقامة الفندقية وبمباراة أخرى يده شغل الغرفة أو الجناح للحجز .

(٢) البواخر السياحية للتنقل بين غيرها .

١٦٩ - إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الافواج السياحية عليه :

تنص المادة الساسمة من قرار وزير السياحة المشار اليه بأنه في حالة حجز إحدى الشركات المحلية في أحد الفنادق لفوج خاص بشركة أجنبية وأخطرت الشركة الأخيرة بإلغاء رحلة هذا الفوج يجب على الشركة الحاضرة أن تخطر الفندق بهذا الإلغاء .

وتعرض الشركة المحلية الحاضرة على الفندق :

- ١ - إما إلغاء الحجز مع الإلتزام بما يترتب على الإلغاء من نتائج وآثار .
 - ٢ - أو إستئذان الفندق في إحلال فوج لشركة أخرى أجنبية مكان الفوج الذى ألغى حضوره .
 - ٣ - أو منحها أولوية شغل الأماكن التى كانت محجوزة للفوج الملقى أو بعضها خلال فترة يتفق عليها في حالة عدم وجود من يشغل هذه الأماكن في قائمة إنتظار الفندق .
 - والفندق ، في الحالة الماثلة ، مجموعة من البدائل ، يختار منها ما يراه مناسباً له ، هي كما يلي :-
- البديل الأول :** إعتبار الحجز لاغ وتنفيد نصوص إتفاق الحجز .

البديل الثانى : إعفاء الشركة الحاضرة من جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التى توجب توقيع الجزاء ، وذلك في حالة وجود من يشغل الأماكن التى خلت نتيجة الإلغاء في قائمة الإنتظار ولم يترتب على الإلغاء خسارة للفندق .

البديل الثالث : موافقة الفندق كتابة على قبول تحويل الحجز بمعرفة الشركة الحاضرة إلى فوج شركة أجنبية أخرى تعمل مع نفس الشركة الحاضرة .

البديل الرابع : مطالبة الشركة الحاضرة بإداء جزاء الإلغاء إن كان الإلغاء قد تم في الفترة التى تستوجب ذلك وتعذر مله الفراغ .

ومع ذلك يجوز للفندق وفق تقديره وسابق معاملاته مع الشركة الحاضرة يعفيها من أداء الجزاء بالكامل أو بعضه .

١٧٠ - التعويض :

إذا تم إلغاء الحجز أو تعديله بعد مهلة الإلغاء أو التعديل التي حددها المشرع في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٢٤٤ / ١٩٧٤ ، يلتزم طالب الحجز أو الشركة الحاضرة ، وفقاً لنص المادة السابعة من ذات القرار ، بداء التعويض للفندق أو الباخرة على النحو التالي :

- ١ - قيمة الخدمات المطلوبة بالكامل للإقامة ثلاث ليالٍ إذا كان الحجز سائراً خلال الموسم .
- ٢ - قيمة الخدمات المطلوبة للإقامة ليلة واحدة في غير الموسم .
- ٣ - قيمة الخدمات المطلوبة للرحلة بالكامل في الباخرة المتحركة إذا تعذر شغل الأماكن التي أُلغِيَ حجزها قبل بدء الرحلة .

١٧١ - الحجزات الوهمية :

منح المشرع للمنشآت الفندقية حق رفض طلبات الحجز التي ترد إليها من الشركات السياحية التي يتكرر إلغاء طلبات الحجز المقدمة منها دون وجود أسباب جدية تبرر ذلك ^(١) ، وتخطر وزارة السياحة باسماء هذه الشركات .

١٧٢ - الفترات الموسمية :

حددت المادة التاسعة من القرار الوزاري المشار إليه الفترات الموسمية على النحو التالي :-

أولاً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق المدن الواقعة على شاطئ البحر الأبيض .

ثانياً : الفترة من أول سبتمبر حتى ٣٠ إبريل بالنسبة لفنادق مدن محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر .

ثالثاً : طوال السنة بالنسبة لفنادق محافظة القاهرة والجيزة والباخرة السياحية المتحركة .

تم بحمد الله

(١) وهي ما يطلق عليها الحجزات الوهمية .

فهرس

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والفندقى

البتد	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
 الباب الأول 	
ملاح التشريعات السياحية والفندقية من خلال مبادئ القانون	٧
 فصلٌ وحيد 	
خصائص وأقسام القاعدة القانونية	٩
 المبحث الأول 	
خصائص القاعدة القانونية	
١- تعريف القانون	١١
٢- القاعدة القانونية مجموعة قواعد سلوك	١٢
٣- القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة	١٢
٤- القاعدة القانونية قاعدة ملزمة	١٣

١٣	٥- القاعدة القانونية والقواعد القانونية الأخرى
	المبحث الثاني
	أقسام القاعدة القانونية
	المطلب الأول
	تقسيم القانون من حيث موضوع العلاقات التي يحكمها
١٤	٦- التفرقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي
١٥	٧- أقسام القانون الوضعي . ومعیار التفرقة بينها
١٦	٨- القانون العام وفروعه
١٦	(١) القانون الدولي العام
٢٣	(٢) القانون الدستوري
٢٣	(٣) القانون الإداري
٢٣	(٤) القانون المالي
٢٤	(٥) القانون الجنائي
٢٤	٩- القانون الخاص وفروعه
٢٤	(١) القانون المدني
٢٥	(٢) قانون المرافعات المدنية والتجارية
٢٥	(٣) القانون التجاري

٢٦	(٤) القانون البحرى	
٢٧	(٥) القانون الجوى	
٣١	(٦) قانون العمل	
٣٢	(٧) القانون النولى الخاص	
	التشريعات السياحية والفندقية وعلاقتها بفروع	١٠-
٣٣	القانون العام والقانون الخاص	
<p style="text-align: center;">المطلب الثانى تقسيم القاعدة القانونية من حيث قوتها الإلزامية</p>		
٣٤	القواعد الأمرة	١١-
٣٥	القواعد المكلمة	١٢-
٣٦	النظام العام والآداب	١٣-
<p style="text-align: center;">المبحث الثالث مصادر القاعدة القانونية فى القانون المصرى</p>		
٣٧	تقسيم المصادر الرسمية والمصادر التفسيرية	١٤-

المطلب الأول		
التشريع		
٣٨	السلطة التي تملك من التشريع	١٥-
٣٩	أنوع التشريعات وتخرجها في القوة	١٦-
٣٩	نفاذ التشريع	١٧-
٤٠	إصدار التشريع	١٨-
٤٠	نشر التشريع	١٩-
٤١	إلغاء التشريع	٢٠-
٤٢	الرقابة القضائية على دستورية القوانين في مصر	٢١-
	تعليمات وزارة السياحة ومدى مشروعيتها . رأينا	٢٢-
٤٣	الخاص	
المطلب الثاني		
العرف		
٤٤	تعريفه	٢٣-
٤٥	أركان العرف	٢٤-
٤٦	مزايا العرف	٢٥-
٤٧	عيوب العرف	٢٦-
٤٧	التفرقة بين العرف والعادة الإتفاقية	٢٧-
٤٨	أثر العرف في النشاط السياحي والفندقي	٢٨-

المطلب الثالث

مبادئ الشريعة الإسلامية

- ٢٩- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً للقانون
 المصرى فى مسائل الوقف والأحوال الشخصية ٤٩
- ٣٠- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رسمياً إحتياطياً
 للقانون المصرى فى غير مسائل الوقف والأحوال
 الشخصية ٤٩

المطلب الرابع

مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة

- ٣١- مبادئ القانون الطبيعى . إحالة ٥٠
- ٣٢- قواعد العدالة ٥٠

المطلب الخامس

الفقه

- ٣٣- الفقه مصدر تفسيرى فى القانون المصرى ٥١

المطلب السادس القضاء

- ٢٤- القضاء مصدر تفسيري في القانون المصري ٥١
- ٢٥- وظيفة محكمة النقض ٥٢
- ٢٦- الدعوة إلى إنشاء نيابة و دائرة قضائية متخصصة
للشئون والمنازعات السياحية والفندقية ٥٣

الباب الثانى

- ٥٥ النشاط السياحى والفندقى فى مصر

الفصل الأول

- ٥٧ الهيكل التنظيمى للنشاط السياحى والفندقى

المبحث الأول

الهيئات والمنظمات السياحية المحلية

- ٣٧- المجلس الأعلى للسياحة ٥٩
- ٣٨- وزارة السياحة ٦١
- ٣٩- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى ٦٤
- ٤٠- الهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة ٦٧

٧١	٤١ - الهيئة العامة للتنمية السياحية
٧٦	٤٢ - أكاديمية الدراسات السياحية
٧٨	٤٣ - الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات
٨١	٤٤ - الإتحاد المصرى للغرف السياحية
٨٨	٤٥ - الغرف السياحية
٩٨	٤٦ - صندوق التشييط السياحى
١٠٦	٤٧ - نقابة المرشدين السياحيين
١٠٩	٤٨ - مكاتب السياحة الداخلية
<p>المبحث الثانى</p> <p>تحديد المنشآت السياحية والفندقية</p>		
١١٣	٤٩ - تمهيد
١١٥	٥٠ - المحال العامة غير السياحية . إجماليات
١١٦	٥١ - المنشآت السياحية والفندقية غير الإستثمارية
١١٩	٥٢ - المنشآت السياحية والفندقية الإستثمارية
١٢٣	٥٣ - الشركات السياحية غير الاستثمارية
١٢٣	٥٤ - الشركات السياحية الإستثمارية

١٢٥	الفصل الثانى	
	أركان النشاط السياحى	
١٢٧	تمهيد	٥٥
	المبحث الأول	
	السائح	
١٢٩	تعريف السائح	٥٦
	المطلب الأول	
	مركز الأجانب فى القانون الدولى	
١٣٠	المقصود بالأجنبى	٥٧
١٣٢	الحرية المقيدة للدولة فى تنظيم مركز الأجانب	٥٨
١٣٥	حق الأجنبى فى دخول إقليم الدولة	٥٩
	القيود المفروضة على الدولة فى معاملة الأجنبى فى إقليمها	٦٠
١٣٧	إقليمها	
١٤٠	الخروج الإختيارى والإجبارى من إقليم الدولة	٦١
	المطلب الثانى	
	مركز الأجانب فى التشريع المصرى	
١٤٢	الامتيازات الأجنبية فى مصر . إجماليات .	٦٢

٦٣-	حقوق الأجنبي في التشريع المصرى المعاصر	١٤٤
٦٤-	تعريف الأجنبي في القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ المعدل	١٤٦
٦٥-	القواعد العامة لدخول الأجانب أراضي مصر	١٤٦
٦٦-	تأشيرات الدخول الدبلوماسية	١٤٨
٦٧-	تأشيرات الدخول العادية	١٥٠
٦٨-	التأشيرات السياحية القربية	١٥١
٦٩-	التأشيرات السياحية الجماعية	١٥١
٧٠-	رياسة السفن والطائرات . إلتزام خاص	١٥٢
٧١-	تسجيل الأجانب	١٥٣
٧٢-	مديرو المنشآت الفندقية . إلتزام خاص	١٥٤
٧٣-	واجبات الأجنبي خلال فترة إقامته في مصر	١٥٥
٧٤-	أصحاب الأعمال . إلتزام خاص	١٥٦
٧٥-	السلطات الممنوحة لمدير عام مصلحة الجوازات والجنسية والهجرة	١٥٦
٧٦-	إقامة الأجانب في مصر	١٥٧
٧٧-	الفترة الأولى . الأجانب ذوو الإقامة الخاصة	١٥٧
٧٨-	الفترة الثانية . الأجانب ذوو الإقامة العادية	١٥٩
٧٩-	الفترة الثالثة . الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة	١٥٩
٨٠-	الإقامة الثلاثية	١٥٩
٨١-	الإقامة المؤقتة لغير السياحة	١٦٠
٨٢-	الإقامة المؤقتة للسياحة	١٦٢

١٦٢ إذن التقييب	٨٣-
١٦٣ مخالفة الفرض من ترخيص الدخول أو الإقامة	٨٤-
١٦٣ المتفقون بالإقامة الخاصة	٨٥-
١٦٣ الإبعاد	٨٦-
١٦٥ لجنة الإبعاد	٨٧-
١٦٦ المعفون من أحكام القانون رقم ٨٩ / ١٩٦٠ للمعدل	٨٨-
١٦٨ منع الأجانب من دخول الأراضي المصرية	٨٩-
١٦٩ تعليمات النيابة العامة بشأن الأجانب	٩٠-
<p>المبحث الثاني</p> <p>شركات ووكالات السفر والسياحة</p>		
١٧٢ تمهيد	٩١-
<p>المطلب الأول</p> <p>الشركات السياحية في القانون المصري</p>		
١٧٤ فكرة عامة	٩٢-
١٧٥ تحديد الشركات السياحية في القانون المصري	٩٣-
١٧٦ شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية	٩٤-
 شروط منح الترخيص للشركات السياحية الأجنبية في	٩٥-
١٧٧ إنشاء فروع لها في مصر	

١٧٨	٩٦- شروط منح الترخيص للشركات السياحية المصرية ذات المكون المالي الأجنبي
١٧٩	٩٧- الترخيص للشركات السياحية في إقامة منشآت فندقية أو سياحية .
١٧٩	٩٨- فروع الشركات السياحية المصرية داخل مصر وخارجها
١٨٠	٩٩- إجراءات الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي
١٨١	١٠٠- الشروط الواجب توافرها في المركز الرئيسي للشركات السياحية وفروعها المحلية
١٨٢	١٠١- الشروط الواجب توافرها في المدير المسئول للشركة السياحية
١٨٣	١٠٢- التأمين المالي
١٨٣	١٠٣- الحد الأدنى لوسائل النقل لشركات النقل السياحي
١٨٥	١٠٤- التنازل عن الترخيص أو تعديل النظام الأساسي للشركة
١٨٥	١٠٥- إلتزامات الشركات السياحية
١٨٨	١٠٦- سجل الشركات السياحية بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٧- الضبطية القضائية للعاملين بوزارة السياحة
١٨٩	١٠٨- لجنة فض المنازعات واختصاصاتها
	١٠٩- إجراءات ومواعيد عرض المنازعات والشكاوى على لجنة

١٩٠	فض المنازعات وكيفية الفصل فيها	
١١٠	وقف نشاط الشركة بين وزير السياحة والنيابة العامة	
١٩١	والقضاء	
١٩٢	قرار وقف نشاط الشركة الصادر من النيابة العامة	١١١
١٩٣	الجرائم الماسة بلعن الدولة	١١٢
١٩٥	الجرائم الماسة بالإقتصاد القومي	١١٣
١١٤	قرار وقف نشاط الشركة الصادر من رئيس المحكمة	
١٩٧	الإبتدائية	
١٩٩	إلغاء ترخيص الشركة السياحية	١١٥
١١٦	وقف نشاط الشركة لمدة ستة أشهر بدلاً من إلغاء	
١٩٩	الترخيص	
٢٠٠	العقوبات	١١٧
<p style="text-align: center;">المطلب الثاني التكليف القانوني للعلاقة بين وكالة السفر والسياحة وعمالها</p>		
٢٠٠	فكرة عامة	١١٨
٢٠١	العقد تعريفاً	١١٩
٢٠٢	تفسير العقد	١٢٠
٢٠٤	تكليف العقد	١٢١

١٢٢-	تحديد نطاق العقد . تطبيقات في المجال السياحي
٢٠٥	والفندقى
١٢٣-	تعدد العلاقات القانونية فى العقد السياحي
٢٠٧
١٢٤-	الطبيعة القانونية للعقد السياحي
٢١٠
<p>المبحث الثالث</p> <p>المنشآت الفندقية</p>	
١٢٥-	إحالة وتقسيم
٢١٣
<p>المطلب الأول</p> <p>إلتزامات المنشآت الفندقية قبل الدولة</p>	
١٢٦-	حدود ولاية وزارة السياحة . ولاية مبتسرة
٢١٥
١٢٧-	إجراءات إستصدار الترخيص بالمنشأة الفندقية
٢١٦
١٢٨-	الجهات الحكومية التى تخاطبها وزارة السياحة
٢١٦
١٢٨-	لإستكمال إصدار التراخيص النهائية للمنشآت
٢١٨
١٢٩-	التراخيص السياحية
٢٢٠
١٣٠-	الترخيص الأول . ترخيص إقامة منشأة فندقية
٢٢٠
٢٢٠	وسياحية

١٣١-	الترخيص الثاني . ترخيص مزولة ألعاب القمار	٢٢٠
١٣٢-	الترخيص الثالث . ترخيص بيع أو تقديم مشروبات
٢٢٢	روحية أو مخمرة
١٣٣-	الترخيص الرابع . ترخيص بعزف الموسيقى والرقص
٢٢٤	والغناء
١٣٤-	الترخيص الخامس . ترخيص الاستقلال	٢٢٥
١٣٥-	محظورات منح التراخيص السياحية	٢٢٦
١٣٦-	أثر وفاة المرخص له بالمنشأة الفندقية أو السياحية
٢٢٧	على سريان التراخيص السياحية
١٣٧-	التنازل عن ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٢٧
١٣٨-	النساء اللاتي يعملن بالمنشآت الفندقية والسياحية
٢٢٨	حكم خاص
١٣٩-	خطر ارتكاب أفعال مخلة بالحياء أو مخالفة للنظام
٢٣٠	العام أو الآداب في المنشآت الفندقية والسياحية
١٤٠-	إلتزام المنشآت الفندقية والسياحية بالأسعار وفقاً
٢٣١	لتصنيفها سياحياً
١٤١-	إجراءات تعديل الأسعار والدرجة السياحية	٢٣٢
١٤٢-	لجنة فحص الاعتراضات على قرار التصنيف وتحديد
٢٣٣	الأسعار
١٤٣-	أحوال إلغاء رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية	٢٣٣

المطلب الثاني		
إلتزامات المنشآت الفندقية قبل النزول		
١٤٤-	تقسيم	٢٣٤
الفرع الأول		
الإلتزامات الفندقية المهنية		
١٤٥-	عقد الإقامة الفندقية . عقد مُركَّب	٢٣٥
١٤٦-	صيرورة عقد الإقامة الفندقية ملزماً للمتعاقدین	٢٣٧
١٤٧-	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالإقامة	٢٣٨
١٤٨-	الإلتزامات الفندقية الخاصة بالماكولات والمشروبات	٢٣٩
الفرع الثاني		
الوديعة الفندقية		
المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية		
١٤٩-	تعريف	٢٤٠
١٥٠-	الوديعة الفندقية في القانون المدني	٢٤١
١٥١-	سريان نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المُلتم	
٢٤٢-	لخيانة الأمانة على الوديعة الفندقية	
١٥٢-	إثبات الإيداع ، منقياً ، تجارياً ، جنائياً	٢٤٦

٢٤٧ حدود التعويض	١٥٣-
	مادة ٧٢٨ مبنى - التقادم المسقط لحق النزول	١٥٤-
٢٤٨ والمسافر منه ستة أشهر .	
٢٤٩ الجزاء الجنائي للوهيمة الفندقية	١٥٥-
<p style="text-align: center;">المطلب الثالث إلتزامات النزول قبل المنشأة الفندقية</p>		
٢٥٠ تقسيم	١٥٦-
<p style="text-align: center;">الفرع الأول جريمة الإمتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب</p>		
٢٥١ المادة ٢٢٤ مكرراً عقوبات	١٥٧-
٢٥١ الأفعال المؤتممة وفقاً لنص م ٢٢٤ مكرراً ع .	١٥٨-
<p style="text-align: center;">الفرع الثانى إلتزامات النزول وإمتيازات المنشأة الفندقية</p>		
٢٥٤		
 المادة العاشرة من قرار وزير السياحة	١٥٩-

٢٥٤	رقم ٢٤٣ / ١٩٧٤	
١٦٠	المادة ١١٤٤ مدنى - حق إمتيازات الفندق على أمتعة	
٢٥٤	النزيل	
١٦١	المادة ٥٨٩ مدنى - حق حبس منقولات النزيل الموجودة	
٢٥٦	فى عين الإقامة .	
١٦٢	المادة ٢١٧ مرافعات - حق توقيع الحجز التحفظى	
٢٥٨	على منقولات النزيل الموجودة فى عين الإقامة	
١٦٣	التقادم المسقط لحقوق الفنادق والمطاعم عن أجر	
	الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم	
٢٥٩	مدته سنة .	
<p>المبحث الرابع</p> <p>الحجوزات الفندقية</p>		
٢٦٠	إشارة موجزة	١٦٤
	القانون الواجب التطبيق على المنازعات الفندقية	١٦٥
٢٦١	والسياحية	
	الضمان المالى فى العقود السياحية وعقد الإقامة	١٦٦
٢٦١	الفندقية	
٢٦٣	مهلة إلغاء أو تعديل الحجوزات الفندقية	١٦٧
	إستبدال فوج سياحى بآخر . حظر خاص بالشركات	١٦٨

٢٦٣	السياحية المحلية	
	إجراءات إخطار الفندق بإلغاء حجز أحد الأفواج	١٦٩-
٢٦٤	السياحية لديه	
٢٦٥	التعويض	١٧٠-
٢٦٥	الحجوزات الوهمية	١٧١-
٢٦٥	الفترات الموسمية	١٧٢-
<p>★ ★</p> <p>★</p>		

مؤلفات الدكتور عادل محمد خمر

- ١ موسوعة قوانين السياحة. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٢ مقدمة فى القانون المصرى. باللغة الإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٤)
- ٣ الجرائم السياحية فى التشريع المصرى. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٤ مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الأولى - ١٩٨٩)
- ٥ مبادئ القانون فى مجال التشريعات السياحية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٠)
- ٦ التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٧ حدود وحالات الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية، باللغتين العربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩١)
- ٨ الوجيز فى المنظمات الدولية والمنظمات السياحية الدولية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ٩ التنظيم القانونى للتعامل بالنقد الأجنبى فى المنشآت السياحية والفندقية، جرائم النقد السياحى. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٠ التنظيم القانونى للإرشاد السياحى فى مصر. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١١ المخاطبة التشريعية للنشاط السياحى والفندقى. (الطبعة الأولى - ١٩٩٢)
- ١٢ حدود وحالات الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١٣ الجرائم السياحية فى التشريع المصرى. (الطبعة الثانية - ١٩٩٢)
- ١٤ عقود البيع الدولى للبضائع من خلال إتفاقية فيينا وجهود لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى والغرفة التجارية الدولية، بالعربية والإنجليزية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٤)
- ١٥ حجية ونفاذ أحكام المحكمين وإشكالاتها محلياً ودولياً. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٦ الأجانب فى القانون الدولى المعاصر والتشريع المصرى. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٧ مقدمة فى قانون التحكيم المصرى رقم ٢٧/ ١٩٩٤. (الطبعة الأولى - ١٩٩٥)
- ١٨ حصانة المحكمين مقارناً بحصانة القضاء. (الطبعة الأولى - ١٩٩٦)
- ١٩ مظاهر الإتفاق والإختلاف بين التشريعات العربية للتحكيم التجارى المحلى والدولى (دراسة مقارنة بين تشريعات التحكيم فى مصر - سلطنة عمان - تونس). (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢٠ مقالات فى القانون والسياسة. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢١ إهدار المبدء الإتفاقي للتحكيم فى قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/ ١٩٩٢ فى منازعات المتعاملين فى الأوراق المالية. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)
- ٢٢ القانون الإجرائى الدولى من خلال إجراءات محكمة الإستثمار العربية والإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية والمركز الدولى لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار ICSID. (الطبعة الأولى - ١٩٩٧)

